وزارة التعليـــــــم العـــــالي و البحـــث العلمـــــي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية :2018/2017

الرقم التسلسلي : .....

قســـــم : العلـــوم الاقتصـــاديـــــة

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تمويل الاقتصاد الجزائري في ظل انحصار البدائل التمويلية

- دور التمويل غير التقليدي -

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشراف:

د. قحايرية سيف الدين

من إعداد الطلـــــبة:

نصـر فـارس

عبيـد كريـــم

ملخــص

نظرا للأهمية الكبيرة التي يلعبها قطاع النفط في الجزائر، ونظرا لتذبذب أسعاره وما ينتج عنها من أزمات، يعتبر اللجوء إلى بدائل تمويلية عن المحروقات مسألة مصيرية لاقتصاد الجزائر، حيث يعتبر كل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاعي الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية إضافة إلى الطاقات المتجددة من أهم القطاعات التي بإمكانها تحقيق التنويع الاقتصادي. وهذا نظرا للإمكانيات والموارد التي تحوزها الجزائر. وامتلاكها كل مقومات النجاح وبالأخص ما كان يمكن تحقيقه في سنوات الوفرة المالية، فالوضع الحالي للاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية وفي المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا راجع بدرجة أولى إلى أزمة النفط الأخيرة، حيث يعتبر شح الموارد المالية وانحصار بدائل تمويل الموازنة العامة من أسباب تبني الحكومة آلية التمويل غير التقليدي لتمويل الاقتصاد الوطني كحل بديل عن الاستدانة الخارجية متجاهلة كل التحذيرات والمخاطر الممكنة. عليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على هذه الآلية في محاولة لإعطاء قراءة تحليلية لفرص نجاحها وأهم المخاطر التي تنجر عنها من أجل الاستفادة من هذا المصدر.

الكلمات المفتاحية : قطاع المحروقات، التنويع الاقتصادي، التمويل غير التقليدي،عجز الموازنة العامة، بدائل تمويل الاقتصاد.

Résumé

En raison de la grande importance que joue le secteur pétrolier en Algérie, et à cause de la fluctuation des prix et la crise qui en résulte, pour cela c'est très important de trouver des alternatives de financement pour l'économie de l'Algérie, où il est à la fois les secteurs des petites et moyennes entreprises, l'agriculture et le tourisme, et le secteur des Industries manufacturières, ainsi que les énergies renouvelables sont les secteurs les plus importants qui peuvent réaliser la diversification économique. Ceci est en vue du potentiel et qui possède tous les ingrédients du succès, en particulier dans les années précédentes, la situation actuelle de l'économie algérienne souffre de déséquilibres structurels des indicateurs macro-économiques à cause au premier degré à la dernière crise pétrolière, où est la rareté des ressources financières et les alternativesde financement du budget général, ces raisons pour lequel le gouvernement à projeter sur lefinancement non conventionnel pour financer l'économie nationale en tant que substitut à l'emprunt extérieur, en ignorant tous les avertissements et risques possibles. En conséquence, cette étude vise à faire la lumière sur ce mécanisme pour tenter de donner une lecture analytique des chances de succès et les risques les plus importants qui peuvent surgir afin de pouvoir bénéficier de cette source.

Les mots clés :Secteur des hydrocarbures, diversification économique, financement non conventionnel, déficit budgétaire, alternatives au financement de l'économie.

الإهداء

أهدي عملنا المتواضع هذا إلى كل من :

- الوالدين الكريمين
- إلى جميع أفراد أسرتي.

وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الشاذلي بن جديد بالطارف.

فارس

الإهداء

أهدي عملنا المتواضع هذا إلى كل من ساعدنا على إنجازه من قريب أو بعيد.

- إلى المغفور لها والدتي الكريمة

- إلى جميع زملائي في العمل وعلى رأسهم مديرة دار الأشخاص المسنين بعين العسل.

وإلى جميع طلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2018.

كريم

شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر الدكتور المشرف قحايرية سيف الدين وكذا جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الشاذلي بن جديد بالطارف دون أن ننسى زملاء الدراسة، وكل من ساهم من قريب أو بعيد في عملنا هذا.

قائمـة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحـة
1-1	مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي	**11**
2-1	توزيع برنامج دعم النمو (2005 - 2009)	**12**
3-1	المجالات المعنية ببرنامج توطيد النمو والمبالغ المخصصة	**13**
4-1	تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (2000-2015)	**17**
5-1	مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة للفترة (2000-2016)	**18**
6-1	تطور رصيد ميزان المدفوعات (2000-2016)	**20**
7-1	انعكاسات أزمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة من 2013 إلى 2015	**27**
8-1	انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي	**27**
9-1	انعكاسات انهيار أسعار النفط على قطاع التجارة الخارجية	**28**
10-1	انعكاسات انهيار أسعار النفط على احتياطيات العملة الصعبة	**28**
11-1	انعكاسات انهيار أسعار النفط على المديونية الخارجية	**29**
1-2	التعريف المعتمد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**34**
2-2	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة سنة 2016	**35**
3-2	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهيكل الاقتصادي للصناعة الجزائرية لسنتي 2016/2015	**37**
4-2	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط سنة 2016	**40**
5-2	أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع الفلاحي الجزائري من 2000 إلى 2004	**48**
6-2	أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع الفلاحي الجزائري من 2005 إلى 2009	**49**
7-2	أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع الفلاحي الجزائري من 2010 إلى 2014	**50**
8-2	أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع السياحي الجزائري من 2000 إلى 2004	**63**
9-2	أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع السياحي الجزائري من 2005 إلى 2009	**64**

10-2	أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع السياحي الجزائري من 2010 إلى 2014	**64**
1-3	أقسام الإيرادات والنفقات في الجزائر	**82**
2-3	تطور الإيرادات والنفقات في الجزائر من 2010 إلى 2015	**83**
3-3	تطورات احتياطات الصرف للفترة من 2012 إلى 2016	**93**
4-3	نسبة التحصيل الجبائي في الجزائر للفترة 2010-2014	**95**
5-3	معدلات التضخم في الجزائر	**98**
6-3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار	**100**
7-3	توقعات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	**101**
8-3	معدلات البطالة خلال الفترة من 2010 إلى 2017	**102**
9-3	توقعات معدل البطالة خلال الفترة من 2018 إلى 2020	**102**

قائمـة المختصرات

الرمز	المعنى
PME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
MIPMEPI	وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
TVA	الرسم على القيمة المضافة
ONT	الديوان الوطني للسياحة
ENET	المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية
ONAT	الديوان الوطني الجزائري للسياحة

فهرس المحتويات

المحتـــوى	الصفحـة
ملخص	**I**
Résumé	**II**
الإهداء	**III**
الإهداء	**IV**
شكر وعرفان	**V**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة المختصرات	**VIII**
فهرس المحتويات	**IX**
مقدمة عامة	**2**
الفصل الأول: مدخل حول واقع الاقتصاد الجزائري	**6**
المبحث الأول: التطورات الكبرى التي شهدها الاقتصاد الجزائري	**7**
المطلب الأول: مرحلة الاعتماد على المخططات	**7**
الفرع الأول: الفترة ما بين(1962 - 1966)	**7**
الفرع الثاني: الفترة ما بين(1967 - 1977)	**7**
الفرع الثالث: الفترة ما بين(1980 - 1989)	**8**
المطلب الثاني : مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق و الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية	**8**
الفرع الأول: اتفاقية ستاند باي الأولى (30 ماي 1989)	**9**
الفرع الثاني: اتفاقية ستاند باي الثانية (03 جوان 1990)	**9**
الفرع الثالث: برنامج التعديل الهيكلي	**9**
المطلب الثالث: مرحلة الوفرة المالية و برامج النمو والإنعاش الاقتصادي	**10**
الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)	**10**
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009)	**11**

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو (2010 - 2014)	**13**
المبحث الثاني: الثروة النفطية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري	**15**
المطلب الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر	**15**
الفرع الأول: مرحلة نظام الامتيازات 1962- 1971	**15**
الفرع الثاني: مرحلة التأميمات 1971 - 1986	**15**
الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات 1986 - 2000	**16**
الفرع الرابع: مرحلة ارتفاع أسعار النفط 2000-2015	**16**
المطلب الثاني: أثر الثروة النفطية على بعض المؤشرات الاقتصادية	**18**
الفرع الأول: أثر الثروة النفطية على الموازنة العامة للدولة	**18**
الفرع الثاني: أثر الثروة النفطية على رصيد ميزان المدفوعات	**19**
الفرع الثالث: أثر الثروة النفطية على تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2014	**21**
الفرع الرابع: أثر الثروة النفطية على صندوق ضبط الإيرادات	**22**
المطلب الثالث: الصدمات النفطية والتحولات الإقتصادية	**23**
المبحث الثالث: الأزمة النفطية الراهنة وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري	**24**
المطلب الأول: أهم أسباب انهيار أسعار النفط	**24**
الفرع الأول: أسباب اقتصادية	**24**
الفرع الثاني: أسباب سياسية	**26**
المطلب الثاني: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	**26**
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثاني : البدائل التمويلية المتاحة للاقتصاد الجزائري	**32**
المبحث الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري	**33**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	**33**
الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**33**
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**34**
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الوطني ومعيقاتها	**36**

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الوطني	**36**
الفرع الثاني: معيقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**38**
المطلب الثالث: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية	**42**
الفرع الأول: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**42**
الفرع الثاني: دور آليات الدعم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**43**
المبحث الثاني: الزراعة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري	**44**
المطلب الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر	**43**
الفرع الأول: الموارد الطبيعية	**43**
الفرع الثاني : الموارد المائية	**44**
الفرع الثالث: الثروة النباتية	**45**
الفرع الرابع: الثروة الحيوانية	**45**
الفرع الخامس: الموارد البشرية العاملة في الزراعة	**46**
المطلب الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر	**46**
الفرع الأول: سياسة التسيير الذاتي	**46**
الفرع الثاني: سياسة الثورة الزراعية	**47**
الفرع الثالث: السياسات الزراعية خلال الثمانينات والتسعينات	**47**
الفرع الرابع: مكان قطاع الفلاحة في الألفية الثالثة	**48**
المطلب الثالث: استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر	**50**
الفرع الأول: الدعم المقدم لقطاع الفلاحة من طرف الدولة	**51**
الفرع الثاني: الفروع الزراعية الواجب تنميتها	**52**
الفرع الثالث: أهم الإجراءات الواجب إتباعها للنهوض بقطاع الفلاحة	**53**
المبحث الثالث: السياحة كقطاع استراتيجي للاقتصاد الجزائري	**54**
المطلب الأول: المقومات السياحية والإدارية والتنظيمية للجزائر	**54**
الفرع الأول: المقومات السياحية	**54**
الفرع الثاني: المقومات الإدارية والتنظيمية	**57**

المطلب الثاني: فوائد، ظروف ومعيقات السياحة الجزائرية	**58**
الفرع الأول: فوائد السياحة	**58**
الفرع الثاني: ظروف ومعيقات السياحة الجزائرية	**59**
المطلب الثالث: دور السياحة في الاقتصاد الجزائري	**61**
الفرع الأول: مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري	**61**
الفرع الثاني : أثر البرامج الخماسية على نمو القطاع السياحي	**63**
الفرع الثالث: البرنامج التنموي للسياحة الجزائرية 2025	**65**
خلاصة الفصل	**67**
الفصل الثالث : التمويل غير التقليدي للاقتصاد الجزائري الفرص والانعكاسات	**69**
المبحث الأول: السياسة النقدية غير التقليدية وبعض التجارب الدولية	**70**
المطلب الأول: السياسة النقدية غير التقليدية	**70**
الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية	**70**
الفرع الثاني: مميزات السياسة النقدية غير التقليدية	**71**
الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية غير التقليدية	**71**
الفرع الرابع: مفهوم التيسير الكمي أو التسهيل الكمي	**72**
الفرع الخامس: كيفية عمل التيسير الكمي	**73**
المطلب الثاني: التجارب الدولية في التيسير الكمي	**73**
الفرع الأول: برنامج التيسير الكمي الياباني	**73**
الفرع الثاني: سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية	**74**
الفرع الثالث: برنامج التيسير الكمي الأوروبي	**74**
المطلب الثالث: بدائل أخرى قبل التوجه للتمويل غير التقليدي	**76**
الفرع الأول: استخدام النفقات العامة في علاج عجز الموازنة	**76**
الفرع الثاني: استخدام الإيرادات في علاج عجز الموازنة العامة	**77**
المبحث الثاني: تمويل الموازنة العامة في الجزائر بين الواقع والإصلاحات	**80**
المطلب الأول: واقع الموازنة العامة في الجزائر	**80**

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة في الجزائر	**80**
الفرع الثاني: قوانين المالية في الجزائر	**81**
الفرع الثالث: إيرادات ونفقات الموازنة العامة في الجزائر	**81**
المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة في تمويل العجز	**83**
الفرع الأول: اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد	**84**
الفرع الثاني: إستراتيجية التقشف	**85**
الفرع الثالث: اللجوء إلى إحتياطي الصرف	**85**
المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد للتنمية في الجزائر	**86**
المبحث الثالث: التمويل غير التقليدي في الجزائر الفرص والتحديات	**88**
المطلب الأول: الإطار العام للتمويل غير التقليدي المعلن	**88**
الفرع الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي	**88**
الفرع الثاني: اختلاف الآراء حول التمويل غير التقليدي	**89**
الفرع الثالث: تمسك الحكومة الجزائرية بخيار التمويل غير التقليدي بدل الاستدانة الخارجية	**90**
المطلب الثاني: مقومات وفرص نجاح آلية التمويل غير التقليدي	**91**
الفرع الأول: شروط نجاح هذه الآلية والتدابير والإصلاحات اللازمة	**92**
الفرع الثاني: شروط نجاح آلية التمويل غير التقليدي	**93**
المطلب الثالث: مخاطر التمويل غير التقليدي	**96**
الفرع الأول: خطر التمويل غير التقليدي على الدين الحكومي	**96**
الفرع الثاني: خطر التضخم	**98**
الفرع الثالث: استقرار العملة	**99**
الفرع الرابع: انعكاس التمويل غير التقليدي على معدلات البطالة	**101**
خلاصة الفصل	**103**
خاتمة عامة	**104**
قائمة المراجع	**107**
الملاحق	**114**

مقدمـــة عامـــة

شهد الاقتصاد الجزائري تطورات عديدة بعد الاستقلال، حيث ي تميز بطبيعة ريعية و اعتماده على النفط كمورد وحيد للدخل، جعله حبيسا لهذا المورد الطبيعي الناضب، فالإمكانيات النفطية التي تزخر بها الدولة أصبحت مع مرور الوقت لعنة ظهرت تجلياتها في الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وما نتج عنها من اختلالات اقتصادية على غرار تذبذب أسعار الصرف، تراجع قطاعي الصناعة والفلاحة وغيرها من الأعراض السلبية الأخرى لتعكس هشاشة الوضع ولتنبؤ بوجود المرض الهولندي، ولعل أبرزها الأزمة البترولية الراهنة وتداعياتها الوخيمة على جميع الأصعدة اقتصادية، اجتماعية، سياسية...، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التنويع الاقتصادي عبر قطاعات تحقق التنمية الاقتصادية على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاعي الزراعة والسياحة وذلك بإعادة النظر في السياسات المنتهجة من قبل الدولة ووضع مخطط كفيل بإحداث تغيير جذري من شأنه تخليص الاقتصاد من تبعيته المفرطة للنفط ، نظرا لما تمتلكه الجزائر من مقومات طبيعية وبشرية هائلة، ونظرا للتأخر الكبير في خلق آليات بديلة لتمويل الاقتصاد، حيث أصبح على الدولة تبني أساليب حديثة ومبتكرة لتمويل الاقتصاد، حيث قامت الجزائر في هذه الظروف وسعيا منها لعدم تكرار سيناريو الأزمات السابقة بالابتعاد عن الاستدانة الخارجية والتوجه نحو تمويل غير التقليدي يتمثل في التيسير الكمي، والذي سيسمح لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية بشكل مباشر من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية وتمويل الدين العام المحلي، حيث سيؤثر هذا الأخير إيجابيا على قدرة الخزينة على تغطية نفقاتها، كما يمكنه أن يؤثر سلبا ويتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل، ما لم ترافق هذه العملية إصلاحات عميقة وآليات مراقبة فعالة ترتكز على أسس علمية واقتصادية.

إشكالية الدراسة:

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بصياغة إشكالية الدراسة كالآتي :

ما هي البدائل التمويلية المتاحة للاقتصاد الجزائري في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط؟ وما هو دور التمويل غير التقليدي وسبل نجاحه في تمويل الاقتصاد الوطني؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

1 -ما هو واقع الاقتصاد الجزائري وأهم التطورات الكبرى التي مر بها ؟

2 -ما هي أهم البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري التي بإمكانها خلق اقتصاد خارج قطاع المحروقات ؟

3 -كيف يساهم التمويل غير التقليدي في تمويل الاقتصاد الجزائري وماهي فرص نجاحه وأهم انعكاساته ؟

فرضيات الدراسة:

1 -الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي دائم التأثر بتذبذب أسعار النفط.

2 -تعد كل من قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الزراعة والسياحة ، من البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري التي من شانها تحقيق التنمية المستدامة وخلق اقتصاد متنوع.

3 -يعتبر التمويل غير التقليدي آلية تمويل قصيرة الأجل تتطلب متابعة وإصلاحات لنجاحها وتجنب المخاطر الكبيرة الناجمة عنها.

أهداف الدراسة:

1 -الهدف من وراء قيامنا بهذه الدراسة هو التعرف على واقع الاقتصاد الجزائري، ومكانة النفط فيه، وسبل تنويعه،

2 -محاولة الوقوف عند أهم البدائل التمويلية للاقتصاد الوطني،

3 -معرفة دور التمويل غير التقليدي المعلن في الجزائر في تمويل عجز الموازنة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة:

1 -تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد الوطني،

2 -كونها أكثر المواضيع تداولا وجدلا بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار،

3 -استحداث آلية تمويل جديدة من شأنها إحداث تغييرات جذرية في الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة:

استعملنا في دراستنا هذه، المنهج الوصفي التحليلي، حيث رأينا أنه المنهج المناسب لعرض محتويات الدراسة.

صعوبات الدراسة:

1 -قلة المراجع وصعوبة الحصول عليها،

2 -كون الدراسة تتطرق إلى موضوع حديث النشأة،

3 -عدم وجود معلومات رسمية و موثوقة في الوقت الحالي،

4 -التناقض والتضارب في الإحصائيات وخاصة الإحصائيات الحديثة.

الدراسات السابقة:

1 عبد الحميد مرغيث، مقال بعنوان "**تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، الذي تطرق فيه لأسباب وتداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مبرزا أهم الإجراءات الأزمة للتكيف مع هذه الصدمة.

2 علي صاري ، مقال بعنوان" **السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف** "، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013، يتطرق في هذا المقال إلى السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية، حيث يقوم بشرح آلية التيسير الكمي، أسس نجاحه وانعكاساته.

3 عادل عمراوي، " **بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الذي يعالج فيها انعكاسات اسعار النفط على الاقتصاد الوطني، وتحدث عن القطاع الزراعي كبديل للمحروقات.

هيكل الدراسة:

1 -الفصل الأول تحت عنوان مدخل حول واقع الاقتصاد الجزائري، حيث فيه إلى أهم التطورات الكبرى التي شهدها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، كذلك وضحنا أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الوطني، كذلك تناولنا تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

2 -الفصل الثاني يحمل عنوان البدائل التمويلية المتاحة للاقتصاد الوطني، تعرضنا من خلاله إلى كل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قطاعي الزراعة والسياحة ودورهما في التنمية المستدامة.

3 -أما الفصل الثالث فيحمل عنوان التمويل غير التقليدي للاقتصاد الجزائري الفرص والانعكاسات، حيث قمنا من خلاله بشرح السياسة النقدية غير التقليدية، كذلك بعض التجارب الدولية، كما تعرضنا لعجز الموازنة في الجزائر، كذلك تطرقنا إلى دور التمويل غير التقليدي في تمويل هذا العجز ومختلف مخاطره وفرص نجاحه.

الفصل الأول: مدخل حول واقع الاقتصاد الجزائري

تمهيـد الفصـل:

تعمل الجزائر على غرار جميع الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها لمواكبة الاقتصاد العالمي ولكن هذا لن يتحقق من خلال اقتصاد ريعي ذو نشاط تصديري موحد، حيث تعتبر صادرات النفط الدخل الرئيسي للدولة، علما أن السعر والكمية تتحدد بعوامل خارجية بصفة كبيرة، ما يجعل من الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بتقلبات أسعار النفط.

ونظرا لتذبذب الأسعار إبتداءا من سنة 2015، انخفضت العائدات و انخفضت معها الحركة التنموية، ما أرغم الدولة على إعادة النظر وإيجاد بدائل تمويلية بديلة للمحروقات. وهذا ما تسعى إليه الدولة من خلال إصلاحاتها الهيكلية في القطاعات الدائمة كالزراعة و الصناعة و السياحة والطاقات المتجددة التي تساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري وللبحث أكثر في موضوع واقع الاقتصاد الجزائري، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى التطورات الكبرى التي شهدها الاقتصاد الجزائري، ثم تناولنا في المبحث الثاني الثروة النفطية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى الأزمة النفطية الراهنة وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول : التطورات الكبرى التي شهدها الاقتصاد الجزائري

مرّ الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بمراحل عديدة، حيث اعتمدت الدولة على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل النواحي الاقتصادية وذلك من خلال المؤسسات العمومية المختلفة والتي تم تمويلها من طرف الخزينة العمومية، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط باستثناء الفترة (1986 - 1989) التي تميزت بانهيار أسعارها.

المطلب الأول: مرحلة الاعتماد على المخططات

عرف الاقتصاد الجزائري عدة مخططات تنموية خلال الفترة (1962-1989) شهد خلالها تطورات اقتصادية عديدة حيث تمثلت هذه المخططات فيما يلي:

الفرع الأول: الفترة ما بين (1962 – 1966): ركزت السياسة الاقتصادية الجزائرية على:[1]

1) تأميم أراضي المعمرين وتطبيق النظام الذاتي سنة 1963.

2) تأميم بنك الجزائر وإصدار عملة الدينار الجزائري سنة 1963.

3) إنشاء مؤسسات وطنية عامة من أبرزها سونا طراك سنة 1963 وتأميم المناجم سنة 1966.

الفرع الثاني: الفترة ما بين (1967 – 1977) : في هذه المرحلة شرعت السلطة الجزائرية في تطبيق مجموعة من المخططات وكانت الأطروحة المركزية في هذا التفكير التنموي في الجزائر في هذه الفترة يرتكز على تطوير الصناعة ويعتبر كل من **فرانسوا بورو** و **ديستان برني** بمثابة المنظارين الرئيسيين لاستراتيجية التصنيع في الجزائر والتي جسدتها في المخططات التالية :

تنشيط القطاعات الاقتصادية وتفعيلها وقد كان تجسيد المخطط بنسبة 82 % من خلال ما يلي:

1) المخطط الثلاثي 1967 – 1969: يهدف هذا البرنامج إلى محاولة مساهمة الصناعة بنسبة 44 %.

2) المخطط الرباعي الأول: يرتكز هذا المخطط على نظرية الصناعات المصنعة أنجز ما نسبته 70 % من هذا المخطط.

[1] محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 160- 162.

3) المخطط الرباعي الثاني 1974– 1977: وهو ثالث مخطط أعدته السلطة الجزائرية منذ الاستقلال والذي يهدف إلى توسيع القطاع العام وتدعيم المنجزات المحققة خلال المخططين السابقين وتحسين الظروف المعيشية والقضاء على البطالة بالاهتمام بالاستثمارات الأجنبية أما نسبة إنجاز المخطط 80 %.[1]

الفرع الثالث: الفترة ما بين (1980– 1989): شرعت الجزائر في هذه المرحلة بتطبيق سياسة تنموية شاملة حاولت فيها تنمية جميع القطاعات وتحقيق نمو متوازن في مختلف القطاعات وتجسدت هذه السياسة في المخططات التالية:

1) المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984: يهدف هذا المخطط إلى:

- ❖ تحسين هيكلة الاقتصاد ككل،
- ❖ تطوير مستوى إنتاجية العمل،
- ❖ مواصلة خلق مناصب جديدة،
- ❖ تخفيض المديونية الخارجية.

2) المخطط الخماسي الثاني 1985– 1989: يهدف هذا المخطط إلى:

- ❖ تنظيم الاقتصاد الوطني،
- ❖ تطوير قطاع الفلاحة والري،
- ❖ تقليل الاعتماد على الخارج.

المطلب الثاني : مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق و الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية

لقد وقعت الجزائر ثلاث اتفاقيات مع الهيئات المالية، الاتفاقين الأولين أبرما في سرية تامة حيث عرفت الجزائر في هذه المرحلة اضطرابات اقتصادية بسبب أزمة البترول سنة 1986 واجتماعية نظرا لأحداث أكتوبر 1988، وسياسية متمثلة في تعديل الدستور سنة 1989 وتبني التعددية الحزبية، أما الاتفاق الثالث فتم في ظروف أصعب من الظروف السابقة حيث عرف الاقتصاد في هذه الفترة انهيار تام للمؤشرات الاقتصادية الكلية، لذا تحملت ووافقت على شروط قاسية جدا، لأنه لا يوجد لديها منفذ آخر[2].

[1] A. Benachenho, **L'expérience algérienne de planification et de développement (1962 - 1982),** Algérie, OPU, 1982, P48.

[2] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988 – 2011)**، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقا يد – تلمسان ، 2014، ص 229.

الفرع الأول: اتفاقية ستاند باي الأولى (30 ماي 1989):

تعهدت الجزائر في ظل هذه الاتفاقية ببرنامج التثبيت الاقتصادي الذي يوجب تطبيق الشروط التالية:

1) إزالة عجز الميزانية العامة.

2) تخفيض قيمة العملة الوطنية.

3) إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

4) تحرير الأسعار.

5) مراقبة توسع الكتلة النقدية.

الفرع الثاني: اتفاقية ستاند باي الثانية (03 جوان 1991):

هذه الاتفاقية جاءت لتكملة تطبيق برنامج الإصلاح ومدتها 10 أشهر، ولقد تضمنت الشروط التالية:[1]

1) تحرير التجارة الخارجية.

2) إصلاح المنظومة الجبائية والجمركية.

3) منح الاستقلالية الكاملة للمؤسسات العمومية.

4) الإسراع في تخفيض أسعار الصرف.

5) إصلاح طرق تسيير النظام المالي.

الفرع الثالث: برنامج التعديل الهيكلي:

إن الاتفاقيتين السابقتين لم تنجحا بسبب تمسك السلطة السياسية باستراتيجيتها التنموية، لأنها ترى هذه الشروط المفروضة عليها ماهي إلا تدخل في شؤونها الداخلية ولذا الاتفاق لم يعط ثماره، ولكن ما فتئت أن عادت الجزائر مرة أخرى إلى الاتفاق مع الهيئات الدولية، بسبب الأزمات الاقتصادية، والأمنية والسياسية.

1) مرحلة التثبيت الاقتصادي:

تمتد هذه المرحلة لمدة سنة من 01 أفريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995 وتهدف إلى :

- تخفيض معدلات التضخم،

[1] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988 – 2011)**، مرجع سبق ذكره، ص230

- ❖ تحقيق نمو اقتصادي متواصل،
- ❖ رفع الدعم عن أسعار السلع الغذائية و الطاقوية،
- ❖ توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية،
- ❖ رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

2) مرحلة التعديل الهيكلي:

هذه المرحلة تمتد لمدة 03 سنوات من أفريل 1995 إلى مارس 1998 وتعتمد على الإجراءات التالية:[1]

- ❖ خصخصة المؤسسات العامة،
- ❖ إعادة هيكلة النظام المالي، مع إضعاف أو إزالة القيود المفروضة على حركة رأس المال،
- ❖ إلغاء القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر،
- ❖ تقليص دور الدولة بالنسبة للجانب الاقتصادي وتقديم الخدمات الاجتماعية،
- ❖ تخفيض عجز الحساب الجاري.

وعلى إثر هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على مساعدات مالية إضافية إضافة إلى إعادة جدولة ديونها.

المطلب الثالث: مرحلة الوفرة المالية و برامج النمو والإنعاش الاقتصادي

شهد الاقتصاد الجزائري مطلع الألفية الثالثة قفزة نوعية تمثلت في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، قامت خلالها الجزائر بتسطير برامج تنموية تهدف الى بعث التنمية الاقتصادية للبلاد وهذه البرامج كالآتي:

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001- 2004 بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عنه خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001. ويستهدف هذا البرنامج ما يلي:[2]

1) بلوغ معدل نمو سنوي يتراوح بين 5 % و6 %،

[1] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988 – 2011)**، مرجع سبق ذكره، ص231

[2] باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية – حالة: الطريق السيّار شرق– غرب**، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر03، 2011، ص ص 46- 48.

2) دعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية ومختلف الأنشطة الإنتاجية الأخرى،

3) التعزيز على تركيز خدمات الري والنقل وتدعيم البنية التحتية،

4) إنعاش التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية،

5) تحفيز الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق الوطن من أجل خلق توازن إقليمي يسمح بدفع عملية التنمية الشاملة.

جدول رقم(01-01): يوضح مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي

أنشطة البرامج	المخصصات المالية (مليار دج)	النسبة المئوية %
دعم الإصلاحات	47	% 8,80
دعم النشاط الزراعي	66	% 12,36
التنمية المحلية	113	% 21,16
الأشغال الكبرى	210	% 39,33
الموارد البشرية	98	% 18,35
مجموع المبالغ	**534**	**% 100**

المصدر: جمال سويح، بن طيرش عطاء الله، **– تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات،** – من معطيات بنك الجزائر، – مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، مارس 2017، ص ص 210-211.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009)

تم إقرار برنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي يغطي الفترة من 2009/04/08 إلى غاية 2009/12/31 إذ تعتزم الحكومة من خلاله مواصلة مجهود إنعاش الاقتصاد وتكثيف النمو في جميع القطاعات الاقتصادية، كما ستعمل على مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجود لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وقد قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو ما مقداره 8,705 مليار دينار جزائري أي

114 مليار دولار، وقد جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول، ويهدف هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: [1]

1) استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي،

2) مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والبنكي،

3) انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية،

4) تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية،

5) تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المتبعة.

جدول رقم(01-02): يوضح توزيع برنامج دعم النمو (2005 – 2009)

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسبة المئوية %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	% 45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	% 40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	% 8
تطوير الخدمة العمومية	203,9	% 4,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	% 1,2
مجموع البرنامج الخماسي 2005 – 2009	**4202,7**	**% 100**

المصدر: جمال سويح، بن طيرش عطاء الله، **– تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، مرجع سبق ذكره، ص 211.

[1] بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية –**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة سطيف 01، من 11 إلى 12 مارس2013، ص ص 13- 14.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو (2010– 2014)

أعتمد برنامج توطيد النمو الخاص بالفترة 2010– 2014 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهو ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الإعمار الوطني من خلال:[1]

1) استكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق والسكك الحديدية والسدود بمبلغ إجمالي 9700 مليار دينار وهو ما يعادل 130 مليار دولار،

2) إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ 11,534 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 156 مليار دولار.

جدول رقم(01–03): يوضح المجالات المعنية ببرنامج توطيد النمو والمبالغ المخصصة

المشاريع	المبلغ (مليار دولار)	النسبة المئوية %
تحسين التنمية البشرية	114,4	% 40
مواصلة تطوير المنشآت القاعدية	111	% 38,8
التنمية الصناعية	27	% 9,4
تشجيع إنشاء مناصب شغل	15,6	% 5,5
دعم وتنمية الاقتصاد الوطني	15	% 5,3
تطوير اقتصاد المعرفة	3	% 1,05
مجموع المبالغ	**286**	**% 100**

المصدر: جمال سويح، بن طيرش عطاء الله، **– تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، مرجع سبق ذكره، ص 213.

والملاحظ أن برنامج توطيد النمو خصص له مبلغ إجمالي قدر بـ 21,214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو ما يعكس حرص الحكومة على تثمين وتطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني

[1] علام عثمان، مداخلة بعنوان **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2014**، الملتقى العربي الأول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، من 25 إلى 28 جانفي 2015، ص 07.

وتنافسيته وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي: [1]

- الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب شغل،
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد،
- ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للاستثمار،
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد،
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعة التقليدية.

ومنه مر الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بالعديد من التجارب، تخللتها الكثير من الركود وإعادة النهوض، ويرجع السبب هو اعتماد مصدر تمويلي وحيد للاقتصاد الوطني، غير أنه وبعد ارتفاع أسعار النفط تبنت الجزائر العديد من الخطط للنهوض بالتنمية وذلك عبر برامج خماسية متتالية، كذلك تسعى الدولة من خلال هذه البرامج إلى التنويع في مصادر التمويل والتخلص من التبعية النفطية.

[1] علام عثمان، مداخلة بعنوان **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2014**، مرجع سبق ذكره، ص07.

المبحث الثاني : الثروة النفطية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري

يلعب قطاع النفط دورا مهما في بناء الاقتصاد الوطني حيث تمتلك الجزائر ثروات طاقوية معتبرة، مما يجعل من صادراتها تساهم بأكثر من 97 % من جذب العملة الصعبة، والتي تعتبر الممول الرئيسي لمشاريع التنمية بالجزائر.

المطلب الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر

شهد قطاع النفط بعد الاستقلال الكثير من المراحل والتطورات، وذلك من أجل تحقيق استقلالية اقتصادية وكذلك من أجل جعله موردا تعتمد عليه الجزائر كمورد أساسي لاقتصادها، وفي ما يلي أهم المراحل التي شهدها القطاع النفطي بعد الاستقلال:

الفرع الأول: مرحلة نظام الامتيازات 1962– 1971

خلال هذه المرحلة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها على وجه الخصوص من مواردها النفطية التي كانت تخضع للسيطرة الفرنسية بصفة عامة، فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات، استجابت فرنسا للطلب الجزائري بعد تردد كبير وبتاريخ 1963/12/31، أسست الجزائر شركة سونا طراك بموجب القانون 491/63 وهي شركة النفط والغاز في الجزائر واسمها الكامل المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكربونات وإنتاجها وتحويلها وتسويقها وهذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدريجي [1].

الفرع الثاني: مرحلة التأميمات 1971 –1986

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة لهذه العملية فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في دساتيرها حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963 ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار [2]

وما سبق يؤكد أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدولة الجزائرية وبأنه لا يمكن الاستغناء عنها وتجسيد ذلك في شهر فيفري 1971 عندما أممت الجزائر قطاع المحروقات، وألغت نظام الامتياز بصفة قطعية[3] .

---

[1] بلقاسم سرايري، **"دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في أفق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"** رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2008، ص 96.

[2] **المادة العاشرة من الدستور الجزائري 1963**، متحصل عليه من :

Http// www.El-mouradia.dz/Arabe/Symbol/Textes/Constitutions.htm

[3] بلقاسم سرايري، **"دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في أفق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"**، مرجع سبق ذكره، ص97.

الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات 1986 – 2000

من أجل تطوير قطاع المحروقات الوطني كان لا بدا من مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها لتفعيل عملية خلق بيئة استثمارية مشجعة، فتم إصدار قانون جديد في 28 أفريل 2005 تحت رقم 07/05 في إطار هذا القانون تم إنشاء وكالتان وطنيتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية بموجب المادة 12 وهما :

1) الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات، وتدعى في صلب النص " سلطة ضبط المحروقات ".

2) الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات حيث تم إعطاء كامل الصلاحيات للوكالتين في مجال قطاع المحروقات.

وفي 17 سبتمبر 2012 صادق مجلس الوزراء الجزائري على تعديل قانون المحروقات باعتبار أن قانون 2006 هو المتسبب في كبح الاستثمارات الأجنبية. وفي 2013 صدر القانون رقم 01/13 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات والذي يتضمن تعديلات و تكميلات على المادة 58 من القانون 07/05[1].

الفرع الرابع: مرحلة ارتفاع أسعار النفط الفترة (2000–2015):

مع بداية الألفية الثالثة شهدت سوق النفط العالمية تحولات مهمة تمثلت في عودة منظمة أوبك باعتبارها لاعبًا رئيسيا في السوق بعد فترة غياب طويلة جسّدت تقلص قوتها، لتستعيد أسعار النفط معها انتعاشها وتعرف تطورات كبيرة لم تشهدها من قبل، وقد صحبت هذه (2000-2015) أحداث وتطورات هامة تمثلت أهمها في أحداث 11 سبتمبر والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في مارس 2003 ، والأزمة المالية العالمية و التي ألقت بظلالها على السوق النفطية[2].

1) طفرة أسعار النفط خلال الفترة (2000–2008): بينما انخفضت الأسعار الاسمية خلال العام 2001 بمقدار 4,5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3 % عن مستويات عام 2000 والبالغة 27,6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى 23,1 دولار للبرميل، إلا أنها عرفت منحا تصاعديا خلال الفترة 2002-2008 منتقلة من مستوى 24.3 دولا للبرميل

[1] **المادة 12 من القانون رقم 05–07 الصادر بتاريخ 28 أفريل 2005 الموافق لـ 19 ربيع الأول 1426 هـ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر في 19 يوليو 2005**، ص 09.

[2] عبد الصمد سعودي، مسعودة بن لخضر: مداخلة بعنوان: " **تفعيل ميكانيزمات التنويع الاقتصادي لمجابهة الأزمة النفطية في الجزائر– دراسة تطبيقية نموذج التنويع – هريشمان هرفندل–**"، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر، ص08.

خلال عام 2002 إلى مستوى 94,1 دولار للبرميل خلال عام 2008، مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث أن فترة الارتفاع المتواصل انتهت في بداية النصف الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض.

الجدول(01-04): تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (2000-2015) الوحدة: دولار

السنة	سعر البترول
2000	27,6
2001	23,1
2002	24,3
2003	28,2
2004	36,0
2005	50,6
2006	61,0
2007	69,1
2008	94,1
2009	60,9
2010	77,4
2011	107,4
2012	109,5
2013	105,9
2014	96,2
2015	49,5

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

2) تذبذبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية للفترة (2008-2015):

لقد سلكت أسعار النفط مسلكا غريبا خلال هذه الفترة، إذ اتجهت لصعود لم يعهد من قبل أعقاب الأزمة المالية، حيث حقق متوسط السعر الاسمي للنفط أوبك 109,5 دولار خلال 2013، لتنخفض الأسعار بداية من

جويلية 2014 بشكل كبير ليصل السعر إلى 49.5 دولار للبرميل سنة 2015 ليفقد البترول نسبة تفوق 50% من سعره بالمقارنة مع سنة 2012، وقد واصلت أسعار النفط مستوياتها المنخفضة خلال سنة 2016[1].

المطلب الثاني: أثر الثروة النفطية على بعض المؤشرات الاقتصادية

الفرع الأول: أثر الثروة النفطية على الموازنة العامة للدولة

تساهم الجباية البترولية بنسبة كبيرة في إيرادات الموازنة العامة للدولة وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول:

الجدول(01-05): مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة للفترة (2000-2016)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنة	الإيرادات الكلية	إيرادات الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولي من مجموع الإيرادات
2000	1190.75	720 000	% 60,46
2001	1234.38	840 600	% 59,30
2002	1457.75	916 400	% 62,86
2003	1475.44	836 060	% 56,69
2004	1528.00	862 200	% 52,42
2005	1629.75	899 000	% 55,16
2006	1683.29	916 000	% 54,41
2007	1831.28	973 000	% 53,13
2008	2786.60	1 715 400	% 58,44
2009	3178.70	1 927 000	% 60,62
2010	2923.40	1 501 700	% 51,36
2011	3198.40	1 529 400	% 47,81
2012	3455.65	1 519 040	% 45,18
2013	3646.919	1 615 900	% 44,30
2014	3669.196	1 577 730	% 42,99
2015	4127.558	1 722 940	% 42,95
2016	3968.441	1 682 550	% 42,39

المصدر : بيانات وزارة المالية متوفرة على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/04/03

[1] عبد الصمد سعودي، مسعودة بن لخضر: مداخلة بعنوان: " **تفعيل ميكانيزمات التنويع الاقتصادي لمجابهة الأزمة النفطية في الجزائر– دراسة تطبيقية نموذج التنويع – هريشمان هرفندل–**"، مرجع سبق ذكره، ص08.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أنه منذ مطلع سنة 2000 وحتى 2016، حققت الجباية البترولية مداخيل هامة ساهمت في مجموع إيرادات الميزانية العامة للدولة ب 55.21 % في المتوسط، ويعود ذلك للطفرة النفطية التي أدت إلى ارتفاع أسعار المحروقات وبلوغها مستويات غير مسبوقة، بسبب الأحداث والتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم خلال هذه الفترة، والتي أدت إلى زيادة الطلب العالمي على النفط ومن خلال قراءة وتحليل أرقام الجدول أعلاه نستخلص الملاحظات الآتية:

1) تزايد مداخيل الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار النفط خاصة في سنة 2008، حيث تجاوزت أسعار النفط حاجز 145 دولار للبرميل، ويعود ذلك لارتفاع الطلب العالمي على النفط نتيجة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي من جهة، والمشاكل السياسية والإقليمية وظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب من جهة أخرى.

2) كان للأوضاع السالفة الذكر أثرا إيجابيا على الدول النفطية بوجه عام والجزائر بوجه خاص، حيث سجلت مدا خيل الجباية البترولية سنة 2003 مثلا مبلغ 1475,44 مليار دج، ليقفز إلى أكثر من الضعف بتسجيله سنة 2009 مبلغ 3178,70 مليار دج، لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2012 مبلغ تجاوز 3455 مليار دج.

3) هبطت أسعار النفط من 115 دولارا للبرميل في يونيو/حزيران 2014 إلى نحو أربعين دولارا ليستقر في سنة 2016 عند حاجز 50 دولار. وقد استمرت في الهبوط رغم تقارير أفادت بانخفاض عدد منصات الاستكشاف بالولايات المتحدة التي ارتفع إنتاجها بصورة كبيرة السنوات الماضية . وعرفت صناعة النفط هبوطا وارتفاعا في السابق، لكن الهبوط في الـ18 شهرا الأخيرة كان الأعنف منذ تسعينيات القرن الماضي. وقد فقد النفط ثلث قيمته عام 2015.

الفرع الثاني: اثر الثروة النفطية على رصيد ميزان المدفوعات

لقد ساهمت الثروة النفطية من خلال ارتفاع أسعارها في جعل ميزان المدفوعات يحقق فوائض مستمرة، غير أن أزمة النفط الأخيرة عكست هذا الفائض إلى عجز، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول(01-06): تطور رصيد ميزان المدفوعات (2000-2016).

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	رصيد ميزان المدفوعات
2000	7,58
2001	6,19
2002	3,65
2003	7,47
2004	9,25
2005	16,94
2006	17,73
2007	29,55
2008	36,99
2009	3,86
2010	15,33
2011	20,14
2012	12,05
2013	0,13
2014	-5,88
2015	-27,54
2016	-26,03

المصدر: تقارير بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول عرف ميزان المدفوعات وضعية غير مستقرة انتقل فيها بين الفائض و العجز، حيث حقق فائض خلال سنة 2000 مقداره 7,58 مليار دولار، كما سجل رصيد ميزان المدفوعات إشارة موجبة بعد سنة 2002 والتي بلغ فيها رصيد المدفوعات 3,65 مليار دولار، أما الواردات فقد ارتفعت بقوة لتبلغ 12 مليار دولار، وتفسر هذه الزيادة توسع واردات مواد التجهيز في ظرف يتميز بتحسن نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار، واستمر في الارتفاع ليبلغ 29,55 مليار دولار، 36,99 مليار دولار في 2007 و 2008 على التوالي أما في سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 12 مرة عما كان عليه في 2008، حيث انخفض من 36,99 مليار دولار سنة 2008 ليبلغ 3,86 مليار دولار مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري.

بالإضافة إلى تحقيق زيادة فائض في احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، من 15,33 مليار دولار سنة 2010 إلى 20,14 مليار دولار سنة 2011[1].

ثم لتشهد سنة 2012 تذبذب في رصيد ميزان المدفوعات ليصل إلى 12,05 مليار دولار، وفي سنة 2013 كان أداء رصيد ميزان المدفوعات أقل شأنا أين سجل أقل قيمة له 0,13 مليار دولار، ويرجع هذا أساسا للارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات، وتواصل هذا الوضع ما كان له الشأن في التأثير على السنة الموالية والتي عرفت عجزا بقيمة 5,88- مليار دولار وهي أول سنة سجل بها عجزا خلال الفترة محل الدراسة، ليستمر العجز خلال السنة اللاحقة أضعافا مضاعفة بـ 27,54- مليار دولار، وهذا راجع إلى انخفاض العوائد النفطية وعدم قدرة الدولة التحكم في وارداتها.

الفرع الثالث: أثر الثروة النفطية على تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2014

تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2014، إذ شهدت هذه الفترة ارتفاعا متواصلا في أسعار النفط في الأسواق الدولية، فمع بداية السداسي الثاني من سنة 1999 بدأت أسعار النّفط ارتفاعها الذي انعكس بطبيعة الحال على الكتلة النقدية التي شهدت تطورات كان لها انعكاس على الاقتصاد الوطني ككل، فبين الفترة الممتدّة من سنة 2000 إلى 2014 تضاعفت الكتلة النقديةM2 بحولي 06,76 مرّة، إذ بلغت سنة 2014 قيمة 13673,2 مليار دينار بعد أن كانت تقدّر بـ 2022,5 مليار دينار سنة 2000[2].

خلال سنة 2001 بلغت نسبة ارتفاع الكتلة النقدية 22,3% أي أنها ارتفعت بما يعادل 414,3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية من جهة، وانطلاق المشاريع الاقتصادية المبرمجة في إطار كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج إنعاش الجنوب، حيث تم رصد مبلغ 07 ملايير دولار أمريكي لهذا البرنامج أي ما يعادل 520 مليار دينار جزائري تغطي المدّة الممتدة من أفريل 2001 إلى أفريل 2004، ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية M2، تلا ذلك برنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة 2005-2009 الرامي إلى مواصلة

[1] عبد المالك بضياف، وليد بوعظم: مداخلة بعنوان: " **دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري (2000-2016)** "، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر، ص08.

[2] لطيفة بهلول، خضرة عثمانية: مداخلة بعنوان: " **تداعيات تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة (1990-2014)** "، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر، ص08.

تطبيق سياسة التوسع في الإنفاق العمومي، وقد رصد لهذا البرنامج مبلغا ضخما قدّر ب 4203 مليار دينار بهدف دعم وتعزيز النتائج المحققة من البرنامج السابق.

خلال الفترة الممتدّة من سنة 2005 إلى 2007 زاد نمو العرض النقدي حيث بلغت تدفقات النقد القانوني حوالي 200 مليار دينار سنة 2005 مقابل 161,8 مليار سنة 2006 أي ما يعادل معدّل نمو فاق 400% من تدفقات النقد القانوني بين سنتي 2005 و2007، من جانب أخر بلغت قيمة مخزون النقد المتداول خارج بنك الجزائر 1242,16 مليار دينار شهر سبتمبر من سنة 2007 مقابل 1092,1 مليار دينار نهاية شهر ديسمبر 2006، ما يدل على تزايد الكتلة النقدية والسيولة لدى البنوك التجارية.

بالنسبة للفترة الممتدّة من 2007 إلى 2010 فقد شهدت تغيّرا في معدّل عرض النقود، حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقديةM2 أدنى مستوى له خلال مسار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 أين بلغ 7173,1 مليار دينار بمعدّل نمو 03,2% بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة ولانخفاض الودائع تحت الطلب، بعدها استعاد عرض النقود نموه مع بداية سنة 2010 لتحسن الأوضاع الاقتصادية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار النّفط التي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية أين بلغ معدّل نمو العرض النقدي نهاية سنة 2010 نسبة 15,6%.

الفرع الرابع: أثر الثروة النفطية على صندوق ضبط الإيرادات:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار النفط إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للنفط بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد". ويستمد الصندوق أهميته انطلاقا من تحوله وفي فترة وجيزة إلى أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط الآتية[1]:

1) ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة حيث انخفضت من 22.7 مليار دولار سنة 2001 إلى 3.637 مليار دولار سنة2012 [2].

2) ضبط فوائض النفط وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الجزائري.

3) تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى الفائض.

---

[1]-زغيب شهرزاد ، حليمي حليمة، " **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري** "، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر،العدد11، أوت 2008، ص 09.

[2]-Banque D'Algérie,**« Evolution Economique et Monétaire en Algérie »,**Rapport 2012, Juillet 2013, P191.

يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل " صندوق ضبط"، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و هنا يسمى "صندوق ادخار".

المطلب الثالث: الصدمات النفطية والتحولات الاقتصادية[1]

1) **الأزمة النفطية عام 1973**: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد الى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

2) **الأزمة النفطية عام 1979**: ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية- الايرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار الى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى الى انفجار أزمة نفط ثانية.

3) **الأزمة النفطية عام 1986**: للحفاظ على مستوى الأسعار، أخذت دول الأوبك وخاصة السعودية منذ 1979 تقوم بدور المنتج الموازن أو المتبقي. في بداية الثمانينات وتحديداً عام 1982 شهدت أسواق النفط تنافساً شرساً بين الدول المنتجة، الأمر الذي خفض الأسعار إلى مستويات 14 دولاراً للبرميل. ولكن بحلول 1986/1985 أدى هذا الدور في ظل عرض متزايد من خارج الأوبك الى انخفاض حصتها في الانتاج العالمي من النفط الخام من 49% في 1979 الى 28% في 1985. مما دفع السعودية ومن ثم دول الأوبك الأخرى الى التخلي عن برمجة الانتاج بغية استعادة حصصها في السوق، مما أدى الى انهيار سعر النفط حتى وصل الى 9.5 دولار للبرميل كمعدل لشهر جويلية 1986.

4) **الأزمة النفطية عام 1998**: في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية الى هزة سعرية أدت الى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول الى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

5) **الأزمة النفطية عام 2004**: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت الى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، اذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك الى 36 دولار للبرميل (وهو

[1] أحلام هواري، مداخلة بعنوان: " **تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري** "، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر، ص06.

أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987) وقد عرفت هذه الثورة بثورة أسعار النفط.

6) الأزمة النفطية عام 2008: بحلول نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وما عاشته الدول المنتجة والمستهلكة من تغيرات وتقلبات اقتصادية وسياسية مغايرة تماما لتلك التي عرفتها في فترة الثمانينات والتسعينات، (انهيار النظام الرأسمالي جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، التخوف من نقص امدادات الدول العربية مثل ليبيا بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، زيادة الطلب على النفط خاصة من الدول الآسيوية كالصين بسبب النمو الاقتصادي، بروز الدول الناشئة (الصين، الهند، فنزيلا، ودول المشرق العربي...)، كل هذه المتغيرات عملت على زيادة أسعار النفط الى أعلى مستوياته خاصة في سنة 2008 حيث وصل متوسط السعر الاسمي السنوي الى 94.45 دولار ولم ينزل سعر النفط عن سقف 90 دولار الى غاية شهر جوان 2012.

مع مرور كل هذه الأزمات واستمرار تذبذب الأسعار وانخفاض الطلب على النفط فحسب توقعات وكالة الطاقة وخبراء صندوق النقد الدولي سيكون الطلب من متزايد على نفط بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، ايران، فنزويلا، الاكوادور ومتوازن على نفط قطر بينما يكون الطلب على نفط الجزائر و نيجيريا متناقص.

المبحث الثالث : الأزمة النفطية الراهنة وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري

تعتبر أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة من بين الأزمات النفطية التي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، لما شهده هذا الأخير من تراجع على كل المستويات الاقتصادية والمالية وحتى الاجتماعية، حيث نتجت هذه الأزمة بسبب كثرة العرض واشتداد المنافسة في سوق النفط.

المطلب الأول: أهم أسباب انهيار أسعار النفط

تعددت اسباب انهيار اسعر النفط بين اسباب اقتصادية مثل تراجع الاستهلاك العالمي لهذه المادة وظهور النفط الصخري، واخرى سياسية وغيرها من الاسباب.

الفرع الأول: أسباب اقتصادية[1]

1) ارتفاع العرض عن الطلب (انكماش الاستهلاك العالمي و زيادة الإنتاج العالمي) :

[1] أسماء فريحة، مداخلة بعنوان: " **فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر–** "، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر، ص09.

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط ، فقد زاد إنتاج الولايات المتحدة للنفط، مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحضر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة و أرجع تقرير لوكالة الطاقة الدولية الهبوط الشديد لأسعار النفط إلى قفزة في المعروض من خارج الأوبك إلى أعلى معدل نمو له و انكماش النمو في الطلب.

بالنسبة لجانب الطلب، هناك انخفاض واضح يعزى إلى الانكماش الاقتصادي في كل من أوربا والصين واليابان، وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام .وفي هذا بلغت تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي لعام 2015 نحو % 3.5 مقابل 3.3% للعام 2014 ، ما يعني أن زيادة الطلب على النفط ستكون ضئيلة تكاد لا تتجاوز حدود مليون برميل يومي.

وفي جانب العرض، هناك زيادة في العرض ناتجة عن زيادة الإنتاج من دول خارج منظمة الأوبك، مقابل استقرار إنتاج أوبك عند مستويات شبه ثابتة ،كندا الولايات المتحدة و البرازيل، و قدرت زيادة إنتاج هذه الدول ب 1,4 مليون برميل يوميا مقابل زيادة متوقعة في الطلب 1,1 مليون برميل يوميا و هو ما يرفع الإنتاج العالمي إلى 92,3 مليون برميل يوميا.

2) **ظهور إنتاج النفط الصخري** : الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4,2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث كم هائل من المعروض العالمي.

3) **التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط(أوبك)** : تعتبر الأوبك منظمة البلدان المصدرة للنفط من أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار. فقد فاجأت المنظمة– في اجتماعها الأخيرة – باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار، وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية2009 -2008 عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

4) **الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية** : وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما. حيث تستعد إيران لتصدير 1,26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016 ، وهو ما يعني زيادة في المعروض العالمي.

5) **تراجع الطلب العالمي** و خاصة من الأسواق الصاعدة ، كالصين التي تستهلك وحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول، فقد عرفت هذه الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبير في صادراتها و

استثماراتها التي تمثل (3/2) ناتجها المحلي الإجمالي ،و هذا راجع إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة.

الفرع الثاني: أسباب سياسية[1]

أرجع بعض المحللين الاقتصاديين و الخبراء الانهيار الحالي لأسعار المحروقات إلى التفسير السياسي البحث ، حيث بدأ هذا التفسير من مقالة الكاتب توماس فريدمان بعنوان "حرب المضخات" و بنى فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط و الغاز ، مما سيؤثر سلبا على روسيا و ايران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض، ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4,8 % في 2015، أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8,6 مليار دولار في 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط، هذه الأوضاع الاقتصادية حسب المحللين ستجعل كلا من إيران و روسيا تلتفتان الى الشأن الداخلي للبلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.

فمهما كانت الأسباب فالواقع هو انخفاض أسعار النفط والمتوقع أن لا تعود الى تجاوز سقف 100 دولار أي وقت قريب وذلك لتوفر المعروض منه سواء التقليدي أو الصخري، لهذا يجب على الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد عليه أساسا البحث عن حلول عاجلة للخروج من هذه الصدمة لتفادي حالة تآكل المدخرات المحققة وقت ارتفاع الأسعار لتفادي حالات الأزمات الداخلية مثلما يحدث في فنزويلا التي تشهد حاليا بوادر أزمة داخلية حادة نتيجة لانخفاض وارداتها.

المطلب الثاني: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة، أو ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط وقد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي ونتج عن ذلك تأثيرات غير مرغوبة على الاقتصاد الوطني أهمها:[2]

1) انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط، حيث لم تسجل سنة 2015 سوى 14,91 مقابل 27,35 مليار دولار سنة 2014.

[1] أسماء فريحة، مداخلة بعنوان: " **فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر–**"، مرجع سبق ذكره، ص12

[2] عبد الحميد مرغيث، مقال بعنوان: " **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015، ص 4

2) سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري.

3) تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016.

وفيما يلي يمكن توضيح الآثار السلبية لانهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية حسب الجداول التالية:

جدول رقم(01-07): يوضح انعكاسات أزمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة من 2013 إلى 2015

المؤشرات	2013	2014	2015
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة	% 62	% 60	% 58
مجموع الإيرادات (مليار دولار)	35,8	33,4	30,1
مجموع النفقات (مليار دولار)	36,7	41,3	46,5
رصيد الموازنة الكلي	% 0,9-	% 8-	% 16,4-

المصدر: علي حميدوش، زهير بوعكريف، **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر- تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية-**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و 30 أكتوبر 2016، ص 115.

يبين لنا الجدول تأثير ازمة اسعار النفط على الموازنة العامة للدولة من 2013 إلى 2015، بحيث نلاحظ تراجعا في نسبة الجباية البترولية على اجمالي الايرادات العامة للدولة، يقابله تراجع في مجموع الايرادات من 35,8 الى 30,1، كذلك نلاحظ زيادة النفقات من 36,7 الى 46,5، في حين ارتفع عجز الموازنة من – 0,9 % الى – 16,4 %.

جدول رقم(01-08): يوضح انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي

المؤشرات	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار دولار)	209	211	208
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	2,8	3,8	3,9
حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي	% 30	% 30	% 29

المصدر: علي حميدوش، زهير بوعكريف، **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر- تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية-**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

من خلال جدول انعكاسات انهيار اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ تراجع في الناتج المحلي الاجمالي الجاري مقارنة بالسنتين الماضيتين ، كذلك نلاحظ زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي من 2,8 الى 3,9، في حين نلاحظ تناقصا في حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي من 30 % إلى 29 %.

جدول رقم(01-09): يوضح انعكاسات انهيار أسعار النفط على قطاع التجارة الخارجية

المؤشرات	2013	2014	2015
حصة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات	% 98,4	% 97,5	% 98
مجموع الصادرات (مليار دولار)	65,82	61,17	35,13
مجموع الصادرات من المحروقات (مليار دولار)	63,66	58,36	33,08
مجموع الواردات (مليار دولار)	55	58,33	51,64
رصيد الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	% 0,4	% 4,4-	% 16,2-

المصدر: علي حميدوش، زهير بوعكريف، **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر– تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية–**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

من خلال جدول انعكاسات انهيار أسعار النفط على قطاع التجارة الخارجية نلاحظ تراجعا ملحوظا في كل من مجموع الصادرات وخاصة الصادرات من المحروقات التي شهدت انهيارا من 63,66 الى 33,08 مليار دولار ، كذلك نلاحظ تناقصا في حجم الواردات وذلك راجع الى السياسات الحكومية التي تعمل على كبح الاستيراد و الاحتفاظ باحتياطي العملة الصعبة.

كذلك عرفت نسبة رصيد الحساب الجاري من اجمالي الناتج المحلي ارتفاعا في العجز من 0,4% الى – 16,2% وهذا راجع الى التراجع الكبير للصادرات مقابل الواردات.

جدول رقم(01-10): يوضح انعكاسات انهيار أسعار النفط على احتياطيات العملة الصعبة

المؤشرات	2013	2014	2015
إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)	194	178	143
نسبة التغير (%)	-	% 8,25-	% 19,66-
الاحتياطات بالأشهر من الواردات	32,3	33,5	29,8

المصدر: علي حميدوش، زهير بوعكريف، **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر– تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية–**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

من خلال هذا الجدول نلاحظ تآكل اجمالي الاحتياطات من العملة الصعبة من 194 مليار دولار سنة 2013 الى 143 مليار دولار سنة 2015 يقابله تراجع في الاحتياطات بالاشهر من الواردات من 32,3 الى 29,8 وهذا راجع إلى تراجع صادرات ايرادات النفط من العملة الصعبة.

جدول رقم(01-11): يوضح انعكاسات انهيار أسعار النفط على المديونية الخارجية

المؤشرات	2013	2014	2015
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	3,39	3,37	3,021
نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي	% 1,6	% 1,7	% 1,8

المصدر: علي حميدوش، زهير بوعكريف، **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر– تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية–**، مرجع سبق ذكره، ص 117.

من خلال الجدول نلاحظ ان اجمالي الدين الخارجي تراجع من 3,39 الى 3,021، وعكس ذلك ارتفعت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي من 1,6% إلى 1,8% ويكمن سبب تراجع المديونية الخارجية مقابل المديونية الداخلية الى لجوء الحكومة الى الاستدانة الداخلية بدل الاستدانة الخارجية لتمويل العجز.

خلاصة الفصل:

تعد الجزائر من الاقتصاديات النفطية أو بالأحرى الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على هذه المادة في عملية التنمية، فالنفط يعد المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري إذ يساهم بحوالي 30% في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الصادرات النفطية تفوق 96% من إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى أن أكثر من 50% من الإيرادات العامة في الجزائر تأتي من الجباية البترولية. لذا فإن أي تقلبات في أسعار هذه المادة في الأسواق النفطية ستنعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري ، وهذا ما نشهده من خلال الأزمة الحالية ، حيث يشهد الاقتصاد الجزائري تراجعا كبيرا من حيث الإيرادات التي يساهم النفط بنسبة كبيرة فيها ، ومنه قامت الجزائر بعدة إصلاحات من شانها إخراج الاقتصاد الجزائري من الطابع الريعي إلى الإنتاج والتصدير .

الفصل الثاني: البدائل التمويلية المتاحة للاقتصاد الجزائري

تمهيـد الفصـل:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يلعبها النفط في الاقتصاد الجزائري، وباعتباره مورد قابل للزوال، فإن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية للجزائر، ويعتبر كل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاعي الزراعة والسياحة أهم القطاعات التي يمكنها أن تحقق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني، وهذا باستخدام الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر، نتيجة الإيرادات النفطية، خاصة وأن الجزائر تمتلك كل مقومات النجاح في هذه القطاعات الثلاثة من مقومات طبيعية وبشرية وغيرها. وللبحث أكثر في موضوع البدائل التمويلية المتاحة للاقتصاد الجزائري قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الوطني، ثم تناولنا في المبحث الثاني قطاع الزراعة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى السياحة كقطاع استراتيجي للاقتصاد الجزائري .

المبحث الأول : قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري

لقد شكل موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام الحكومة الجزائرية، نظرا لما تلعبه من دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء على مستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو على مستوى قدراتها على خلق الوظائف.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

تعددت المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك تعددت خصائصها كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعددت التعاريف حولها، وتعددت خصائصها كذلك[1].

1) **مفهوم الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بتاريخ 06 ماي 2003 وضع الإتحاد الأوروبي تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركزا فيه على معيار الحجم، وقدم وصفا بأنها : " مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو أو مجموع ميزانياتها 43 مليون يورو."

2) **مفهوم البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مزيج من المعايير الكمية وغير النقدية، والمتمثلة في: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي ومجموع الأصول. وإذا ما تم التركيز على معيار عدد العمال والذي يعتبر معيار كمي غير نقدي فإن المؤسسات المصغرة حسب البنك الدولي هي تلك التي يعمل بها أقل من 10 عمال بينما تشغل المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 50 عامل ومن 50 إلى 300 عامل بالنسبة للمؤسسات المتوسطة.

3) **مفهوم الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** اعتمد قانون 1953 على معياري عدد العمال وحجم المبيعات لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أقر بأن هذه الأخيرة هي : " تلك المؤسسات التي يتم امتلاك إدارتها بطريقة مستقلة، بحيث تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه" [2] .

---

[1] شريفق العابد برينيس، **تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إستراتيجيات التنمية – استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة** – أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)، 2015، ص ص 19-20.

[2] أحمد بوسهمين، بلحاج فراجي ، **إستراتيجية العناقيد الصناعية كوسيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإشارة إلى حالة الجزائر**. الملتقى الدولي حول المقاولاتية والاحتواء المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة المنعقد يومي 28 و29 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)، ص4.

4) **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:** ركز القانون الياباني الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معياري العمال ورأس المال في تعريف هذه المؤسسات، ووصفها بأنها: " تلك المؤسسات التي لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني" [1] .

5) **المفهوم المعتمد في الجزائر:** قدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية تعريف رسمي في إطار القانون التوجيهي رقم 18/01 الصادر في 21 ديسمبر 2001، وقد انتهجت منهج الإتحاد الأوروبي في ذلك"[2].

ومع تزايد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم عرض أحدث تعريف لهذه الأخيرة في الجريدة الرسمية الصادرة في جانفي 2017 حيث وضعت وبدقة معايير تصنيف هذا النوع من المؤسسات.

الجدول رقم (2–1) يوضح التعريف المعتمد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	معيار عدد العمّال	معيار رقم الأعمال (دج)	معيار الحصيلة السنوية (دج)
متوسطة	250 -50	400 مليون – 4 ملايير	200 مليون – 1 مليار
صغيرة	49 – 10	لا يتجاوز 400 مليون	لا تتجاوز 200 مليون
مصغّرة	9 – 1	أقل من 40 مليون	لا تتجاوز 20 مليون

المصدر: مروى شوادر، مداخلة بعنوان : **تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل آلية الحكم الرّاشد كبديل تنموي خارج المحروقات**،الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 15/14 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، عنابة، ص6.

من خلال عرض المفاهيم السابقة، يمكن القول بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تؤدي نشاطا إنتاجيا و/أو خدميا على مستوى اقتصاد معين، وتختلف في تحديد عدد عمالها، رقم أعمالها، مجموع أصولها، وحجم مبيعاتها حسب المعايير المعتمدة سواء على مستوى الهيئات الدولية أو على مستوى الدول المتقدمة و النامية.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالخصائص التالية:[3]

1) مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمؤشر عدد العاملين (أي أنها تستخدم عدد محدود لا يفوق 250 عامل وموظف.

2) تمارس المؤسسة الصغيرة و المتوسطة نشاطا واحدا وهذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات المؤسسة.

---

[1] شريفة العابد برينيس، **تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إستراتيجيات التنمية – استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة** – مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] ساسية عناني، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة ولايتي قالمة و عنابة –** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، (الجزائر)، 2015، ص79.

[3] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion de PME**، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع 1428هـ، 2007م، ص86.

3) تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأداء الرجل الواحد بحيث يقوم المدير المالك مع عدد قليل من الموظفين بوظائف الإنتاج، التمويل، الشراء، البيع والاتصالات الشخصية.

4) تتميز منتجاتها بضيق السوق المحلي الذي تعرض فيه أحيانا، وقد يكون سوقا إقليميا يتطلب تصنيع منتجات درجة عالية من الخبرة والمهارة.

5) تتميز بانخفاض تكاليف النقل وصعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك الخاصة، في المراحل الأولى من النشاط مما يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي.

6) قدرة محدودة على الإنتاج و التخزين نظرا لضعف الموارد المالية وعدم التحكم في السوق.

الجدول رقم (2-2): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الأنشطة في الجزائر سنة 2016

النشاط	قطاع خاص	قطاع عـــــام	المجموع	النسبة
الزراعـــــــة	6.130	181	6.311	%0.61
الطاقـــــــة	2.767	0	2.767	%0.27
أشغـــال البنـــاء	174.848	28	174.876	%17.10
الصناعـــــة	89.597	97	89.694	%8.77
الخدمـــــات	513.647	81	513.728	%50.23
الحـــــــرف	235.242	0	235.242	%23.00
المناجم و المحاجر	0	3	3	%0.002
المجموع	**1.022.231**	**390**	**1.022.621**	**%100**

Source : Ministère de l'industrie et des mines, **bulletins d'information statistiques**, N°30, Edition 2017, P.12.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة لا تمثل سوى ما يقارب 9% من إجمالي المؤسسات ككل، وقد شهد هذا النوع ارتفاعا محسوسا قدر بنسبة 7.04% مقارنة بسنة 2015، أي بما يقارب 6900 مؤسسة جديدة، لكن هذا يعد رقما ضعيفا جدا مقارنة بالأهداف المرجوة من قيام هذه المؤسسات، في ظل مساعي الدول الى خلق و بعث قطاع صناعي تنافسي على المستوى الاقليمي على الأقل، وقلة المؤسسات يوحي بدلالات كثيرة و مشاكل تبقى عالقة في وجه قيام هذا النوع، في ظل الحاجة الماسة اليه اليوم في تقليل فاتورة الاستيراد، و تعديل ميزان المدفوعات الذي أضحى العجز فيه يمثل ثغرة كبيرة.

المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الوطني ومعيقاتها

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وتحقيق القيمة المضافة والحد من ظاهرة البطالة ، كما ان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معيقات عديدة مثل المعيقات الادارية والتكنولوجية.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الوطني

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال: [1]

1) **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:** يساهم القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة في زيادة الناتج الداخلي الخام، وذلك بنسبة 76,4 % سنة 2001 و 83,6 % في سنة 2009 أي ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 4162,02 مليار دينار جزائري لترتفع هذه النسبة سنة 2011 إلى 84,77 % بما يعادل 5137,46 مليار دينار جزائري، وتنشط هذه المؤسسات خاصة في قطاعات الفلاحة والبناء والخدمات.

2) **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة :** نلاحظ زيادة في القيمة المضافة من سنة 2001 إلى سنة 2010 في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك بنسب متباينة، وبذلك تعتبر القيمة المضافة مركزا للثروة المحققة من طرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3) **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة :** تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على حصة معتبرة من حجم العمالة نتيجة الزيادة في عدد أرباب المؤسسات خلال السنوات الماضية، حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي توفرها هذه المؤسسات **1.848.117** سنة **2012**، بنسبة زيادة تقدر بـ 7,19 % مقارنة بسنة 2011، لكن بالرغم من مساهمتها في خلق مناصب شغل واستقطاب اليد العاملة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا ترقى إلى المستوى المطلوب إذا ما تمت مقارنتها بتجارب الدول الرائدة في هذا المجال مما يستلزم تشجيع روح المبادرة الفردية في الأوساط الجزائرية.

والدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهيكل الاقتصادي للصناعة الجزائرية لسنتي 2015و 2016 .

[1] كلثوم بوهنة، أويختي نصيرة، **تقييم الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة مؤسسات قطاع النسيج بولاية تلمسان**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن عشر، ديسمبر 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، ص ص 62-64.

الجدول رقم (2–3): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهيكل الاقتصادي للصناعة الجزائرية لسنتي2016/2015

الصناعات/البيانات	2015	2016	النمو	نسبة 2016
صناعة الحديد و الصلب، الميكانيك و الالكترونيك ISMME	157	218	38,85	15,14
مواد البناء	116	152	31,03	10,56
الصناعة الكيماوية، البلاستيك	48	67	39,58	4,65
الصناعة الغذائية	300	493	64,33	34,24
صناعة النسيج	88	158	79,55	10,97
صناعة الجلود	23	21	-8,70	1,46
صناعة الورق و الخشب	173	267	54,34	18,54
صناعة متنوعة	63	64	1,59	4,44
المجموع	**968**	**1440**	**48,76**	**100,0**

المصدر: وزارة الصناعة ، احصائيات 2016، رقم 30، طبعة ماي2017 متاح على الموقع

http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_30.pdf

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك نمو في النسج الصناعي لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بمعدل نمو 48,76% و هذا يدل على انتعاش هذا القطاع و تأتي صناعات النسيج و الصناعات الغذائية في المراتب الأولى، تليها صناعة الخشب والورق والصناعة الكيماوية، كما نلاحظ تراجع في صناعة الجلود بمعدل 8,7 % ويعود ذلك إلى التأخر التكنولوجي وقلة اليد العاملة.

الفرع الثاني: معيقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

رغم كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، إلا أن هذا القطاع لا يزال قطاعا تعصف به جملة من المشاكل والمعوقات نذكر منها:[1]

1) الائتمان: تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل، أي حصولها على الموارد المالية اللازمة للقيام بالمشروع أو تسو يق منتجاتها، أو تكوين مستخدميها ويرجع السبب في ذلك إلى:

- ❖ البحث عن الاستقلالية المالية، حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار، وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار، ولعل تخوفه من هذا الشأن يعزي إلى وضع أمواله موضع الخطر مع كل قرار يرى فيه إشراكا مع أي متعامل أجنبي (خارج المؤسسة)، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية).
- ❖ ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والفضاء الاقتصادي الجديد، فمع الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك ، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

أ) غياب ونقص شديد في التمويل الطويل الأجل.

ب) المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء فقط على مستوى الجزائر العاصمة) ومن تم فإن معالجة الملفات، ولاسيما بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني، تعاني من تأخر كبير له علاقة بتما طل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة.

ج) نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات.

د) غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.

هـ) محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان، بسبب عدم الاستقلالية النسبية، وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة وحجمها الضئيل مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض.

[1] شريف غياط، محمد بوقموم : **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد24 – العدد الأول – 2008، ص 137.

2) **نظام المعلومات:** إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في التقنيات وآليات التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة وكذا التغيرات البيئية، ولاسيما في بدايتها الأولى فمن المؤكد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، توجد في محيط معلوماتي ضعيف جدا ولا يساعد على تنميتها ونموها.[1]

3) **صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية:** إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، فإن إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء شديد، لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض.

4) صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة، ومن تم إنجاز المشاريع الاستثمارية وتنميتها بسبب:

- ❖ طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار.
- ❖ الرفض دون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات.
- ❖ ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها.

5) عدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات.

6) **التكنولوجيا:** ومن بين الصعاب التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا، شأنها في ذلك شأن المورد البشري.

7) **غياب ثقافة مؤسسية:** لا ريب في أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من نجاحات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي. إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الإنجازات.

والجدول التالي يوضح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتوقفة عن النشاط في المجال الصناعي

[1] شريف غياط، محمد بوقموم : **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-139.

الجدول رقم (02-04): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتوقفة عن النشاط سنة 2016

الصناعة	2015	2016	نسبة التغير	نسبة 2016
الصناعات الميكانيكية والالكترونية	157	218	%38.85	%15.14
مواد ومعدات البناء	116	152	%31.03	%10.56
الصناعات البلاستيكية	48	67	%39.58	%4.65
الصناعات الغذائية	300	493	%64.33	%34.24
الصناعات النسيجية	88	158	%79.55	%10.97
الصناعات الجلدية	23	21	%8.70-	%1.46
صناعة الخشب و الورق	173	267	%54.34	%18.54
صناعات أخرى	63	64	%1.59	%4.44
المجموع	**968**	**1440**	**%48.76**	**%100**

Source : Ministère de l'industrie et des mines ,**bulletins d'information statistiques** , N°30, Edition 2017, P.17.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية المتوقفة عن النشاط كبير جدا، وقد ارتفع خلال سنة واحدة بمعدل 50% تقريبا، وهذا الامر يرجع الى عدة أسباب منها ما هو متعلق بالمؤسسات في حد ذاتها و يتعلق الامر في سوء تسيير الموارد المتاحة، بالإضافة الى الرعونة و الارتجالية في اتخاذ القرارات بسبب غياب الفكر المقاولاتي القائم على أسس علمية صحيحة، ضف الى ذلك بعض المشاكل الخارجية على غرار مشاكل التمويل التي تعاني منها هذه المؤسسات، و غياب المرافقة، ففي ظل انهيار اسعار صرف الدينار المحلي، أصبحت المؤسسات تعاني بشدة في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة في التصنيع من جهة، و من جهة أخرى الحصول على بعض المواد الاولية من الخارج، والتي تؤدي بالضرورة الى توقف نشاط هذه المؤسسات، وفي ما يلي ابرز المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في الجزائ

المطلب الثالث: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية

الفرع الأول: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدت الجزائر على العديد من الحوافز لإزالة معوقات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالوكالات والهيئات التي ترافق المشاريع من خلال توفير التمويل والاستشارات اللازمة لإنجاحها، ومن بين هذه الآليات ما يلي:[1]

1) **وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (MIPMEPI)** : أنشأت بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 مهمتها الرئيسية تدعيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء مرحلة الإنشاء والتطوير.

2) **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)**: أوكلت له مهمة تمويل مختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة لامتصاص أكبر قدر من البطالة على المستوى الوطني، وقد ساهم في تمويل حوالي 55311 مشروع بما يعادل تشغيل 112208 فرد خلال السداسي الأول من سنة 2012.

3) **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)**: مهمتها تدعيم المشاريع الصغيرة وتنمية الأفكار الإبداعية من خلال مساعدة الشباب البطال في تمويل نشاطهم الخاص بهدف خلق مناصب شغل. وقد ساهمت إلى غاية السداسي الأول من سنة **2012** في تمويل **223437** مشروعا.

4) **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)**: هو عبارة عن مؤسسة عمومية مهمتها منح ضمانات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المساهمة في دعم الاستثمارات الوطنية، حيث ساهم في 718 مشروع بما يقارب تشغيل 33098 عامل إلى غاية السداسي الأول من سنة 2012.

5) **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)**: ينحصر دوره في مساعدة الفئات بدون دخل أو من ذوي المداخيل غير الثابتة على اقتناء مواد أولية أو الانطلاق في إنشاء مشروع مصغر.

[1] شريف بوقصبة وعلي بوعبدالله : **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 5- 6 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص76.

الفرع الثاني: دور آليات الدعم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتلخص دور الآليات السابق ذكرها فيما يلي:[1]

1) خلق مشروعات إبداعية جديدة، وزيادة فرص نجاحها.

2) مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى نماذج أو منتجات أو عمليات قابلة للتسويق.

3) توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات.

4) ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها البعض لتحقيق التكامل الصناعي.

5) تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الاستمرار و التطور مستقبلا.

6) تقديم الدعم للمبادرات العلمية والمؤسسات الناشئة التي لا تتوافر لها المقومات اللازمة للبدء الفعلي في العمل و الإنتاج.

7) تقديم المساعدات والمنشورات في مجالات مختلفة منها التنظيمية والإدارية والخدمية وغيرها في مراحل الإنشاء والنمو، وذلك بهدف بقاء المؤسسات واستمرارها.

8) المراجعة الدورية لعمليات التشغيل للمؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات وصولا إلى تحقيق الأهداف المرسومة.

9) توفير المباني للمؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى أجهزة الاتصال (الفاكس، الانترنيت...).

إن الأهمية البالغة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والنجاحات التي حققتها في البلدان المتقدمة دفعت بالجزائر إلى الخوض في غمارها، باحثة ساعية من خلالها إلى تنويع اقتصادها للخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات، واستغلال ثرواتها في مختلف القطاعات، فأنشأت ووضعت لذلك هيئات وبرامج مرافقة وداعمة لهذه المؤسسات تسمح لها بأن تستمر وتتطور، وتهيئتها لمواجهة المنافسة الخارجية، إلا إن هذه الجهود وحسب ما تم التوصل إليه من خلال هذا البحث لم تؤتي النتائج المرضية فالمؤسسات الصناعية لم تحظى بالمكانة المرجوة والاستفادة الأكبر كانت للقطاع الخدمي، ومنه يمكننا القول أن هذه الآليات تفتقد للفعالية في توجيه و اختيار المشاريع التي تساهم في زيادة إنتاجية الاقتصاد و النهوض بالقطاع الصناعي.

[1] أحمد بن قطاف، **فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي، قراءة في تجارب، ماليزيا، مصر، الأردن،** دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد5، 2016، ص170، متاح على الموقع الإلكتروني:

http : // www.asjp.cerist.dz/en/downarticle299/4/1/19792

المبحث الثاني : الزراعة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري

يعتبر القطاع الزراعي أهم القطاعات الإستراتيجية لما له من دور فعال في تحقيق الأمن الغذائي وكذلك النمو الاقتصادي، حيث تسعى الجزائر جاهدة لتطوير القطاع الزراعي، وذلك بإتباع سياسات زراعية مختلفة ومتتالية، وكذلك تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل النهوض به وجعله موردا اقتصاديا فعالا يعتمد عليه لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

تمتلك الجزائر موارد طبيعية وبشرية هائلة بإمكانها جعل القطاع الزراعي قطاعا إستراتيجيا يعول عليه في توفير الاحتياجات الغذائية للبلاد وتحقيق الأمن الغذائي الذي لا يتحقق إلا بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

الفرع الأول: الموارد الطبيعية [1]

بمساحة 741 381 2 كم^2 الآن تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد تقسيم السودان من حيث المساحة، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية. وتتميز بقسمين تضاريسيين هما: ما قبل الأطلس الصحراوي (السهول، الهضاب، الهضاب ومرتفعات الأطلس التلي) وما بعد الأطلس الصحراوي (الصحراء).

1) الموارد الترابية (الأرض) : تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتهما تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، حيث تقدر مساحة الجزائر بـ 238 مليون هكتار منها 42 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي حسب إحصائيات سنة 2006 هي مصنفة إلى أربعة أقسام :

- ❖ أراضي قابلة للزراعة.
- ❖ أراضي صالحة للزراعة.
- ❖ أراضي المساحة المحصولية.
- ❖ أراضي مسقية.

[1] خديجة عياشي، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2007**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، سنة 2010–2011، ص 23.

أ) **الأراضي القابلة للزراعة:** وتتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة، بالإضافة إلى أراضي غير المستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية إصلاحها، وتتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 05 سنوات والتي تحولت إلى مراعي ومروج طبيعية ومجاري.

ب) **الأراضي الصالحة للزراعة:** هي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية كالبقول، أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية.

ج) **أراضي المساحة المحصولية** : تتمثل المساحة المحصولية في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها في نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف الزراعي. إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية، عوض القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة إلا أنها تطبق في أغلب الأراضي الدورة الأحادية (أي زراعة محصول واحد خلال السنة)

2) **الأراضي المسقية** : إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية وكمية الإنتاج وهذا بفضل التكثيف الزراعي وكذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف ولهذا سعت الدولة إلى زيادة مساحة الأراضي المسقية، وعليه نخلص بأن القطاع الزراعي الجزائري يملك إمكانيات ترابية لا بأس بها، تمكنه من إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية وفي مواسم مختلفة وهذه الأخيرة بدورها تساهم في تقليص الفجوة أو التبعية الغذائية [1].

الفرع الثاني : الموارد المائية

تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم مرد وديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخدامها والمتمثلة في: [2]

1) ارتفاع معدل النمو السكاني.

2) التغيرات المناخية التي شهدها العالم، وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.

3) التطور الحضاري الهائل والغير مسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلب سكان العالم.

[1] خديجة عياشي، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007**، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

[2] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي،- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر- 3-، 2011-2012، ص ص 10-11.

4) الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت وستؤدي إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها، والمتمثلة في المياه الجوفية.

5) عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية.

6) غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلقة بثقافة الترشيد في استخدام المياه.

وتنقسم إلى ثلاث موارد :

- **الموارد المطرية** : تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر بـ 197 مليار متر مكعب، بمعدل تساقط سنوي بـ 82 ملم ويقدر نصيب الهكتار من الأمطار بـ 28 ملم سنويا، وهو معدل ضعيف مقارنة بالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، وهذا راجع إلى طبيعة التضاريس والبعد عن المسطحات المائية.
- **الموارد المائية السطحية** : وتتمثل في مياه الوديان والأمطار التي تعتبر قليلة في بلادنا وتقدر بـ 13,5 مليار متر مكعب سنويا بالرغم من قلتها فإنه لا يستغل منها سوى 22 % والجزء الباقي يصب في البحار والشطوط.
- **الموارد المائية الجوفية** : تشير الإحصاءات أن حجم المياه الجوفية تقدر بـ 33 مليار متر مكعب، وأن احتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر بـ 60 ألف مليار متر مكعب، إلا أن استغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهظة لتهيئة الآبار وكذا معدل تجديدها لا يتجاوز 0,6 مليار متر مكعب في السنة[1].

الفرع الثالث: الثروة النباتية

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة الجزائرية، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح، ويأتي إنتاج الحبوب بمختلف أصنافه في المرتبة الأولى ضمن الإنتاج النباتي حيث ما يميز الوجبة الغذائية للمستهلك الجزائري أنها ذات أصل نباتي بنسبة كبيرة وتقل فيها نسبة الإنتاج الحيواني[2].

الفرع الرابع: الثروة الحيوانية

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج الزراعي المحلي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان وكذا لما يوفره للصناعات التحويلية من مواد أولية كالجلود،

[1] خديجة عياشي، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007**، مرجع سبق ذكره ، ص27.

[2] زكرياء يوب، كريمة هلال، **السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر 1999-2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د- مولاي الطاهر، سعيدة (الجزائر)، 2016، ص48.

الحليب ومشتقاته، الصوف...) وتتكون الثروة الحيوانية في الجزائر من : الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل بالإضافة إلى الدواجن والأسماك. بالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية بصفة عامة إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني نقص في عدد المواشي وخاصة الأبقار وذلك نتيجة لأسباب عديدة أهمها يتمثل في طبيعة المناخ الصعبة من أمطار غزيرة ورياح رملية تؤدي سنويا إلى هلاك عدد كبير من الحيوانات، يضاف إلى ذلك تخلي بعض الفلاحين عن تربية المواشي خاصة الأبقار و الأغنام بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف ونقصها إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين لآخر [1].

الفرع الخامس: الموارد البشرية العاملة في الزراعة

تعتبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل رأس المال التي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الفلاحية في الجزائر حيث بلغت القوة العاملة في الزراعة حوالي 25,4 % سنة 1995 وقد تناقصت هذه النسبة إلى 21,8 % سنة 2008 وهذا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب منها هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي وهجرة الأرياف خلال التسعينات بسبب الوضع الأمني.

المطلب الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر

عرفت الجزائر سياسات اقتصادية زراعية كثيرة، جاءت نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية والتاريخية المختلفة بعد الاستقلال إلى يومنا هذا.

الفرع الأول: سياسة التسيير الذاتي

لقد اعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي، دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعية من طرف عمالها الذين تسلموها من بعد أن هاجرها الفرنسيون، وانتخبوا من بينهم لجانا للتسيير الذاتي لمتابعة وتوجيه الأعمال الزراعية المشتركة، ومع نهاية 1962 أصدرت الحكومة مراسيم لتضفي صبغة شرعية على هذه المبادرة التي انطلقت من الأسفل، أي من القاعدة، لتقنن من أعلى بمراسيم وقوانين. ثم تلتها في نهاية سنة 1963 إجراءات أخرى تقضي بتأميم حوالي مليون هكتار من الأراضي التي خلفها المعمرون، وكل المزارع المملوكة من طرف الأجانب، لتتسع عملية التأميم بعد ذلك بسنة، لتشمل الملاك الجزائريين المتعاطفين مع النظام القديم، وتقدر مساحة هذه الأراضي بـ 200 000 هكتار وفي سنة 1966 تم تحويل نسبة من أراضي القطاع المسير ذاتيا إلى تعاونيات فلاحية إنتاجية لقدماء المجاهدين وإضفاء الصبغة القانونية عليها. لقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي، وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال، فهو من الناحية الاقتصادية

[1] زكرياء يوب، كريمة هلال، **السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر 1999-2015**، مرجع سبق ذكره، ص49.

يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 60 % من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي[1].

الفرع الثاني: سياسة الثورة الزراعية

نظرا لما آل إليه القطاع الزراعي من ركود وتخلف، فقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم 71 والمؤرخ في 1971/11/08 لتجاوز ذلك، بسعيها للقضاء على الوضع الذي يكرس التفاوت في الملكيات الزراعية الذي كان سائدا بشكل واضح، ولتعيد توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل، وذلك من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل، وتحسين مستوى اليد العاملة والقضاء على علاقات الإنتاج القديمة[2] .

وبصفة عامة فإن الثورة الزراعية ترمي للقضاء على التناقضات الاقتصادية و الاجتماعية الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية.

ووفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاثة طرق لاستغلال الأرض وتتمثل في التالي:[3]

1) التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم.

2) التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون في خدمة الأرض.

3) الاستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان.

الفرع الثالث: السياسات الزراعية خلال الثمانينات و التسعينات

في هذه المرحلة باعتبارها فترة حكم جديدة (وفاة الرئيس هواري بومدين، ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد) انتشر على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم، وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي عموما، وحصر الإيجابيات والسلبيات التي ظهرت أثناء العملية التنموية السابقة، وبهذا يكون ممكنا طرح البدائل التي تساعد على الاستمرار في القيام بتنمية حقيقية، ففي المجال الزراعي أعيدت بعض الأراضي المؤممة لأصحابها الذين يفعلونها، وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي (خصوصا في الجنوب) وذلك بتقديم قروض معتبرة لهم، ومدهم بالتجهيزات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة، فقد أنشء مثلا سنة 1982 البنك الفلاحي للتنمية الريفية الزراعية، لتقديم القروض للفلاحين وذلك

[1] إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**، ش.و.ن.ت، الجزائر، ص120.

[2] أحمد بعلبكي (ترجمة)، **المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1997، ص 255.

[3] أحمد بعلبكي : **المسألة الزراعية في ريف الجزائر**، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1985، ص ص210-215.

بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة، وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة. وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة، وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي[1] .

أما بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وزوال النظام الاشتراكي، وخلال كل ما عرفه الريف الجزائري من مشاكل أمنية ونزوح بسبب العشرية السوداء، اعتمدت الجزائر إستراتيجية للتنمية تتلخص فيما يلي:[2]

1) الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات، وترقية المنتجات ووضع خطط تنموية لكل منطقة طبيعية

2) ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين، والعمل على وقف انهيار القطاع الزراعي، والمحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين.

3) مواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية لأسباب اقتصادية واجتماعية، والسعي لرفع الإنتاجية الزراعية ومضاعفة الانتاج

4) تشجيع وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية كالقروض والإعفاءات الضريبية ... إلخ.

الفرع الرابع: مكانة قطاع الفلاحة في الألفية الثالثة

قدر المبلغ النهائي للبرنامج بمبلغ 1216 مليار دينار، و استفاد القطاع الفلاحي من مبلغ قدر 65 مليار دينار، حيث جسدت هذه القيمة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

الجدول رقم(02-05): أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة 2000_2004

المؤشرات / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة المضافة في الزراعة(م د)	4 599.6733	5 337.2979	5 236.1289	6 657.8170	8 055.0823
الأراضي القابلة للزراعة بالهكتار	7 662 000	7 583 000	7 547 000	7 503 700	7 493 000
صادرات المواد الزراعية الأولية (% من صادرات السلع)	0,0499	0,0550	0,0156	0,0240	0,0101
إنتاج الحبوب (بالطن المتري)	934 679	2 659 617	1 953 347	4 266 414	4 033 265

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016.

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع الاقتصاد، قسنطينة، 2007-2008، ص99.

[2] جامعة الدول العربية، م.ع.ت.ز. **السياسات الزراعية في عقد التسعينيات**، نوفمبر 2000، ص18.

لقد خصصت مبالغ كبيرة للنهوض بالقطاع الفلاحي، و جعله بديلا تنمويا لدعم النمو الاقتصادي، حيث يلخص لنا الجدول رقم (02-02) وضعية أهم المؤشرات الاقتصادية، فقد أصبحت القيمة المضافة في القطاع الفلاحي تتحسن من سنة إلى أخرى، حيث بلغ نسبة التحسن من سنة 2000 إلى غاية سنة 2004، 42 % وهي نسبة جد مهمة، رغم أن النسبة الفعلية في نمو الناتج المحلي تبقى ضئيلة جدا مقارنة بقيمة القطاع النفطي، إما بالنسبة ل لأراضي القابلة للزراعة فقد شهدت انخفاض في مساحتها الإجمالية خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي.

كما شهدت صادرات المواد الزراعية الأولية تناقص مستمر من سنة 2000 لغاية سنة 2004، وتعود هذه النتائج لضعف الإنتاج الفلاحي من جهة وزيادة كثافة السكانية من جهة أخرى، وقلة الاهتمام بخدمة الأرض وإهمالها، مما أدى لنقص الإنتاج وضعفه، إذ انخفض إنتاج الحبوب من سنة 2000 إلى غاية سنة 2003 حيث ارتفع من جديد ولكن بنسبة قليلة، وبعد ذلك انخفض حجم الإنتاج من جديد في سنة 2004، حيث تميزت هذه الفترة بتذبذب الإنتاج من سنة لأخرى[1].

❖ مكانة قطاع الفلاحة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005_2009):

يعتبر هذا البرنامج، برنامج تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حيث خصصت له موارد مالية هائلة حيث وصلت إلى 4202 مليار دينار، إضافة إلى إنشاء برنامج الهضاب العليا بقيمة 432 مليار دينار و برنامج الجنوب بقيمة قدرت ب 868 مليار دينار التي بدورها خصص لها حساب تخصيص خاص بها لتسييرها حيث خصص مبلغ 300 مليار دينار لتنفيذ مخطط (**PANDRA**)[2]

الجدول رقم(02-06):أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة 2005_2009

المؤشرات / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة المضافة في الزراعة (م د)	7 937.30	8 827.46	10 218.62	11 263.26	12 820.13
الأراضي القابلة للزراعة	7 493 000	7 489 000	7 469 000	7 470 000	7 511 000
صادرات المواد الزراعية الأولية (% من صادرات السلع)	0,0044	0,0070	0,0056	0,0066	0,0074
إنتاج الحبوب (بالطن المتري)	3 527 847	4 018 127	3 602 278	1 536 024	5 253 494

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016.

[1] بارد عبد القادر. حيدوش ي خير الدين، **سياسات ومخططات الإصلاح الاقتصادي في قطاعي السياحة والزراعة كإستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2015)**، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر، ص07.

[2] مرجع نفسه ص08.

يتضح الأثر للبرنامج التكميلي لدعم النمو من خلاله تأثيره على القيمة المضافة للقطاع الفلاحي فهي في تزايد مستمر منذ سنة 2005 لغاية 2009، وهذا ما يدل على فعالية السياسات المتخذة ولو بشكل غير كافي، حيث قفزت من 7 مليون دولار سنة 2005 الى 12 مليون دولار سنة 2009، أما فيما يخص صادرات المواد الزراعية الأولية و إنتاج الحبوب فهما في تدهور مستمر.

آثار البرنامج الخماسي(2009_2014) المجسد في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

أهم نتائج هذا الخماسي في الجدول الموالي الذي يحتوي على اهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع الفلاحي:[1]

الجدول رقم(02-07): أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة **2000_2014**

المؤشرات / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة المضافة في الزراعة (م د)	13 648,52	16 222,24	18 335,91	20 663,21	21 984,58
الأراضي القابلة للزراعة	7 502 000	7 502 000	7 506 500	7 496 200	7 469 400
صادرات المواد الزراعية الأولية (% من صادرات السلع)	0,0158	0,0245	0,0098	0,0121	0,0184
إنتاج الحبوب (بالطن المتري)	4 002 449	3 728 334	5 137 458	4 912 551	3 435 535

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016.

من خلال الجدول رقم(**02-04**) نلاحظ الارتفاع المستمر للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال فترة البرنامج الخماسي مع ارتفاع طفيف في إنتاج الحبوب و صادرات المواد الزراعية الأولية في سنة 2012، ليعاود التدهور من جديد في سنة 2013 و سنة 2014.

المطلب الثالث: إستراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر

تسعى الدولة الجزائرية جاهدة للنهوض بالقطاع الزراعي وتطويره، وذلك من خلال دراسة الإختلالات الحاصلة في هذا القطاع ومعالجتها باتخاذ عدة تدابير وإجراءات، وتقديم الدعم اللازم للفلاحين والمستثمرين، من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي اللازم.

[1] بارد عبد القادر. حيدوش ي خير الدين، **سياسات ومخططات الإصلاح الاقتصادي في قطاعي السياحة والزراعة كإستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2015)**، مرجع سبق ذكره ص09.

الفرع الأول: الدعم المقدم لقطاع الفلاحة من طرف الدولة

إن الدولة الجزائرية في إطار دعمها للقطاع الزراعي، من أجل النهوض به وترقيته قامت بما يلي: [1]

1) استحداث قروض بدون فوائد " الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين.

2) استحداث قرض استثماري " التحدي" والذي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع جديدة فلاحية والثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية الغير مستغلة التابعة للملكية الخاصة والعقار الخاص بالدولة.

3) إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية.

4) دعم تنمية وإنتاج الحليب.

5) دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل والإبل).

6) تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، الأشجار المثمرة).

7) تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد الزراعية– الغذائية من الرسوم الجمركية عند الاستيراد.

8) إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة الإضافة.

9) تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) الحصادات المصنعة في الجزائر.

10) إخضاع المنتجات الآتية، للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة بـ : 7 % :

- مبيدات الحشرات والفطريات والديدان والأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة.
- الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.

11) الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، والجرارات المستعملة في الزراعة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى الغير خاضعة للتسجيل.

12) تطبيق معدل تخفيض قدره 7 % من الرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية، المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للاستهلاك[2].

---

[1] رضا جاوحدو: مداخلة بعنوان: " **النهوض بقطاع الفلاحة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية**"، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، ص15

[2] مرجع نفسه، ص15.

في ظل انهيار أسعار النفط تجد الدولة الجزائرية نفسها مجبرة لإيجاد حلول ملائمة تعوض الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات، والتوجه نحو قطاع الفلاحة باعتباره ركيزة للتنويع الاقتصادي في ظل امتلاك الجزائر إمكانيات طبيعية كبيرة تمكنها من النهوض بهذا القطاع.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قطاع الفلاحة وأهم الإجراءات الممكنة للنهوض به من أجل تحقيق تنمية اقتصادية خارج قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: الفروع الزراعية الواجب تنميتها

من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي من المواد الزراعية، يجب على الحكومة القيام بما يلي: [1]

1) استصلاح الأراضي الزراعية.

2) تطوير المذابح المدمجة.

3) تطوير مشاريع الشراكة العامة – الخاصة في إطار المزارع النموذجية.

4) تطوير المكننة الزراعية.

5) تطوير الأنظمة المقتصدة للمياه.

6) تطوير التخصيب لتعزيز إنتاج المدخلات الزراعية لكافة الشعب.

7) إنشاء وتطوير مشاتل عصرية.

8) تطوير الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية المتعددة القبب)

9) تطوير زراعة الأعلاف (الصفصفة، استنبات الأعلاف)

10) تثمين الإنتاج الزراعي في شعب اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الخضر، الفواكه، الحليب...

11) تثمين المنتجات الموطنة (التمور، الزيتون، العسل، عنب الطاولة)

12) تطوير قدرات الحفظ والتخزين تحت التبريد.

13) الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية من خلال:

[1] رضا جاوحدو: مداخلة بعنوان: " **النهوض بقطاع الفلاحة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص14.

- ❖ إنشاء وحدات صناعية لتحويل الفواكه والخضروات.
- ❖ إنشاء وحدات صناعية لتحويل الحليب وتصنيع الألبان.
- ❖ إنشاء وحدات صناعية لصنع الأسمدة.
- ❖ تصنيع الأدوية البيطرية.

الفرع الثالث: أهم الإجراءات الواجب إتباعها للنهوض بقطاع الفلاحة

يعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات المحورية للتنمية الاقتصادية فهو ثروة يجب حسن استغلالها خاصة في ضوء ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات تسهل عليها الاستفادة من هذا القطاع، إذ قدمت الدولة الجزائرية جملة من الدعم لهذا القطاع من أجل ترقيته والنهوض به إلا أن الدعم فقط لا يكفي إذ يجب أيضا إتباع مجموعة من الإجراءات تكمن فيما يلي:[1]

1) يجب متابعة ومراقبة القروض الممنوحة للفلاحين إذا كانت تستغل فعلا في مجال الفلاحة فهناك قروض لم تستغل أصلا في قطاع الفلاحة.

2) تسهيل تسويق المحاصيل، فأغلب المزارعون يشتكون من صعوبة التوصيل والتسويق مما يعرض محاصيلهم للتلف، مما يؤدي في بعض الأحيان لعزوف بعض المزارعين عن الزراعة والتوجه لنشاط آخر.

3) تشجيع طلبة البكالوريا للتوجه لتخصص الفلاحة في المسار الجامعي، فالطلبة الذين يتجهون لهذا التخصص في الأغلب يكون معدلهم هو من وجههم لهذا التخصص وليس الرغبة فيه.

4) تخصيص مشاريع للطلبة المتفوقين في مجال الفلاحة وبالتالي استثمار هذه العقول.

5) خلق مشاريع استثمارية طويلة الأجل في الزراعة.

6) يجب أن تكون هناك رؤية استشرافية لهذا القطاع ووضع خطط إستراتيجية تسمح فعلا بترقية قطاع الفلاحة.

7) الإفصاح عن المعلومات الخاصة بقطاع الفلاحة بشكل سنوي، مما يساهم في جذب المستثمرين لأن هناك شح في المعلومات المقدمة في هذا القطاع.

8) القضاء على البيروقراطية في معالجة الملفات الخاصة بالاستفادة من الدعم والقروض الفلاحية.

9) إيجاد حلول لمشكلة الري خاصة ما عانت منه الجزائر في السنوات الأخيرة من قلة الأمطار.

[1] رضا جاوحدو: مداخلة بعنوان: " **النهوض بقطاع الفلاحة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص16.

المبحث الثالث: السياحة كقطاع إستراتيجي للاقتصاد الجزائري.

أضحت السياحة اليوم نشاطا اقتصاديا بارزا وموردا هاما لكثير من دول العالم، وتسعى الدول بقوة إلى تنشيط هذا القطاع بكل الوسائل المتاحة لديها مسخرة جميع الإمكانيات المادية، الاجتماعية، الثقافية في سبيل الوصول إلى لقب بلد سياحي، أو مدينة سياحية لما يمثله هذا النشاط من قوة اقتصادية لا يستهان بها، ومصدرا لدخول العملة الصعبة وتوظيف الأيدي العاملة المحلية، ونجد بعض دول العالم تعتمد بشكل أساسي على السياحة في اقتصادها، لذلك ظهر توجه كبير لدى حكوماتها لتطوير وتنمية قطاع السياحة وخاصة في المناطق التي تمتلك المقومات والإمكانات اللازمة لتكون منطقة سياحية بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: المقومات السياحية والإدارية والتنظيمية للجزائر

الفرع الأول: المقومات السياحية

تتمثل المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر في الموارد الطبيعية والموارد التي هي من صنع الإنسان، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

1) **الموارد الطبيعية:** إن كبر مساحة الجزائر أدت إلى تنوع المناخ والتضاريس فيها، فهي تجمع بين الصفات الإفريقية والعربية والمتوسطية وهذا مكنها من اكتساب ما يلي:

❖ **الشريط الساحلي:** يتميز الساحل الجزائري بطوله حيث يمتد على مسافة 1200 كلم تتخلله شواطئ وخلجان، كما يحتوي الساحل على أنظمة بيئية بحرية وكثبان رملية وأنظمة بيئية قرب الغابات من الشرق إلى الغرب، كما تتشكل هذه السواحل من كتل صخرية يزيد علوها في بعض الأحيان إلى 1000 متر، ولقد أنشأت قرب هذه المرتفعات الساحلية عدة مدن ومحطات للاستجمام والترفيه وقد تم تجهيزها بفنادق ومخيمات صيفية مثل القالة وتقريرت... إلخ.

كما تحتوي المنطقة البحرية على ثروة هائلة من المرجان وثروات حيوانية وغابية معتبرة، ووجود جزر هامة تتردد عليها الطيور.

ولقد تم إنشاء عدة حظائر وطنية مهمتها الحفظ على البيئة نذكر منها: [2]

أ) الحظيرة الوطنية لجرجرة تغطي مساحة 185000 كلم^2

---

[1] سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي – وكالة جيجل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، شعبة بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005-2006، ص95.

[2] مرجع نفسه، ص ص96- 97.

ب) الحظيرة الوطنية لثنية الحد تغطي مساحة 38000 كلم^2

ج) الحظيرة الوطنية لبلازما تغطي مساحة 26000 كلم^2

د) الحظيرة الوطنية للشرية تغطي مساحة 26000 كلم^2

هـ) الحظيرة الوطنية لقوراية تغطي مساحة 3000 كلم^2

و) الحظيرة الوطنية للقالة تغطي مساحة 76438 كلم^2، هذه الحظيرة مصنفة ضمن المناطق الرطبة من طرف UNESCO، كما أدرجت هذه المنظمة الحظيرة الوطنية لتازة بولاية جيجل ضمن الشبكة العالمية لمحميات المحيطات الحيوية نظرا لما تتميز به هذه الحظيرة من منحدرات صخرية، شواطئ، جبال ووديان يعيش فيها قردة مهددة بالانقراض تعرف بإسم – ماغو–.

❖ **المناطق الجبلية:** تتمثل خاصة في الأطلس التلي الذي يمتد من الشرق إلى الغرب وهي بذلك تمثل فرصة لازدهار السياحة الاستكشافية، مثل مرتفعات الشريعة والذي يبلغ ارتفاعها 1510 م والتي تسمح للسياح من ممارسة رياضة التزحلق على الثلج، بالإضافة إلى جبال القبائل والتي تشكل حدائق طبيعية، وقد أقيمت عليها محطة بتيكجدة السياحية، بالإضافة إلى الأطلس الصحراوي والذي يتميز بمناخ مختلف عن سابقه وحتى من حيث المناظر والنباتات.

❖ **الصحراء الجزائرية:** تتوفر الجزائر على مساحة كبيرة تمثل حوالي 2 مليون كلم^2 وهي موزعة على أربع محطات كبرى في الجنوب:

أ) أدرار الواقعة في الجنوب الغربي للصحراء وتعرف هذه المنطقة بتمازج مختلف الثقافات وقلاعها القديمة.

ب) إيليزي والتي تمثل الطاسيلي الذي يقع في أقصى الجنوب الشرقي. " تعرف هذه المنطقة بالحظيرة الوطنية للطاسيلي والتي صنفت سنة 1982 تراثا عالميا من طرف الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية".

ج) وادي ميزاب والتي تتوفر على معالم تاريخية ومعمارية وقد صنفت ضمن التراث العالمي، وتتمثل في مدن بني يزقن، بونورة، وبساتين النخيل.

د) تمنراست التي تتميز بوجود الحظيرة الوطنية للهقار وما تتمتع به من تضاريس، ثروة غابية، حيوانية ونقوش حجرية التي تمثل موارد أساسية للسياحة.

كل هذه المناطق التي تم ذكرها تكتنز معالم أثرية غنية بالتماثيل والأحجار المصقولة وتعتبر وقفة هامة لاستقراء التاريخ، لذلك لابدا من الحفاظ عليها حتى تكون قادرة على تلبية الطلب السياحي في المنطقة.

❖ **الحمامات المعدنية:** لقد قامت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بتحديد 2020 مصدر مائي معدني معظمها في شمال البلاد، كما أن التحاليل الفيزيائية، الكيميائية والهيدرو جيولوجية حددت أكثر من ثمانية أنواع من المياه، أما على المستوى المعدني فتوجد أربع أنواع من المصادر وهي الحمامات ذات الحرارة المنخفضة، الحرارة المتوسطة، ذات الفائدة العلاجية و ذات الحرارة المرتفعة [1]

وتمتلك الجزائر في هذا المجال 7 محطات للمياه المعدنية المهيأة و 136 منبعا ذو اهمية محلية و 55 منبعا ذو اهمية جهوية و5 منابع ذات اهمية وطنية.

وقد شيدت أمام هذه المياه مراكز صحية ومراكز استجمام وترفيه منها مركز للعلاج بمياه البحر بسيدي فرج، حمام قرقور، حمام ريغة وغيرها.

2) **الموارد التي من صنع الإنسان:** تتمتع الجزائر بمعالم تاريخية وثقافية كثيرة، ولقد كان للإنسان دور كبير في تواجدها، وهذه المعالم قادرة على استقطاب المزيد من السياح وتلبية متطلباتهم، نذكر منها:

❖ **الموارد الثقافية، الدينية والتاريخية:** توالت على الجزائر وعلى مر العصور عدة حضارات مختلفة من الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية إلى الحضارة القرطاجية والحضارة الرومانية، ولقد أعطى هذا الغزو معالم أثرية ورموز فنية، بنايات ذات طابع معماري تقليدي، معاصر...، موزع عبر الإقليم مثل مدينتي تيمقاد وجميلة وآثار أخرى موجودة بتيبازة وشرشال وغيرها.

كما توجد معالم وآثار في المناطق الصحراوية ورسومات جدارية في الطاسيلي والهقار، ودون أن ننسى الزوايا التي تستقطب الكثير ممن يودون زيارتها مثل: الزاوية التيجانية والزاوية العيساوية، بالإضافة إلى الآثار الموجودة في المتاحف المنتشرة على التراب الوطني منها: المتحف الوطني باردو بالجزائر العاصمة، متحف أحمد زبانة بوهران، متحف سيرتا بقسنطينة، متحف سطيف، متحف ناصر الدين ببوسعادة.[2]

❖ **التراث الحرفي:** تمتلك الجزائر تراثا تقليديا يمتلأ جذوره إلى أعماق التاريخ ويعد بمثابة تعبيرات صادقة عن أنماط معيشة الجزائريين الذين عملوا على الحفاظ عليه وتعزيز بقائه وتداوله بين الأجيال وتطويره بمحاذاة الثقافة الوطنية فهي متجددة باستمرار، أين يبقى التراث راسخ الجذور في الماضي ومنحه نحو المستقبل في آن واحد. فالصناعة التقليدية من بين الفنون الحرفية التي تناقلت تقنياتها وطرق صناعتها وهي تختلف من منطقة لأخرى حسب عادات وتقاليد كل

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية**، الدورة16، نوفمبر 2000، ص ص66، 70- 71.

[2] ONT**, Mois du patrimoine, Algérie tourisme,** Publication d'information, N :° 04, Avril 2001, P06**.**

واحدة منها، وتتمثل هذه الصناعات في صناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية والذهبية وصناعة الزرابي، التطريز على القماش، صناعة النحاس بالإضافة إلى الألبسة التقليدية.

الفرع الثاني: المقومات الإدارية والتنظيمية

حتى يتم تنظيم القطاع السياحي لابدا من توفر وتواجد هيئات وإدارات تسهر على الشؤون السياحية للبلاد. وتتوفر الجزائر على عدة مؤسسات تعمل على تسيير القطاع السياحي، انطلاقا من الوزارة الوصية :

1) **وزارة السياحة والصناعات التقليدية:** تأسست وزارة السياحة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 474/63 المؤرخ في 1963/12/20 وأوكلت إليها المهام التالية: [1]

- ❖ التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته.
- ❖ تجسيد السياسة التنموية في مجال السياحة.
- ❖ إنجاز المخططات التنموية السياحية.

2) **الديوان الوطني للسياحة ONT:** أنشئ الديوان الوطني للسياحة بمرسوم تنفيذي رقم 214/88 المؤرخ في 1988/10/31 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 409/90 المؤرخ في 05 جمادي الثانية عام 1411هـ الموافق لـ 22 ديسمبر 1990، والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم402/92 المؤرخ في 05 جمادي الأول عام1413هـ الموافق لـ 31أكتوبر 1992[2].

3) **الوكالة الوطنية لتنمية السياحة:** هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70/98 المؤرخ في 24 شوال عام 1418 هـ الموافق لـ1998/02/21 وهي تحت وصاية وزارة السياحة والصناعات التقليدية، مقرها بولاية تيبازة، وتعد هذه الوكالة الأداة الأساسية المؤهلة للتسيير، التنمية والاستغلال العقلاني وحماية العقار السياحي، وتقوم بالوظائف التالية:

- ❖ حماية وصيانة الاستغلال السياحي.
- ❖ اقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية.
- ❖ إجراء دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية[3].

---

[1] عبد القادر هدير، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص42.

[2] المرسوم التنفيذي رقم402/92 المؤرخ 31 أكتوبر 1992، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79، 1992، ص08.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد11، 1998، ص30.

4) المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ENET: أنشأت هذه المؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/70 المؤرخ في 24 شوال 1418 هـ الموافق ل 21 فيفري 1998، في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، توضع الوكالة تحت وصاية وزارة السياحة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي [1] .

5) الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT: يعد هذا الديوان بمثابة أول مؤسسة سياحية أنشأت في الجزائر، وذلك سنة 1962 بموجب الأمر رقم 27/62 المؤرخ في 25 أوت 1962، إذ كان مكلفا بتسيير المرافق السياحية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، ويعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويملك الديوان الوطني الجزائري للسياحة 37 فرعا تجاريا ويعتبر أداة لتطبيق السياسة الوطنية للتنمية السياحية ومن بين مهامه:[2]

- ❖ الحرص على تطبيق القوانين و النصوص السياحية والعمل على ترقية المنتج السياحي الجزائري.
- ❖ إنجاز الاستثمارات السياحية والترويج لمناطق التوسع السياحي .

6) وكالات السياحة والأسفار: عرفها القانون الجزائري رقم 06/99 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419هـ الموافق ل 04 أفريل سنة 1999 على أنها مؤسسة تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا، يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر لرحلات وإقامات فردية أو جماعية، وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها[3].

المطلب الثاني: فوائد، ظروف ومعيقات السياحة الجزائرية

الفرع الأول: فوائد السياحة

للسياحة عدة فوائد منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: [4]

1) تساهم في توفير العملة الصعبة للدولة وانشاء مناصب عمل جديدة.

2) تساهم في زيادة الدخل الوطني، وفي تحسين ميزان المدفوعات .

3) على المستوى الدولي فإنها تساعد على تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب في العالم مما يؤدي إلى تكوين رأي عام دولي للسلام والأمن الدوليين كما تساهم في التقارب الحضاري والثقافي والرياضي بين شعوب العالم.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 98/70 المؤرخ في 21 فيفري 1998، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 70، 1998.

[2] Office Nationale du tourisme**, Les organisateurs Algériens du tourisme,** Publication d'information, 1996, p05.

[3] **القانون رقم 06/99 المؤرخ في 04 أفريل 1999 يحدد القواعد التي تحكم نشاط الوكالات السياحية و الأسفار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، الصادر في 07 أفريل 1999**، ص 11.

[4] محمد أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر 2005، ص67.

الفرع الثاني: ظروف ومعيقات السياحة الجزائرية

لقد تم إحصاء مجموعة من المعوقات أو النقائص التي تعاني منها السياحة الجزائرية من خلال الزيارات والمسح للمواقع الذي قامت به مصالح وزارة السياحة وتم حصرها في الآتي: [1]

1) غياب نظرة واضحة لمنتجات السياحة الجزائرية:

- مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، وغياب مواد مواد مثيرة للجاذبية ومتميزة.
- غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة.

2) ضعف نوعية المنتوج السياحي:

- **ضعف نوعية الخدمات:** وذلك من خلال تدني النظافة والصيانة في الفضاءات العمومية، وغلاء الخدمات وقلة الجودة مقارنة بدول الجوار.
- **إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة:** حيث يوجد عجز كبير في الإيواء، كما أن هياكله متآكلة وباهضة الثمن، كما أن اغلبها لا تستجيب للمعايير الدولية.

3) ضعف نوعية النقل:

- عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، مع تسعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار.
- سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب (نحو المقاصد السياحية، الأهقار و حظيرة الطاسيلي).

4) ضعف أداء وكالات الأسفار ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:

- **ضعف أداء وكالات الأسفار:**

أ) غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية.

ب) عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الإلكتروني من حجز وخدمات.

ج) خضوع استقبال السياح بالجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم.

د) غياب مخطط للتكوين المستمر.

[1] زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011-2012، ص173.

هـ) عدم وجود تنظيم لوكالات السفر و عدم وجود ميثاق يحكم المهنة.

و) أنشطة موجهة نحو السياحة الموفدة إلى الخارج (80 % عمرة وأسفار نحو الخارج 10 % استقبال لوكالات الجنوب) و 10 % حجز للتذاكر[1].

❖ **نقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:**

أ) نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية.

ب) نوعية تكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي.

5) تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة:

❖ عدم كفاية مواقع الانترنيت مع التركيز وترقية السياحة الصحراوية والاكتشاف الثقافي.

❖ صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.

6) خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع السياحي:

❖ **بنوك وخدمات مالية غير متكيفة مع القطاع**

أ) عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح.

ب) قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح إلى الخارج.

ج) تعارض في طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي مع طبيعة النشاط.

❖ **تسيير وتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية:**

أ) المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات.

ب) غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي.

7) غياب الأمن وعجز في الترقية والتسويق:

❖ **غياب الأمن:**

أ) مشاكل متكررة ومتفرقة (غياب الأمن الصحي، الغذائي، اضطرابات و اختلافات السياح)[2]

[1] زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة – دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص174.

[2] مرجع نفسه، ص174.

❖ **عجز في الترقية والتسويق:**

أ) ضعف تسويق الوجهة الجزائرية.

ب) ضعف في التفاوض بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة للتعريف بالوجهة السياحية الجزائرية.

ج) وسائل ترقية متآكلة وغير مؤهلة ولا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث.

د) غياب أنشطة إعلامية، كالمشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج.

وفي ظل هذه الظروف الغير ملائمة كان من الضروري على الجزائر أن تعمل على وضع إستراتيجية متكاملة للنهوض بالقطاع السياحي وتصحيح الصورة الخاطئة لدى السائحين في الدول الأخرى عن الوجهة الجزائرية وإعادة بناء تصوّر جديد عن الجزائر السياحية، وهذا ما تجسد من خلال مخطط ترسيخ الوجهة الجزائرية الذي جاء ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 الذي يضع الطريقة المثلى لتسويق المنتج السياحي الجزائري في السنوات المقبلة بما يتماشى مع المعطيات الاقتصادية العالمية.

المطلب الثالث: دور السياحة في الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري

للسياحة دور اقتصادي هام جدا، فهي تعد مصدرا للعملة الصعبة وخلق مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة.

1) دور السياحة في التشغيل:

إن تحديد أثر السياحة ومدى مساهمتها في قطاع التشغيل على المستوى الوطني يستدعي الأخذ بعين الاعتبار مجموع الأنشطة المباشرة والغير المباشرة.، إذ تساهم السياحة في خلق وظائف مباشرة والتي تتمثل في الأساس في الوظائف التي تكون موجهة لتلبية الطلب الفوري للسياح والزائرين، والمتمثلة بالأساس في خدمات المطاعم والإيواء و الفندقة ووكالات السفر والإرشاد، أما فيما يخص الوظائف الغير مباشرة فهي أكثر تنوعا من سابقتها والتي تعد كأنشطة داعمة للأنشطة المباشرة، والمتمثلة في النقل والمنشآت والبنى التحتية، الفلاحة والحرف الموجهة بصفة خاصة للطلب السياحي.[1]

2) السياحة وتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال إعادة توزيع الدخول:

تؤدي التنمية السياحية إلى تطوير المناطق الأقل حظا من التنمية إذ تتجه التنمية السياحية غالبا إلى المناطق التي تتوفر على مزايا طبيعية ومناخية أقرب منها إلى المناطق العمرانية كالشواطئ والمناطق الجبلية والبحيرات التي كثيرا ما تكون محرومة

[1] Alain Mesplier, Pierre Bloc- Duraffour**, Le tourisme dans le monde,** Bréal édition, 6ême édition, 2005, p53**.**

من العمران الذي يصطحب التقدم الصناعي، وبامتداد السياحة إلى هذه المناطق، يعود التوازن إليها نتيجة الاستثمارات التي تصطحب الدخول في المشروعات السياحية وبالتالي تزيد من دخول المنشآت والأفراد نتيجة نشوء نشاطات فرعية تقوم على السياحة، ويترتب على ذلك إعادة توزيع الدخول بين المدن والمراكز العمرانية الرئيسية ما يساهم في الحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن[1].

3) السياحة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص أهم أنواع تدفقات النقد الأجنبي الناتج عن السياحة فيما يلي:[2]

- ❖ مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- ❖ المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد وفروق تحويل العملة.
- ❖ الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

4) دور السياحة في التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني: تمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لخدمة الاقتصاد والمجتمع، لهذا يعد تحديد أهداف وغايات للتنمية السياحية أمرا ضروريا، لأنها تحدد مسار السياحة، حيث يدور إعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية السياحية حول هدفين أساسيين إما زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد، أو تقليل الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لأدنى حد. فالجزائر حددت جملة أهداف، من أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة، وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة لها، ومن تم الدخول في السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية، وقد سطرت لذلك مجموعة الأهداف النوعية الضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ومن تم النمو الاقتصادي، والتي تجسدت في العناصر التالية:[3]

- ❖ تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح، وبالتالي إدخال العملة الصعبة،
- ❖ مشاركة السياحة في حل أزمة البطالة، ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي،
- ❖ المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق الجزائرية،

---

[1] محمد يوسف كافي، **صناعة السياحة و الأمن السياحي**، دار رسلان، دمشق، 2009، ص 105.

[2] عيسى مرازقة ، **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، دراسة آداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010، ص 05.

[3] بارد عبد القادر. حيدوش ي خير الدين، **سياسات ومخططات الإصلاح الاقتصادي في قطاعي السياحة والزراعة كاستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2015)**، مرجع سبق ذكره، ص10.

- ❖ المحافظة على المحيط من التلوث ومحاولة تحسينه،
- ❖ تحسين أداء القطاع السياحي بمختلف الطرق،
- ❖ تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والارتقاء بها على مستوى المنافسة الدولية،
- ❖ إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية الجزائرية في الخارج وإدخال المنتجات السياحية في الدائرة التجارية الدولية،
- ❖ تلبية الحاجات المتزايدة باستمرار للجزائريين الراغبين في السياحة بأنواعها،
- ❖ تحسين الوظائف الاقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياح.

الفرع الثاني: اثر البرامج الخماسية على نمو القطاع السياحي :

1) برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004): حيث يتجسد هذا الأثر في تحريك بعض المؤشرات الاقتصادية للقطاع السياحي، و يوضح الجدول التالي تغير أهم المؤشرات الاقتصادية خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي(2000-2004):[1]

الجدول رقم(02-08): أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2000_2004

المؤشرات / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
إيرادات السياحة(بالدولار)	102 000 000	100 000 000	111 000 000	112 000 000	178 000 000
عدد المغادرين	1 006 000	1 190 000	1 257 000	1 254 000	1 417 000
عدد الوافدين	866 000	901 000	988 000	1 166 000	1 234 000
نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	0,031	0,032	0,033	0,034	0,036

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016

من خلال الجدول يتضح لنا وجود ارتفاع مستمر لكل من نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، إيرادات القطاع السياحي و زيادة عدد الوافدين للجزائر خلال هذه الفترة، وذلك راجع لاستعادت الجزائر عافيتها من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية ، بالإضافة إلى المبالغ المالية المعتبرة التي خصصت للقطاع خلال هذه الفترة.

2) البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009): خصصت مبالغ مالية جد هامة لقطاع السياحة ضمن هذا البرنامج التكميلي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030 حيث سجلت تحسن معظم المؤشرات الاقتصادية، و في ما يلي نبرز أهمها:

[1] بارد عبد القادر. حيدوشي خير الدين، **سياسات ومخططات الإصلاح الاقتصادي في قطاعي السياحة والزراعة كإستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2015)**، مرجع سبق ذكره ص10.

الجدول رقم(02-09): أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2005_2009

المؤشرات / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
إيرادات السياحة (بالدولار)	477 000 000	393 000 000	334 000 000	473 000 000	361 000 000
عدد المغادرين	1 513 000	1 349 000	1 499 000	1 539 000	1 677 000
عدد الوافدين	1 443 000	1 638 000	1 743 000	1 772 000	1 912 000
نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	0,039	0,033	0,032	0,031	0,037

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016

تشير إحصائيات فترة 2005-2009 الى تغير ايجابي طفيف في بعض مؤشرات القطاع السياحي، فنلاحظ ارتفاع مستمر لعدد الوافدين للجزائر مما يدر على البلد إيرادات إضافية، حيث شهدت إيرادات القطاع زيادة مستمرة خلال هذه الفترة، وبقى تذبذب و عدم استقرار مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إذ سجلت أفضل قيمة سنة 2005، ويعد ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، ناتج عن ارتفاع إيرادات الجباية النفطية، الشيء الذي جعل السلطات الجزائرية تهمل القطاعات الإنتاجية الأخرى و تركز على القطاع النفطي.

3) البرنامج الخماسي(2010-2014): حيث شهدت هذه المرحلة في بدايتها تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي صادق عليه رئيس الجمهورية سنة 2009 ومن خلال الجدول التالي نبرز اهم التغيرات التي طرأت على بعض مؤشرات القطاع السياحي:[1]

الجدول رقم(02-10): أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2010_2014

المؤشرات / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
إيرادات السياحة (بالدولار)	324 000 000	300 000 000	295 000 000	326 000 000	348 000 000
عدد المغادرين	1 757 000	1 715 000	1911000	2 136 000	2 839 000
عدد الوافدين	2 070 000	2 395 000	2 634 000	2 733 000	2 301 000
نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي	0,034	0,033	0,033	0,036	0,033

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016.

[1] بارد عبد القادر. حيدوش ي خير الدين، **سياسات ومخططات الإصلاح الاقتصادي في قطاعي السياحة والزراعة كاستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2015)**، مرجع سبق ذكره ص11.

من خلال الجدول رقم (02-07) نلاحظ هناك ارتفاع لعدد السياح الوافدين للبلد من سنة لأخرى، وبلغ عدد المغادرين في سنة 2014 مليونين وثلاث مئة سائح فيما بلغ عدد الوافدين مليونين و ثمنمئة سائح، وهذا راجع الى استعادة الجزائر لتوازنها الامني و الاقتصادي و الاجتماعي من جهة ، بالإضافة الى تحسن الهياكل و المرافق السياحية مقارنة بالسنوات الماضية من جهة اخرى.

الفرع الثالث : البرنامج التنموي للسياحة الجزائرية 2025[1]

لدعم القطاع السياحي بالجزائر، قامت وزارة السياحة والصناعة التقليدية، بوضع الإطار الإستراتيجي للقطاع السياحي (2025)، من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، والذي يعد جزءا من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT)، والمندرج ضمن مخطط التنمية المستدامة، وقد حددت فيه التنمية السياحية في مختلف الآفاق، المدى القصير 2009 والمتوسط 2015 والطويل 2025، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى ضمان التوازن الثلاثي والمتمثل في العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة على مستوى التراب الوطني، خلال العشرين السنة القادمة، كما تتمثل هذه الإستراتيجية في النظرة الجديدة للدولة تجاه السياحة ومدى إرادتها في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تزخر بها البلاد، وجعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز وبلا منازع.

وفي سبيل تحقيق ذلك فإن البرنامج التنموي للسياحة الجزائرية 2025 يسعى إلى ما يلي : [2]

1) تحسين التوازنات الكلية، التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.

2) توسيع الأثار المترتبة عن هذه السياسة إلى القطاعات الأخرى كالصناعة التقليدية، النقل، الخدمات والصناعة.

3) المساهمة في المبادلات و الانفتاح على الصعيد الوطني والدولي.

4) التوفيق بين النهوض بالقطاع السياحي والحفاظ على البيئة.

5) تثمين التراث التاريخي والثقافي باعتبار أن هذه العناصر تشكل أهم عنصر في إستراتيجيات الجذب السياحي.

6) تحسين صورة الجزائر وإمكانيات تسويقها المحلية.

---

[1] عيسى روابحية، حورية بدارنية ، مداخلة بعنوان **التوجه السياحي كبديل للتنويع الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال (1995–2015)**، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط " سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي" يومي 14 و 15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير – قسم العلوم الاقتصادية، ص 10

[2] Kamel bouadam**, The National of tourisme Developpement in Algeria, issues, opportunities and limitations,** Review of Applied socio economic research, Research, issue2, 2011, p10**.**

وبغية تحريك الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني، سيتم وفقا لهذا المخطط بناء سبعة أقطاب سياحية بامتياز، التي تعد كنقطة ارتكاز وقاطرة للتطوير السياحي، والقطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية في رقعة جغرافية معينة مزود بتجهيزات الإقامة، التسلية، والأنشطة السياحية التي تتمركز حسب البرنامج التنموي السياحي في المناطق التالية:

- القطب السياحي للامتياز شمال شرق (POT.NE): عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة.
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط (POT.NC) : الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.
- القطب السياحي للامتياز شمال غرب (POT.NO): مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (POT.SE): الواحات، غرداية، بسكرة، المنيعة . الواد.
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب (POT.SO): توات، القرارة، طرف القصور ، أدار، تيميمون، بشار.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (POT.GS): طاسيلي، ناجر، إليزي، جانت، الهقار، تمنراست[1] .

[1] Ministre de l'Aménagement du territoire et de l'environnement et du Tourisme, Livre 03**, les sept pôles Touristiques d'excellences (POT),** Janvier 2008, p6.

خلاصة الفصل :

تعتبر كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والزراعة و السياحة صناعة متكاملة لمساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الجزائر ورغم إدراجها لهذه القطاعات في خطط التنمية الوطنية، لم تعطي القدر الكافي من الاهتمام لها ، وذلك لاعتمادها الكبير على إيرادات النفط، إلا أنه في السنوات الأخيرة وبعد انهيار أسعار النفط توالي الاهتمام بهذه القطاعات ، حيث سطرت الحكومة عدة إستراتيجيات للنهوض بها وذلك نظرا لما تمتلكه الجزائر من مقومات تؤهلها للنهوض بكل هذه القطاعات .

إن كل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعين السياحي و الزراعي يؤثر ويتسبب في النمو الاقتصادي، وهذه ميزة مهمة تجعل من هذين القطاعات مناخ مناسبا للاستثمار قصد خلق مزيد من النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة من شانها أن تمتص فائض البطالة الذي تعاني منه الجزائر، كما تساعد عوائد الاستثمار في هذه القطاعات على تحسين قيمة العملة على المدى القريب و البعيد.

على النفط، في حين يمكن ان نلتمس ثمار هذه المشاريع على المدى البعيد، اذ يعتبر كل من القطاع السياحي و الزراعي قطاعا استراتيجيا و بديلا تنمويا لدعم النمو الاقتصادي، وهذا ما يبرر الدور الفعال الذي يلعبه كل قطاع كمخرج لاقتصاد البلد من شبح الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بسبب تراجع أسعار النفط في الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث: التمويل غير التقليدي للاقتصاد الجزائري الفرص والانعكاسات

تمهيـد الفصـل:

تعيش الجزائر منذ أواخر2014 تراجعا كبيرا في إيراداتها بسبب انهيار أسعار النفط، مما خلق عجزا في الموازنة العامة ولتمويل هذا العجز لجأت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات من بينها اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات كخط دفاع أول، ثم قامت بانتهاج عدة سياسات من ش أنها ترشيد النفقات الحكومية و زيادة الضرائب وهذا ما جاءت به قوانين المالية ابتداء من سنة 2016، حيث تبنت الحكومة من خلالها عدة إجراءات تقشفية الهدف منها زيادة الإيرادات الضريبية، كذلك عملت على تقنين الواردات على بعض السلع الغير أساسية كالسيارات وغيرها، حيث عملت أيضا على تشجيع الناتج المحلي و ذلك من خلال تبني نموذج اقتصادي جديد يتضمن عدة إصلاحات هيكلية للنهوض بالاقتصاد الوطني في آفاق 2030.

تبنت الحكومة التمويل غير التقليدي كحل بديل عن الاستدانة الخارجية، وذلك من خلال تعديل قانون النقد و القرض الذي يحكم المنظومة المصرفية في البلاد، حيث تقوم هذه العملية على إقراض البنك المركزي للخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، و توفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار وسط مخاوف من تهاوي القدرة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم.

وللبحث أكثر في موضوع التمويل غير التقليدي للاقتصاد الجزائري، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى السياسة النقدية الغير تقليدية وبعض التجارب الدولية، كما تناولنا في الفصل الثاني تمويل الموازنة العامة في الجزائر بين الواقع والإصلاحات، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى التمويل غير التقليدي في الجزائر الفرص و التحديات.

المبحث الأول: السياسة النقدية غير التقليدية وبعض التجارب الدولية

تعتمد الحكومات في اقتصادياتها على سياسات نقدية تقليدية من شأنها التحكم في الكتلة النقدية للبلاد، إلا أن هذه السياسات النقدية التقليدية عادة لا تقوم بالدور المطلوب وخاصة خلال الأزمات من خلال تمويلها لعجز الموازنة، وهنا تبحث الحكومات عن بديل إما من مصادر داخلية أو خارجية من أجل تقديم الدعم المالي لمواجهة هذه الأزمات.

المطلب الأول: السياسة النقدية غير التقليدية

لقد تعددت المفاهيم حول السياسات النقدية الغير تقليدية، كذلك تعددت مميزاته وأهدافها كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية

لايوجد إجماع على إعطاء تعريف شامل لمضمون السياسة النقدية غير التقليدية، حيث لم يتم تعريفها حتى الآن سوى من جانبين، جانب المستهدفات وجانب الأدوات (الوسائل) المستخدمة في مثل هذه السياسات، وعليه فيمكن تعريف السياسة النقدية من جانبين هما:[1]

1) **من جانب المستهدفات:** بأنها مجموعة من الوسائل والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي (لتحقيق أهداف اقتصادية محددة)، خلال فترة زمنية معينة، ومن هذا التعريف، نجد أن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية ينطوي على استهداف تحقيق متغير اقتصادي حقيقي محدد (نمو، تشغيل...).

2) **من جانب الأدوات المستخدمة:** فإنها سياسة نقدية تستخدم زمن الأزمات يتم من خلالها تنفيذ دعما ائتمانيا معززا، وتسهيلات ائتمانية، وتيسيرات كمية، وتدخلات في العملة، وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملات المحلية و الأجنبية، كل ذلك بهدف دعم سير عمل القطاع المالي، وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية.

كما يمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية بأنها : قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان لتعويض انقطاع الوساطة الخاصة والميزة الأساسية في وساطة البنك المركزي هو سهولة الحصول على الأموال عن طريق إصدار سندات الحكومة بلا قيود ولا مجازفة وذلك لتوفير وسيلة لتحفيز الاقتصاد[2] .

[1] علي صاري، **السياسة النقدية غير التقليدية : الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013، ص ص 59-60.

[2] Mark Gertler and Peter Karadi, **Model of unconventional Monetary Policy,** NY University, April 2010, P2.

الفرع الثاني: مميزات السياسة النقدية الغير التقليدية:

1) بعدما كان هدف السياسة النقدية التقليدية هو استهداف معدل التضخم (استقرار الأسعار) أصبح هدف السياسة النقدية غير التقليدية التركيز على استهداف المتغيرات الكمية (معدل تشغيل أو مستوى إنتاج معين ومحدد).

2) بعدما كانت أدوات السياسة النقدية التقليدية أدوات مباشرة وغير مباشرة أصبحت أدوات السياسة النقدية غير التقليدية أدوات غير تقليدية (تيسير كمي، حرب عملات، أسعار فائدة صفرية،... إلخ).

3) التوسع الهائل في الميزانيات العمومية للبنوك المركزية ومحاولات التأثير على أسعار الفائدة الأخرى من المعدلات الرسمية المعتادة على المدى القصير.

4) استخدام التيسير الكمي والتيسيرات الائتمانية والفائدة الصفرية في التعامل مع مشكلة السيولة في النظام المصرفي بما يوفر تمويل كافي وبدون تكاليف للأنشطة الاقتصادية.

5) في فترة الضائقة المالية قد تتعطل فيها الوساطة المالية، يمكن للبنك المركزي التدخل لدعم تدفقات الائتمان، والعمل كوسيط عن طريق اقتراض الأموال من المدخرين ثم إقراضها للمستثمرين[1].

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية غير التقليدية:

1) الرفع بشكل مكثف من كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد (التيسير الكمي) : يهدف الضخ المكثف للسيولة إلى تفادي عائق تجميد نسب الفائدة، ويحاول البنك المركزي تلبية الطلب على النقد من قبل المتعاملين الاقتصاديين، على أمل أنهم سينفقون مباشرة هذه الأموال، وفي الظروف العادية لا يمكن استعمال هذه القناة المباشرة عن طريق الكتلة النقدية لأن الطلب على النقد غير مستقر على المدى القصير، أما في الفترات الاستثنائية، فإن عدم الاستقرار المذكور على المدى القصير لايشكل عامل انشغال كبير طالما أن البنك المركزي مستعد لضخ الأموال بكميات غير محدودة، بيد أنه في بعض الأحيان، يمكن حتى لعرض غير محدود أن لايكفي لتحفيز الإنفاق إذا ما كان الطلب على النقد في حد ذاته غير محدود.

ولهذا السبب يتم توجيه عرض النقود نحو الدولة بما أنها المتعامل الاقتصادي الوحيد الذي من المؤمل أنه سينفق هذه الأموال من خلال عجز الميزانية[2].

[1] علي صاري، **السياسة النقدية غير التقليدية : الأدوات والأهداف**، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2] البنك المركزي التونسي، **التقرير السنوي 2012**، ص ص 14-15.

2) التأثير على انحدار منحنى نسب الفائدة بما من شأنه توجيه إستباقات المتعاملين: يمكن للبنك المركزي الالتزام بشكل صريح بالإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية في مستوى منخفض جدا وحتى في مستوى الصفر لفترة طويلة، كما يمكنه ضبط شروط مسبقة للرفع في هذه النسبة مستقبلا، مثل الوصول إلى مستوى معين من التضخم أو البطالة.

3) إزالة عوائق السيولة في أسواق القروض من خلال شراء السندات مباشرة من هذه الأسواق بهدف التأثير جديا على منح المخاطرة (التيسير الإقتراضي) يمكن للبنك المركزي أن يقوم محل البنوك والسوق لتمويل الاقتصاد مباشرة من خلال التوسيع في خطوة أولى في مجموعة القروض الممنوحة للاقتصاد التي يقوم بإعادة تمويلها، ويشتري مباشرة السندات التي تمثل قروضا للاقتصاد (سندات خاصة) في خطوة ثانية.[1]

الفرع الرابع: مفهوم التيسير الكمي أو التسهيل الكمي: Quantitative Easing أو (Q E):[2]

هو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر شراء أو بيع الأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد (معدلات فائدة صفرية).

والتيسير الكمي (**Quantitative Easing**) هو ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل)، وقد تم استخدام هذا الأسلوب في بداية القرن الحادي والعشرين، عندما تم استخدام التسهيل الكمي (QE1 بـ 1700 مليار دولار) للتخفيف من أثر الأزمة المالية من 2008- 2009 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة.

ومن الناحية النظرية ووفق هذا الأسلوب فإن النقود الجديدة يمكن توزيعها بين السكان، وهي تستخدم أساسا لشراء الأصول من المؤسسات المالية، والفكرة هي أن هذه الأموال سوف تتدفق إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد، وزيادة القدرة الشرائية والاستثمار.

كما أن التيسير الكمي يعمل بطريقتين على قيمة العملة: **الأولى** أنه يشجع المضاربين على تخفيض قيمة العملة، و**الثاني** أن وجود أكبر مبلغ من المال في التداول يخفض أسعار الفائدة، هاتين الطريقتين (تخفيض قيمة العملة وتخفيض أسعار الفائدة) يمكن من خلالهما للشركات المحلية اقتراض المال في البلاد أو استثماره وتوظيفه في بلد آخر حيث سعر

[1] البنك المركزي التونسي، **التقرير السنوي 2012**، مرجع سبق ذكره، ص14-15.

[2] علي صاري، **السياسة النقدية غير التقليدية : الأدوات والأهداف**، مرجع سبق ذكره، ص64-65.

الفائدة أعلى، وتحقيق ربح من خلال الفرق في أسعار الفائدة، كما أنه من الناحية الفنية، فهي تبيع العملة الوطنية في السوق الدولية، مما يقلل من قيمتها (حرب عملات بطريقة ذكية).[1]

الفرع الخامس: كيفية عمل التيسير الكمي: يعمل التيسير الكمي على تحفيز الاقتصاد وذلك على النحو التالي:

1) يتم إنشاء أموال جديدة واستخدامها لشراء الأصول المالية للمؤسسات.

2) تحصل هذه المؤسسات على دفعة جديدة من النقد يمكنها استخدامها للاستثمار و الإنفاق.

3) تتدفق الأموال الإضافية من جميع هذه الشركات في الاقتصاد مما يزيد من المعروض النقدي عموما.

4) ترتفع أسعار الأصول المالية تحت الطلب الجديد وتهبط عوائد الأصول (سعر الفائدة المدفوع للمشترين).

5) تبدأ المؤسسات في شراء الأصول في المؤسسات الأخرى، الأمر الذي يزيد من الأسعار ويخفض العوائد المدفوعة.

6) عند دفع مال أقل في الفائدة، يصبح لدى تلك المؤسسات الآن المزيد من المال للإنفاق، والإقراض والاستثمار.[2]

المطلب الثاني : التجارب الدولية في التيسير الكمي

الفرع الأول :برنامج التيسير الكمي الياباني :

استخدم البنك المركزي الياباني هذا المفهوم الجديد في إطار مجابهة حالة الركود الاقتصادي والانكماش الذي بدأ منذ العام 2001 واستمر حتى 2006 بعد أن وصلت أسعار الفائدة إلى 0 %، حيث لجأ البنك المركزي الياباني إلى بعض الخطط الاقتصادية البديلة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، فالانكماش الاقتصادي يؤدي إلى خفض معدلات إنفاق المستهلكين في الشراء و امتناعهم عن الشراء إلا للسلع العامة فقط، مما يؤدي إلى تخفيض الباعة لأسعار السلع بشكل دوري، ومن تم بدأ البنك المركزي الياباني في اتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية وكان على رأسها إجراءات خاصة بالتيسير الكمي، ولكن فور البدء به ارتفع في السنة الأولى زوج الدولار أمام الين بحوالي 18,5 % حيث شهد الين حالة من الضعف أمام الدولار الأمريكي، وانخفض مؤشر نيكي الياباني بنسبة 28 % بين عامي 2002 و 2004، ثم انخفض الدولار أمام الين بنسبة 22 %، وبدأ مؤشر نيكي بالتعافي بحوالي 20 %، ليبدأ الاقتصاد الياباني في التعافي.[3]

---

[1] علي صاري، **السياسة النقدية غير التقليدية : الأدوات والأهداف**، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] مقال بعنوان: **التيسير الكمي**، متاح على الموقع : **https : //www.tradimo.com** ، تاريخ الإطلاع: 2018/04/25.

[3] علي محمد، مقال بعنوان: **التيسير الكمي، مفهومه وتطبيقه في الاقتصاديات العالمية**، متاح على الموقع : **https : //www.b2b-sy.com** ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/25.

الفرع الثاني: سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتمد سياسة التيسير الكمي التي يتبعها البنك الاحتياطي الفيدرالي على طبع النقود وإصدار الشيكات الإلكترونية من دون حدود أو شروط مسبقة، ويبدو أن لهذه السياسة ما يبررها من وجهة نظر الاحتياطي الفدرالي والذي يعتقد جازما أن الحكومة الأمريكية لها قدرة كبيرة على طبع أي كمية من النقود أو الشيكات الإلكترونية التي تريدها دون تكاليف. أي أن الحكومة الأمريكية تستطيع إصدار شيكات إلكترونية دون أن يكون لديها أي رصيد حقيقي في البنوك الأمريكية، ويقوم الاحتياطي الفيدرالي بطبع نقود وإصدار شيكات إلكترونية شهريا بما يعادل 87 مليار دولار أمريكي لتغطية مشترياته من سندات الخزانة والسندات العقارية لتنفيذ سياسة التيسير الكمي.

وعندما تقوم البنوك ببيع ما تملكه من سندات الحكومة الأمريكية إلى البنك الاحتياطي الفيدرالي يتم تسجيل هذه العمليات في حسابات تلك البنوك لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في ناحية الخصوم وهي بالتالي تشكل ما يطلق عليه احتياطات البنوك مع البنك المركزي والذي سيقوم بإنفاقها كيفما يشاء، حيث بلغ حجم الائتمان في النظام المالي الأمريكي خلال العام 2013 نحو 54 تريليون دولار أمريكي وهو مبني بالكامل على الثقة في البنك الاحتياطي الفيدرالي من دون أن تكون له أرصدة كافية مع البنوك.

كيفية إصدار الشيكات الإلكترونية من دون تكاليف:

1) يقوم الاحتياطي الفيدرالي بطبع النقود ثم يشتري بها السندات التي بحوزة البنوك، ثم يقوم بتحويل قيمة الفوائد التي تحملها السندات إلى الحكومة.

2) يقوم البنك الاحتياطي الفيدرالي بشراء نحو تريليون دولار أمريكي سنويا من السندات، وهذا يعني أنه يقوم بتمويل 80 % من العجز من دون تكلفة.[1]

الفرع الثالث: برنامج التيسير الكمي الأوروبي

شرع البنك المركزي الأوروبي ببرنامج شراء السندات على الرغم من أنه لم يلجأ له سابقا حتى في أسوء مستويات الأزمة الاقتصادية العالمية كتلك التي حدثت في 2008 واضطر عندها المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ومجلس بنك إنجلترا وبنك اليابان المركزي، ولكن الشيء الذي يميز هذا البرنامج عن غيره من تلك البرامج الأجنبية الأخرى هو تلك المقاييس الاستثنائية التي فرضها البنك المركزي الأوروبي من خلاله كالفوائد السلبية على الإيداعات المصرفية والفوائد

[1] علي محمد، مقال بعنوان: **التيسير الكمي، مفهومه وتطبيقه في الاقتصاديات العالمية**، مرجع سبق ذكره.

المنخفضة جدا على إقراض المصارف والبنوك الأوروبية، وشراء السندات السيادية والخاصة العائدة ملكيتها للحكومات أو الشركات الكبيرة العملاقة أوروبيا، المدعومة تأمينيا والمغطاة مصرفيا[1].

1) أهداف المركزي الأوروبي من برنامج التيسير الكمي:

- ❖ توفير سيولة نقدية تسمح له بشراء الأصول السيادية كالسندات الحكومية من المصارف الخاصة أو العامة أو الصناديق والمؤسسات الاستثمارية على أمل أن تستخدم تلك المؤسسات والصناديق والمصارف تلك الأموال الجديدة الطازجة من أجل شراء سندات وأصول أخرى مختلفة عن سابقتها التي باعتها مخفضة بذلك فوائد الإقراض والإيداعات ومحفزة بذلك الإنفاق والاستثمار لديها وعن طريقها.
- ❖ إنعاش الاقتصاد عن طريق تحفيز النمو ورفع معدل التضخم السلبي إلى هدفه المنشود عند 2 % في منطقة اليورو، وعلى الرغم من محاولات المركزي الأوروبي دفع عجلة تعافي الاقتصاد نحو الأمام إلا أن عوائق زيادة معدل البطالة ومخاطر التقلبات السعرية الحادة في صرف العملة الأوروبية الموحدة تحول دون حدوث هذا الانتعاش وتسلط الضوء على حدوث مخاطر من الانكماش الاقتصادي المترافق مع النزوح السلبي لمعدل التضخم وغلاء الأسعار.
- ❖ يقوم المركزي الأوروبي ببيع السندات واستخدام عوائدها من أجل مساعدة الأعمال التجارية للمؤسسات الأوروبية، بالإضافة إلى شراء السندات المتنوعة الأخرى.
- ❖ يستمر المركزي الأوروبي بضخ مبلغ 10 مليار يورو شهريا بغية شراء المزيد من السندات السيادية والأصول المدعومة.
- ❖ يتم ضخ الأموال الخارجية والمحلية في أسواق المال الأوروبية بالتساير والمحاذاة مع شراء السندات الحكومية والديون السيادية وبذلك سوف ترتفع أسعار تلك السندات وتقل نسبة الفائدة السلبية عليها ويستفاد من تلك الأموال المطروحة شهريا في السوق بشكل أمثل.

أما على المستوى الطويل الأمد من المفروض أن تعطي تلك الحقن المالية القوة والانتعاش في عروق الاقتصاد الأوروبي وأن تتحرر منطقة اليورو بشكل عام من مخاطر الانكماش الاقتصادي.

2) مدة العمل ببرنامج التيسير الكمي الأوروبي :

الخطة كانت معمولة منذ بداية مارس 2015 حتى سبتمبر 2016، ولكن رئيس المركزي الأوروبي ماريو دراجي فاجأ الأسواق حين صرح بأن البرنامج معمول به حتى ظهور ملامح اقتصادية للنمو أوروبيا بل وحتى بلوغ معدلات التضخم إلى 2 % ولا يوجد مدة زمنية محددة حتى يتوقف والأمر مرهون بالبيانات الاقتصادية، يرى المحللون

[1] محمد الآني مقال بعنوان :**ماهر برنامج التيسير الكمي الأوروبي؟** متاح على الموقع : **https : //www.linkedin.com** ، تاريخ الإطلاع 2018/04/25.

الاقتصاديون أن البرنامج إستمر حتى نهاية 2017 لأن مستوى التضخم المتوقع في 2016 هو 1,5 % وفي 2017 هو 1,8 %.[1]

المطلب الثالث: بدائل أخرى قبل التوجه للتمويل غير التقليدي

هناك عدة بدائل أمام الحكومة الجزائرية قبل التوجه نحو التمويل غير التقليدي وهي: [2]

الفرع الأول: استخدام النفقات العامة في علاج عجز الموازنة

1) تخفيض النفقات العامة: إن من بين الأسباب الرئيسية والأساسية التي أدت إلى اختلال التوازن الداخلي، أي الوقوع في عجز الموازنة العامة للدولة هو وجود فائض في الطلب على الاقتصاد الوطني يفوق كثيرا المقدرة الحقيقية للعرض الكلي وهذا السبب في ارتفاع الطلب الكلي ناجم عن وجود طموحات ائتمانية واستهلاكية تفوق موارد البلد وأيضا ناجم عن عدم حسن استخدام الموارد الاقتصادية وذلك من أجل التحكم في الطلب الكلي ويكون ذلك بواسطة التحكم في المتغيرات المالية والنقدية كما جاء في برنامج صندوق النقد الدولي، وبما أن الإنفاق العام يمثل الجزء الكبير من الطلب الكلي، فإنه للتخفيض من عجز الموازنة للدولة لابد من تخفيض في الإنفاق العام بجانبيه الجاري والاستثماري.

2) السياسات التي تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام:

- **إجراء تخفيض في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الإجتماعي:** ويتمثل ذلك في كل ما له علاقة بدعم أسعار السلع التموينية الهامة.
- **تخفيض الأجور:** ويكون ذلك عن طريق وضع حد أقصى للأجور، وتجميد العلاوات الاجتماعية، وفصل الموظفين الزائدين وإعادة النظر في التأمينات الاجتماعية وشروط الحصول على أجور التقاعد.
- **التخلص من الدعم الاقتصادي:** ويكون ذلك من خلال التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة نتيجة لوجود مؤسسات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة، حيث لابد من التخلص من هذه الوحدات وتصفيتها أو بيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها.
- الضغط على النفقات الموجهة للتعليم والصحة.

[1] 1 محمد الآني مقال بعنوان :**ماهر برنامج التيسير الكمي الأوروبي؟** مرجع سبق ذكره.

[2] لحسن دردوري : **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية – العدد الرابع عشر، ديسمبر 2013، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – الجزائر ، ص107.

❖ تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف.

❖ امتناع الدولة في الخوض في المجالات الاستثمارية.

3) ترشيد الإنفاق العام وترتيب أولوياته :

3-1ترشيد الإنفاق العام:

ترشيد الإنفاق العام هو عبارة عن توجيه الإنفاق العام للقطاعات التي بإمكانها إعطاء إنتاج، وبتوجيه هذه النفقات العامة لهذه القطاعات التي تزيد كفاءتها الإنتاجية وتزيد مقدرتها على الإنتاج.

3-2إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام :

تقوم الدولة بإعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية المنتجة والضرورية وتوجيه النفقات العامة لهذه المشاريع، سوف يقلص من عجز موازنتها العامة.

الفرع الثاني : استخدام الإيرادات في علاج عجز الموازنة العامة

تعتبر الإيرادات العامة للدولة أهم مصدر تقوم به الدولة لتمويل نفقاتها العامة ولكن عندما تقع الدولة في عجز وذلك جراء الزيادة في نفقاتها العامة، تضطر إلى الزيادة في إيراداتها من أجل تغطية وتمويل هذه الزيادة في النفقات العامة وذلك بتنويع مصادر إيراداتها، حيث تلجأ إلى كل مورد على حسب الحاجة إليه وحسب درجة العجز الذي تعاني منه، ومن أبرز هذه الإيرادات: القروض العامة، الضرائب والإصدار النقدي الجديد[1].

1) تمويل عجز الموازنة بواسطة الاقتراض :

1 -1 الاقتراض الداخلي (المحلي) : هناك عدة أشكال من الاقتراض الداخلي أي (المحلي)، حيث تلجأ إليها الدولة عندما تكون هناك قدرة تمويل محلية، وذلك من أجل تغطية عجز موازنتها العامة، ومن أهم هذه المصادر: البنك المركزي والبنوك التجارية أو الاقتراض من الجمهور.

1 -2 الاقتراض الخارجي (التمويل الخارجي) :

❖ **التمويل بواسطة التدفقات والتحويلات من المؤسسات المالية الدولية :** من أهمها البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، والبنوك الإقليمية ويضاف إليها مؤسسات التنمية والتمويل الدولي.

2) تمويل عجز الموازنة بواسطة الضرائب:

[1] لحسن دردوري : **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي** ، مرجع سبق ذكره، ص ص111-113.

2-1إصلاح النظام الجبائي : لابد للدولة أن تقوم بإعداد نظام جبائي قادر على تحسين الإيرادات العامة من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة وذلك من خلال :

- ❖ إقرار أساليب تخفض تكلفة احترام الالتزامات الضريبية.
- ❖ القيام بوضع برنامج خاص بالتحقيق من أجل كشف المخالفات والتأخر في الدفع.
- ❖ تشجيع المكلفين على تقسيم الضريبة.
- ❖ إعداد نظام لمعالجة وتسجيل التصريحات الضريبية[1].

2-2-تسخير الموارد الضريبية (زيادة الإمكانيات الضريبية): لابد أن تقوم السياسة الضريبية على أسس علمية، بمعنى أن تكون مبنية على ركائز صحيحة من أجل تحديد الإمكانيات الضريبية التي بإمكانها أن تكون دعما للإيرادات لمواجهة العجز، إذ لابد من مراعاة الاعتبارات الجوهرية التالية :

- ❖ الأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية التي تستدعي ضرورة تناسب العبء الضريبي مع القدرة على الدفع.
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار المرونة التي تفسر ضرورة تحريك الحصيلة الضريبية في اتجاه يوفق دائما زيادة الدخل والناتج.

3) تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإصدار النقدي الجديد:

تلجأ الكثير من الدول إلى عملية الإصدار النقدي الجديد وذلك من أجل تمويل التنمية أو من أجل تحريك الأنشطة الإنتاجية، وذلك من أجل زيادة الإنتاج وكذا فرص العمل، ومن بين الأسباب العامة التي تؤدي بالدولة للجوء إلى الإصدار النقدي الجديد هو تغطية عجز الموازنة العامة، حيث يعتبر الإصدار النقدي الجديد الملجأ الأخير والمصدر الأخير للإيرادات العامة، حيث لايمكن وصفه بالمورد المستقر للإيرادات، وذلك لما ينجر عليه من نتائج سلبية.

4) تمويل عجز الميزانية بالبدائل الإسلامية:

الأصل في النظام الاقتصادي الإسلامي وفي أي نظام اقتصادي آخر هو توازن النفقات و الإيرادات، وإن أي تفاوت بينهما يخلق عجزا أو فائضا، ينبغي العمل على التخلص منه لأنه يمثل في غالب الأحيان ظاهرة غير طبيعية. وهناك عدة طرق لتمويل عجز الميزانية على الطريقة الإسلامية نذكر منها: [2]

---

[1] لحسن دردوري : **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي** ، مرجع سبق ذكره، ص ص115-118.

[2] الحواس زواق، **كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 5 و6 ماي 2014، جامعة المسيلة، ص ص 20-24.

4-1-التمويل بصكوك المضاربة أو المشاركة: وهي تناسب المشاريع المدرة للدخل أو الإيراد مثل محطات الطاقة الكهربائية والموانئ وغيرها، حيث يمكن للدولة شراء نصيب حملة صكوك المضاربة أو المشاركة بالتدرج وفق برنامج محدد وعلى مدى فترة زمنية معينة من خلال مشاركة المتناقصة.

4-2-التمويل عن طريق صكوك الإجارة: تكون عادة لأصول معمرة لا تتكلف الدولة شرائها، بل تشتري منفعتها فقط، فهي بمعنى التمويل من خارج الميزانية، لأن الدولة تحصل على السلعة المعمرة من آلات وعقارات وتستخرج منها ما تحتاجه من منافع كما لو أنها اشترتها. ولكن دون أن تتحمل الميزانية العامة ثمنها، بل تدفع بدلا من الثمن نفقة عادية دورية هي الأجرة.

4-3-التمويل بواسطة صكوك بيع السلم: حيث تحصل الدولة على الثمن على أن يتم استلام السلعة في وقت لاحق، يتم الاتفاق عليه لاحقا. ومن تم فإنه بمقتضى هذه الصكوك تبيع الدولة " سلما " سلعة محددة الأوصاف تنتجها حيث يدفع المشتري الثمن للدولة حالا على أن تسلمه الدولة السلعة في موعد لاحق وهذا الأسلوب يناسب كثيرا الدول التي لديها موارد طبيعية تبيعها كالنفط وغيره.

4-4-التمويل بصكوك الإستصناع: يمكن للدولة استخدام هذه الصيغة لتصنيع منتجات محددة، أو بناء مشاريع عمرانية، أو بناء الجسور والطرق، أو إنشاء محطات الطاقة الكهربائية، والسدود وغيرها، بحيث يسدد الطرف الأول المبلغ المحدد في العقد فور إنتاج السلع أو إنجاز المشروع، أو في تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه، وعادة ما يقوم الطرف الثاني بالتعاقد من جانبه مع المصانع أو شركات المقاولات المختصة لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة من قبل الطرف الأول.

ومن خلال إصدار الصكوك السابقة تتحقق للدولة الأهداف التالية:

- ❖ تمويل الدولة لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية.
- ❖ تنويع وزيادة موارد الدولة.
- ❖ توفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة ومن موارد موجودة أصلا في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية.
- ❖ تنويع وزيادة موارد الدولة.
- ❖ استقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي.
- ❖ توفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة.

❖ إدارة السيولة داخل الاقتصاد الوطني[1].

المبحث الثاني : تمويل الموازنة العامة في الجزائر بين الواقع والإصلاحات

تعتبر الجزائر من أكبر المتضررين من انخفاض أسعار النفط باعتبارها من الدول الأكثر اعتمادا على تصدير سلعة واحدة أساسية و هي المحروقات و بنسبة تفوق 95% في المتوسط ، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة. و هو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعره الذي يعرف بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الأساسية، حيث أثبتت الأزمة البترولية لسنة 2014 أن السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر لم تستطع لوحدها كأداة للحد من الآثار السلبية لهذه الأزمة، لذلك يجب التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى.

المطلب الأول: واقع الموازنة العامة في الجزائر

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة في الجزائر:

لقد عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة على أنها " تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها."

ويعرفها القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 على أنها " الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها" [2].

ومن خلال المادة الثالثة من قانون 17/84 والتي تم تعديلها بالقانون 05/88 يكتمل تعريف الميزانية العامة للدولة، فهذه المادة تؤكد على أنه بناءا على قانون المالية يتم تقدير وإجازة الميزانية العامة بحيث جاء نص المادة 03 كما يلي : " يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعباءها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية، وكذلك النفقات برأسمال" [3].

---

[1] الحواس زواق، **كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] لحسن دردوري ، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر– تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، 2014، ص159.

[3] مرجع نفسه، ص 160.

الفرع الثاني: قوانين المالية في الجزائر:

يعرف قانون المالية في الجزائر من خلال القانون 17/84 في المادة 06 والذي ينص على أن : " الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية وهي شكل الموازنة العامة للدولة " كما تنص أيضا على أنه : " يقدر ويرخص قانون المالية للسنة مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما أنه يقدر ويرخص النفقات الموجهة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات بالرأسمال." ومنه يمكن القول بأن قانون المالية هو عبارة عن وثيقة مالية سنوية تتضمن الميزانية العامة للدولة.

الفرع الثالث: إيرادات ونفقات الموازنة العامة في الجزائر:

1) **الإيرادات العامة:** تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإجتماعي والاقتصادي، ومن أهم المصادر نجد : الدومين، الضرائب والرسوم والقرض العام. كما تعرف الإيرادات العامة : " بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة وتعتبر جزء هام ومكمل لتمويل الإنفاق العام. تحصل الدولة على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة أساسا من الدخل القومي في حدود المقدرة المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام.

2) **النفقات العامة:** يعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة : " النفقة العامة تعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق النفع العام"[1].

كما أن النفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة[2].

يمكن تبويب جانبي الميزانية العامة إلى إيرادات ونفقات عامة كما يوضحه الشكل التالي:

[1] عادل أحمد حشيش، " **أساسيات المالية العامة**"، دار النهضة العربية، 2000، بيروت، ص63.

[2] علي خليل، سليمان اللوزي، " **المالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، 2000، عمان، ص08.

جدول رقم(03-01): يوضح أقسام الإيرادات والنفقات في الجزائر

الإيرادات		النفقات
إيرادات الجباية العادية	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	رواتب وأجور
	الرسوم على رقم الأعمال	
	الضرائب غير المباشرة	تحويلات جارية
	حقوق التسجيل والطابع	
	الحقوق الجمركية	نفقات جارية أخرى
الإيرادات العادية غير الجبائية	حاصل أملاك الدولة	
	حواصل مختلفة : الغرامات، التكاليف المدفوعة لقاء خدمات مؤداة، المساهمات والهبات والهدايا	نفقات رأس المال
الجباية البترولية	الرسم المساحي السنوي	الفائدة على الدين العام
	الرسم على الدخل البترولي	
	الضريبة التكميلية على الناتج	

المصدر: مصطفى العرابي، سعدية حمو، مداخلة بعنوان " **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2013)**، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، عنابة، ص05.

جدول رقم (03-02): يوضح تطور الإيرادات والنفقات في الجزائر من 2010 إلى 2015

البيان	الصادرات النفطية	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	رصيد الميزانية
2010	2905	4379,6	4466,9	-87,30
2011	3979,7	5790,1	5853,6	-63,5
2012	4184,3	6339,3	7058,1	-718,8
2013	3678,1	5957,5	6024,2	-66,70
2014	3388,3	5719,0	6980,2	-1262,20
2015	*	47474,3	50711,10	-3236,8

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات بنك الجزائر

من خلال الجدول، نلاحظ أنه كلما إرتفعت قيمة الصادرات النفطية كلما زادت قيمة الإيرادات وهو ما نلاحظه خلال سنة 2010، حيث عندما ارتفعت قيمة الصادرات النفطية سنة 2011 ارتفعت قيمة الإيرادات وبالتالي وجود علاقة طردية، رصيد عجز الميزانية دائما في عجز مستمر ذلك لأنه يتأثر دائما بحجم النفقات أكثر من حجم الإيرادات بحيث نلاحظ أنه حتى في الفترات التي عرفت فيها إيرادات الميزانية تزايد مستمر في قيمة الصادرات النفطية لذلك لم يحد من عجز الميزانية، وهذا يمكن تفسيره بزيادة وتيرة الإنفاق الحكومي بعد تبني الجزائر لسياسات توسعية من خلال المخططات الخماسية وبرامج التنمية التي شملت مجموعة من المشاريع الاستثمارية الضخمة، والإصلاحات الاجتماعية من خلال إصلاح أنظمة تعويضات التعاضديات الاجتماعية وتشغيل الشباب، كذلك قيمة الدعم الحكومي المقدم لكافة الشرائح دون استثناء .

المطلب الثاني : الاجراءات المتبعة في تمويل العجز

يمثل النفط نحو 95% من إجمالي صادرات الجزائر، والذي تشكل عائداته نحو 60% من ميزانية البلاد. الأمر الذي جعل الحكومة تتبع نموذج اقتصادي جديد، والذي تهدف إلى تطبيقه بين عامي 2016 و 2019 لمواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط .

ويتلخص هذا النموذج في وقف اعتماد اقتصاد البلاد على النفط، وجعل الميزانية في خدمة النمو، مع وضع قاعدة صناعية وإنتاجية قوية من خلال تحسين مناخ المؤسسات وترقية المنتج المحلي ومحاربة الفساد.

اجتمعت الحكومة الجزائرية في 15 ديسمبر سنة 2014 وطرحت المشكل على طاولة المجلس لمحاولة إيجاد حلول وبدائل لمواجهة هذه الأزمة وذلك باتخاذ السلطات الجزائرية والحكومية سياسة تتضمن العديد من الإجراءات والتدابير بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد اثر الصدمة على النمو الاقتصادي حيث شملت ما يلي[1]:

الفرع الاول: اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد: أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت تسمياتها، لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها، حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر ب"صندوق ضبط الموارد".

عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة، وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226,4 مليار دينار مع قانون المالية 2014 أي ما يعادل 89,4 مليار دولار، بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة إلى أكثر من 46 مليار دولار برسم توقعات قانون المالية 2015، وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد.

فنظرا لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 مقابل 63 مليار دولار سنة 2013، و70 مليار سنة 2012م، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 15% ما بين 2012 و2014، يفقد بذلك صندوق ضبط الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليارات دولار، أي ما يعادل 757,10 مليار دينار جزائري.

- اتخذت الدولة الجزائرية تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8,8 %.

- تدابير التقشف المجحفة بحق المجتمع المدني التي شملت تخفيض الاستثمار العمومي (لتجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات والسكنات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها : السيارات ، إضافة إلى خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

[1] خديجة بتقة، مداخلة بعنوان " **الأمن النفطي وتأثيره على مسار التنمية للدولة الريعية: دراسة في انعكاس انخفاض أسعار النفط على الجزائر اقتصاديا واجتماعيا**، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر، ص10.

إضافة إلى هذه الحلول المتاحة عرضت بدائل للنهوض بالاقتصاد الجزائري:

- اعتبر أعضاء البرلمان والحكومة أن عجز الحكومة بالنهوض بالصادرات خارج المحروقات يبقى أمرا ضعيفا ,لذا يجب ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات كالفلاحة ، الصناعة والخدمات والسياحة لرفع نسبة النمو خارج المحروقات التي من شأنها أن تعطي قيمة مضافة لتعويض صادرات المحروقات تدريجيا.
- كما اعتمد نواب المجلس سياسة لمنع تحويل العملة الصعبة إلى الخارج واسترداد الأموال المحولة ومحاربة ظاهرة تبييض الأموال التي أخذت أبعادا كبيرة في الفترة الأخيرة.

الفرع الثاني: إستراتيجية التقشف:

بعد عدم تمكن الحكومة الجزائرية من مواجهة الأزمة المالية، نتيجة لانخفاض أسعار النفط بشكل كبير في السوق الدولية، وهو ما أثر على الجزائر واقتصادها، لم تجد الحكومة الجزائرية سوى خيار واحد لا مفر منه، وهو إتباع إستراتيجية للتقشف. ومن ضمن هذه الإجراءات المتخذة لمواجهة هذا الوضع، خفض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة، وزيادة أسعار بعض الخدمات والمواد الاستهلاكية، وفرض رسوم ضريبية جديدة على بعض المواد، وزيادة الرسوم الجمركية لإيجاد مصادر جديدة للإيرادات العامة.

الفرع الثالث: اللجوء إلى احتياطي الصرف:

من المعروف أن 98% من العملة الصعبة في الجزائر، مصدرها الجباية البترولية، كما أن الجزائر تستورد نحو 70% من احتياجات المواطنين. الأمر الذي تحتم عليه لجوء الحكومة الجزائرية لرصيدها من العملة "احتياطي الصرف"، لتغطية عجز بلغ ما يقرب من 200 مليار دولار قبل انخفاض أسعار النفط[1]

[1] خديجة بتقة، مداخلة بعنوان " **الأمن النفطي وتأثيره على مسار التنمية للدولة الريعية: دراسة في انعكاس انخفاض أسعار النفط على الجزائر اقتصاديا واجتماعيا**، مرجع سبق ذكره، ص12.

المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد للتنمية في الجزائر

صادقت الحكومة الجزائرية في 2016 على ما يعرف بنموذج النمو الاقتصادي الجديد في إطار سياسة التنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو بـ 6,5 % خارج المحروقات خلال العشرية القادمة، وتتمثل هذه المراحل في الآتي:[1]

1) **المرحلة الأولى من النموذج (2016–2019)**: ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

2) المرحلة الثانية فستكون مرحلة انتقالية هدفها " تدارك" الاقتصاد الوطني خلال (2020-2025).

3) **مرحلة استقرار وتوافق (2026–2030)**: يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق: [2]

- معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ 6,5 % مابين 2020 و 2030.
- ارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف بـ 2,3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5,3 % حاليا إلى 10 %.
- تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري للتنمية دون غيره.
- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع، من أجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية.
- عصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

وتشير الوثيقة إلى أن عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه. وبخصوص الاستثمار ينتظر من أجل تحقيق التحول الهيكلي " ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". في هذا الإطار تم

[1] فضيل رايس، سمير أيت يحي: مداخلة بعنوان: " **تحديات تنويع الاقتصاد الجزائري لمواجهة تراجع أسعار النفط** "، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، عنابة، الجزائر، ص13.

[2] مرجع نفسه، ص14.

وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

وعلى هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة الاستثمار الخاص والعام على وجه سواء، من أجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثاني سيطبق بالتدريج إبتداءا من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة وذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للإستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يخص قابلية الدفع الخارجية، يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير ويتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة وصناعة وخدمات).

وينتظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرت السلع والخدمات خارج المحروقات والواردات والاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات إبتداءا من 2020 إذ يعتبر محررو الوثيقة أنه : " من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الأخيرة".

ويتعين على الاقتصاد الوطني من أجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية هي:[1]

- ❖ حجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية.
- ❖ تطور الاستدانة الداخلية.
- ❖ قابلية الدفع الخارجية.
- ❖ التحول الطاقوي.

ومن أجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر ومراجعة كل من قانون الأساسي وتشكيل لجنة ممارسة الأعمال من خلال تعزيزها بباحثين وخبراء وكذلك تمويل الاستثمار من خلال تأسيس " نظام فعلي" للاستثمار في التجهيز العمومي ومواصلة إصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال.

كما يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي وإعادة تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية، أما فيما يتعلق بضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية يكون ذلك من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج

[1] فضيل رايس، سمير أيت يحي: مداخلة بعنوان: " **تحديات تنويع الاقتصاد الجزائري لمواجهة تراجع أسعار النفط** "، مرجع سبق ذكره، ص14.

صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية.

النموذج الجديد للنمو يحمل طموحات طالما تغنت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، فالتحول الهيكلي بالشكل الذي جاءت به الوثيقة كان يمكن تحقيقه أو البدء به منذ فترة طويلة. وتعتبر الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2014 فرصة ذهبية ضاعت أمام الجزائر نظرا للإمكانيات التي توفرت وكذا الظروف الاقتصادية المواتية إلى حد بعيد، ورغم ضياع الفرصة فإن الظرف الراهن يستدعي تحول هيكلي عميق يخرج الاقتصاد الوطني من فخ التبعية لقطاع المحروقات وذلك بتنفيذ سياسات هيكلية تعيد تشكيل الاقتصاد الوطني ليستمر في النمو حتى في مرحلة تراجع الأسعار وإيرادات المحروقات[1].

المبحث الثالث :التمويل غير التقليدي في الجزائر الفرص والتحديات

نظرا للوضعية الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، على اثر الأزمة النفطية ، تراجعت مدا خيل البلاد من النقد الأجنبي من 60 مليار دولار في 2014 الى 27,5 مليار دولار أواخر سنة 2016، وكذلك تقلصت احتياطات البلاد من النقد الأجنبي من 193 مليار دولار نهاية 2013 الى 105 مليار دولار نهاية السنة الماضية.

المطلب الأول: الاطار العام للتمويل غير التقليدي المعلن

الفرع الأول : مفهوم التمويل غير التقليدي :

لجأت الحكومة الجزائرية إلى آخر الحلول من خلال التوجه الى طباعة البنك المركزي مزيدا من الأوراق النقدية لتجاوز إسقاطات الأزمة وشح المداخيل الوطنية والتراجع الرهيب للسيولة النقدية على مستوى البنوك، حيث أقر قانون النقد والقرض في تعديل الأخير شراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية.

وعدل القانون المادة 45 مكرر من الأمر رقم 11/03 المتضمن المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالنقد والقرض، وتضمن هذه المادة بأنه (بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات ، بشراء مباشرة عن الخزينة ، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة و هو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الأوراق النقدية[2].

[1] فضيل رايس، سمير أيت يحي: مداخلة بعنوان: " **تحديات تنويع الاقتصاد الجزائري لمواجهة تراجع أسعار النفط** "، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] **المادة 45 مكرر من الأمر رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادرة في 12 أكتوبر 2017، ص4.

كشف بنك الجزائر عن قيمة الأموال التي تم طبعها في إطار التمويل الغير تقليدي منذ تعديل قانون النقد والقرض لدعم الخزينة العمومية. ونشر البنك بيانا في الجريدة الرسمية تضمن الوضع الشهري وكشف عن ضخ 2185 مليار دينار من العملة حتى 30 نوفمبر 2017 في إطار التمويل الغير تقليدي أو ما يعرف بطباعة النقود.

وقد تم ضخ 2185 مليار دينار وتمثل 19 مليار دولار أمريكي ، في شكل أوراق نقدية مضمونة من قبل الدولة الجزائرية وفقا للمادة 45 مكرر من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017.

ونصت هذه المادة على انه (يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي ، ولمدة خمس سنوات ، بشراء مباشرة عن الخزينة، للسندات المالية التي تصدرها هذه الاخيرة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار)[1]

الفرع الثاني: اختلاف الآراء حول التمويل غير التقليدي

1) رأي المحللين و الاقتصاديين:

اختلفت الآراء ووجهات النظر حول عملية التمويل غير التقليدي بين مؤيد ومعارض لهذه العملية، فهناك من يرى أن لهذه العملية مخاطر مستقبلية متعلقة بالتضخم والسيولة والكتلة النقدية وهناك من يرى بأنها الطريقة المثلى لإخراج البلاد من الأزمة التي تعيشها.

1) أكد وزير المالية عبد الرحمان بن راوية بان الوضع المالي الخطير الذي تمر به البلاد هو الذي اجبر الحكومة على تغيير قانون النقد والقرض وتبني عملية التمويل الغير تقليدي ، وانه جاء لمواجهة الاختلالات الظرفية في التوازنات المالية للدولة.

2) كما كان للأستاذ والخبير المالي كمال رزيق رأي أخر ، فهو يرى بان طبع النقود بكميات تفوق احتياطات البلاد من النقد الأجنبي والذهب له عواقب وخيمة على الوضع العام ، ويرى بان طبع العملة في الوقت الحالي ، خاصة مع تهاوي قيمة الدينار سيزيد من انهيارها، وانهيار القدرة الشرائية للجزائريين و ارتفاع الأسعار.

3) صرح رئيس الوزراء احمد اويحي بان التمويل الغير تقليدي موجه لقطاع الاستثمار وليس للقطاعات الاستهلاكية، مضيفا بان البلاد لا تعاني من المديونية الخارجية، وان الدينار الجزائري فقد ما بين 25 و 30 بالمئة من قيمته خلال السنوات الثلاث الماضية دون اللجوء للتمويل الغير تقليدي، وان طبع المزيد من العملة لن يفقده قيمته.

[1] **المادة 45 مكرر من الأمر رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادرة في 12 أكتوبر 2017، ص4.

4) يرى المحلل الاقتصادي و المستشار السابق لدى رئاسة الوزراء عبد الرحمان مبتول أن طباعة الأوراق النقدية لإقراض الحكومة أمر ممكن وذلك في حال توجيه هذه الأموال للاستثمار المنتج ، مضيفا بان طباعة الأموال دون أن يكون لها مقابل اقتصادي فعلي على ارض الواقع ، وإغراق السوق الوطنية بالسيولة النقدية يؤدي إلى التضخم.

5) انتقد رئيس حركة مجتمع السلم هذه العملية ووصفها بأنها إجراء مدمر للمصلحة الوطنية وهو انهيار الاحتياطات وقرب انقطاع السيولة واقتراب الإفلاس ، منتقدا بذلك الحكومة وسياساتها تجاه شعبها.

2) رأي الهيئات الدولية

دق البنك الدولي جرس الإنذار حيال المستقبل المالي للجزائر، وانتقد الآليات التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة آثار تراجع مداخيل البلاد من المحروقات واصفا الاعتماد على التمويل الغير تقليدي لسد العجز بالإجراء المقلق متوقعا أن البلد سيتجه بسبب هذا إلى (أزمة مالية) حادة يسجل خلالها نسبة تضخم لا تقل عن 7.5 بالمئة هذه السنة على أن ترتفع سنة 2019 إلى 8.1 بالمئة ثم إلى نسبة 9 بالمئة سنة 2020 إذا ما استمر البنك المركزي الجزائري في طبع العملة دون قيمة من أجل سد العجز فقط .

الفرع الثالث: تمسك الحكومة الجزائرية بخيار التمويل غير التقليدي بدل الاستدانة الخارجية

دافعت الحكومة الجزائرية عن التمويل غير التقليدي، وأكدت ضرورة اللجوء إليه بدل اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لما لها من مخاطر، ونظرا لتجربة الجزائر في تسعينات القرن الماضي مع الاستدانة الخارجية ترى الحكومة بان التمويل غير التقليدي يبقى الحل الوحيد لمواجهة عجز الميزانية والنهوض بعجلة الاقتصاد . وقد طمئن رئيس الحكومة الموطنين من خلال عدة نقاط كالتالي :[1]

1) الخزينة العمومية لن تقع في المديونية الداخلية، فثقل المديونية العمومية في الجزائر لم يصل حتى إلى نسبة 20 بالمئة من الدخل الوطني الخام، فهناك من الدول الأوروبية من تتجاوز مديونيتها الداخلية نسبة ال 100 بالمئة من الدخل الوطني.

2) إن التمويل غير التقليدي لن يكون له أي أثر على قيمة الدينار، لأن قيمة الدينار تنهار عندما ينخفض سعر الصرف. و الدينار الجزائري فقد ما بين 25 و 30 بالمئة من قيمته خلال الثلاث سنوات الماضية وذلك قبل اللجوء إلى التمويل غير التقليدي.

[1] وكالة الانباء الجزائرية .مقال بعنوان: **الاستغناء عن التمويل غير التقليدي سيتم ما ان تسمح الظروف المالية بذلك**، متلح على الموقع :

www.infosaps.dz

3) التمويل غير التقليدي غير موجه للاستهلاك، فهو موجه لهدفين أساسيين هما:

الهدف الأول: مواجهة عجز الميزانية لكي تواصل الدولة مسيرتها.

الهدف الثاني: مواجهة نقص السيولة لدى البنوك، وهنا تطرق رئيس الحكومة إلى حالتين تشهدان تأثرا جراء نقص السيولة في البنوك:

الحالة الأولى: تقديم قروض لشركة سونلغاز على أن تمنح الخزينة العمومية سندات مالية مجمدة أي ما يساوي 600 إلى 700 مليار دينار جزائري لان البنوك تملك سندات ولا تملك سيولة.

الحالة الثانية: تقتني شركة سوناطراك الوقود من الخارج و تبيعه لشركة نفطال، حيث تشتري البنزين الممتاز والمازوت وغيره بسعر السوق الدولية، ثم تبيعه لشركة نفطال بالسعر المحلي، يوجد فرق في السعر وهذا الفرق تسدده سنويا الخزينة العمومية، وما دامت الخزينة العمومية لا تملك سيولة فقد سددت لشركة سوناطراك أكثر من 900 مليار دينار جزائري بالسندات المجمدة إلى غاية 2030 وهنا يجب أن تمنحها الخزينة العمومية أموالها المستحقة لتواصل عمليات الاستثمار والتنقيب.

4) التمويل غير التقليدي سيدوم خمس سنوات كحد أقصى مما يسمح للحكومة بالقيام بإصلاحات مالية واقتصادية وهيكلية.

التمويل غير التقليدي سيسمح للحكومة بعرض مشروع قانون المالية 2018 دون مخاوف من زيادات في الضرائب والرسوم التي يتحملها المواطن، ومنه ستتحمله الخزينة وذلك عبر التمويل غير التقليدي أو طبع النقود.

المطلب الثاني : مقومات وفرص نجاح آلية التمويل الغير تقليدي

صرح وزير المالية السابق عبد الرحمان بن خالفة في لقائه مع الصحافة حول شروط نجاح آلية التمويل غير التقليدي مبرزا أهم الإصلاحات التي يجب على الحكومة إتباعها لإنجاح هذه العملية وتجنب أخطارها و سلبياتها والتي تتمثل في:

1) وضع ضوابط وعدم توجيهه للاستهلاك.

2) مواصلة عملية إدخال الموارد المالية في القنوات البنكية الرسمية، و تجميع كل الموارد الممكنة عبر مواصلة الصيغ المتاحة في السوق المالية، سواء من خلال البورصة أو من خلال القرض السندي الوطني و المنتجات البنكية التي ينبغي إطلاقها في إطار مسار إصلاح النظام البنكي والمصرفي.

3) استكمال مشروع إصلاح الدعم العمومي ومواصلة رقمنة الاقتصاد الوطني

4) تشجيع الشراكة بين القطاعية العام والخاص ودعم الاستثمار المباشر باعتماد المرونة في فرض القاعدة 49/51 .

5) تحرير الاقتصاد من التبعية.[1]

[1] متاح على الموقع: https://www. El massa.com تاريخ الإطلاع: 2018/05/03.

الفرع الأول : شروط نجاح هذه الآلية والتدابير والإصلاحات اللازمة

من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 2018/03/07 وطبقا للمرسوم التنفيذي 18-86 المؤرخ في 2018/03/05 وفي إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي تبنت الحكومة الإجراءات التالية :[1]

1) استعادة توازنات خزينة الدولة:

❖ تعزيز قدرات التقدير و التسيير للنفقات العمومية للدولة و عصرنة مجموع الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية.

❖ تحسين الإيرادات الجبائية العادية.

❖ التحكم في النفقات العمومية و ترشيدها.

2) استعادة توازنات ميزان المدفوعات:

❖ ترشيد الواردات من السلع و الخدمات.

❖ ترقية الصادرات خارج المحروقات.

3) الإصلاحات الهيكلية المالية:

❖ إصلاح المالية و الجباية المحليتين.

❖ الإصلاح المصرفي والمالي.

4) الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية :

❖ تطوير الاقتصاد الرقمي.

❖ تعزيز اللامركزية.

❖ إصلاح سوق العمل.

❖ ترشيد الإنفاق العمومي في ميدان الحماية الاجتماعية و السياسة الصحية.

[1] **مرسوم تنفيذي رقم 86/18 المؤرخ في 05 مارس2018**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في 07 مارس 2018، ص11.

❖ عصرنة القطاع الفلاحي بما يسمح بتحقيق هدف الأمن الغذائي وترقية الصادرات الفلاحية[1].

❖ مواصلة تنويع الاقتصاد وتفعيل النمو ، لاسيما خارج المحروقات.

❖ تحسين مناخ الأعمال و جاذبية وجهة الجزائر فيما يخص الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

❖ تنفيذ برنامج الفعالية الطاقوية.

الفرع الثاني: شروط نجاح آلية التمويل غير التقليدي

ومن خلال دراستنا لشروط نجاح عملية التمويل غير التقليدي قمنا بدراسة ثلاثة شروط أساسية لنجاح عملية التمويل غير التقليدي وه ي: احتياطي الصرف، سياسة الدعم الحكومي والتحصيل الجبائي.

1) احتياطي الصرف :

جدول رقم (03-03): يوضح تطورات احتياطات الصرف للفترة 2012 – 2016 (مليار دولار)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
احتياطات الصرف	190,66	194.012	178,94	144,13	114,14	97,3

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على إحصائيات بنك الجزائر

من خلال الجدول السابق الذي يبين تطور احتياطي الصرف لدى البنك المركزي الجزائري و مخطط الأعمدة المرافق له، نلاحظ بان احتياطي الصرف بلغ سنة 2012 قيمة 190,66 مليار دولار لترتفع إلى 194,012 مليار دولار نهاية 2013.

أما في نهاية سنة 2014 وبفعل أزمة انهيار أسعار النفط، وتراجع الإيرادات النفطية من العملة الصعبة، تقلصت تدريجيا لتصل إلى 97,3 مليار دولار نهاية 2017 أي في حدود نصف ما كانت عليه سنة 2013.

وفي هذا السياق صرح وزير المالية عبد الرحمان راوية أكتوبر 2017 بأن احتياطات الصرف ستستمر في التآكل بشكل مستمر خلال السنوات القادمة، حيث توقع أن تصل إلى 85,2 مليار دولار نهاية 2018 ثم إلى 79,7 مليار دولار نهاية 2019 نزولا عند 76,2 مليار دولار سنة 2020.

[1] **مرسوم تنفيذي رقم 86/18 المؤرخ في 05 مارس2018**، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

2) سياسات الدعم في الجزائر:

توجه الجزائر دعما غير مباشر لعدة مجالات معيشية، بما فيها المواد الغذائية والمحروقات والسكن والتعليم والصحة، وذلك حتى تحافظ على أسعار هذه السلع في مستويات منخفضة، لتكون في متناول الموطنين، وتبلغ قيمة الدعم الذي ترصده الحكومة الجزائرية للحفاظ على أسعار المواد الاستهلاكية أزيد من 1700 مليار دينار (حوالي 17 مليار دولار)، حيث تمتص حوالي 20 % من ميزانية التسيير يقدم هذا الدعم في شكل مباشر لكل المواد ولكل الشرائح الاجتماعية.

ومن هنا قررت الحكومة الجزائرية إعادة نظر شاملة في سياسة الدعم الحكومي لعدد من المواد وطريقة العمل بها، من خلال قرارات عملية تدخل حيز التنفيذ اعتبارا من العام المقبل، وهي الخطوة التي تهدف إلى مواجهة العجز في الموازنة جراء الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد منذ أربع سنوات.

وقال وزير التجارة محمد بن مرادي أمام البرلمان إن الحكومة شكلت فوج عمل تحت إشراف الوزير الأول ويضم ممثلين عن وزارة المالية ووزارات أخرى، على أن تستكمل عملية المراجعة قبل نهاية السنة الحالية، و أضاف إن فوج العمل يعكف حاليا على دراسة نظام الدعم من أجل الانتقال من نظام دعم معمم إلى نظام يستهدف مستحقيه، والذي يسمح بإنهاء حالة عدم التناسق التي تسهم في التذبذب الحاصل في التجارة الخارجية.

من جانب آخر كشف وزير المالية الجزائري أن الجزائر ستضع حدا لدعم أسعار البنزين اعتبارا من 2019 ورفع الدعم عن مواد أخرى بداية من 2020 بهدف القضاء على العجز في الموازنة في السنوات الأربع المقبلة.

تقدر فاتورة واردات الجزائر من الوقود بنحو 2,5 مليار دولار مع نهاية 2017، وفق آخر الإحصائيات، وفي وقت رفعت فيه الحكومة في موازنة 2018، الرسم على الاستهلاك النهائي الذاتي للطاقة بنسبة 50 %، و فرضت رسما على مختلف أنواع الوقود للعام الثالث على التوالي.

يقدر الخبراء الاقتصاديون عدد المستفيدين من سياسة الدعم الحكومي بنحو 10 ملايين جزائري، في وقت تؤكد فيه الحكومة الجزائرية أنها رفعت في موازنة 2018 ب 8 بالمئة، حيث بلغت 17 مليار دولار (1760 مليار دينار)، والتي تذهب غالبيتها في قطاعات الصحة والسكن، ودعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الكبير مثل الحبوب، السكر، الحليب، والزيوت الغذائية.

وتقول الحكومة إن قرارها التخلي عن سياسة الدعم يندرج ضمن جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي تندرج في إطار خطة الجيل الثاني الإصلاحية، التي تهدف بحسبها إلى تحريك عجلة الاستثمار في حين يرى عدد من الخبراء، أن الدعم المستهدف يحمل العديد من المخاطر في هذه الظروف الاقتصادية، خاصة مع الارتفاع القياسي الذي تشهده أسعار مختلف المواد في الأسواق المحلية، وتحرير الأسعار سيزيد من ارتفاعها، وبالتالي حدوث انهيار جديد للقدرة الشرائية للمواطن التي قدرها الخبراء ب50 %.

3) التحصيل الجبائي في الجزائر

جدول (3–4) نسبة التحصيل الجبائي في الجزائر للفترة 2010–2014

الوحدة: مليار دينار

العناوين	2010	2011	2012	2013	2014
الجباية العادية للدولة	1 309,4	1 548,5	1 944,8	2 072,1	2 126,4
جباية الجماعات المحلية والصناديق الخاصة	325,4	359,1	353,0	389,3	410,4
المجموع الجزئي للجباية العادية	1 634,8	1 907,6	2 297,8	2 461,4	2 536,8
الجباية البترولية	1 501 .7	1 529 .4	1 519 .0	1 615 .9	1 577.7
المجموع	3 136,5	3 437 ,0	3 816,8	4 077,3	4 114,5

المصدر: المديرية العامة للضرائب متاح على الموقع:

https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-04-02-10-13-46.-

من خلال هذا الجدول الذي يوضح إيرادات الموازنة العامة في الجزائر من 2010 الى 2014 نلاحظ بانه خلال سنتي2010 كانت مساهمة الجباية البترولية للدولة اكبر مساهمة الجباية العادية وذلك راجع لانتعاش أسعاره، لكن مع حلول سنة 2011 بدأنا نلاحظ تراجعا نسبة الجباية البترولية من الإيرادات الإجمالية، كذلك ارتفاع في جباية العمليات المحلية و الصناديق الخاصة، وهذا ما اثر على المجموع الكلي للإيرادات العامة الذي بقي في تطور وارتفاع مستمر .

لكن مع حلول 2015 انهارت أسعار النفط و تقلصت مداخيل الجزائر من الجباية البترولية الى حد العجز، ما جعل من الحكومة تتخذ اجراءات استعجالية لتعويض العجز وانقاذ البلاد من الافلاس، حيث عملت على فرض ضرائب جديدة من اجل تعويض مداخيل المحروقات وهذا ما شهدناه من خلال قانون المالية لسنة 2016 من اجراءات تقشفية وزيادة ملحوظ في الرسوم والضرائب.

شهدت سنة 2017 تحصيلا جبائيا وفقا لتقديرات الحكومة بعد مراجعة توقعات قانون مالية 2017 قدر ب 2200,1 مليار دينار جباية بترولية أو ما يعادل 19,344 مليار دولار، مقابل جباية عادية قدرت 2761,1 مليار دينار أو ما يعادل 24,292 مليار دولار، وإيرادات إجمالية ب 6080,2 مليار دينار أو ما يعادل 53,546 مليار دولار وتحصيل جبائي يقدر ب 4961,2 مليار دينار أو ما يعادل 43,677 مليار دولار.

وتقدر حصة الجباية العادية المتوقعة سنة 2018 ب51,31 % مقابل 48,62 % للجباية البترولية، و تسعى الحكومة الى توسيع دائرة الجباية العادية لضمان تحصيل أكبر والتقليل من الاعتماد على الجباية البترولية، خاصة مع تراجع مستويات الأسعار.

ووفقا لتوقعات الحكومة في مشروع قانون المالية لسنة 2018، فإن قيمة الإيرادات الجبائية برسم سنة 2019 سيعرف ارتفاعا طفيفا، ببلوغه 6594,7 مليار دينار أو ما يعادل 58,033 مليار دولار، بينما تقدر قيمة التحصيل الجبائي 6184,7 مليار دينار أو ما يعادل 54,433 مليار دولار، منها 2908,46 مليار دينار جباية بترولية أو ما يعادل 25,593 مليار دولار و 3276,2 مليار دينار جباية عادية أو ما يعادل 28,824 مليار دولار، ويلاحظ أن حصة الجباية البترولية تعرف تراجعا مقارنة بسنة 2018، حيث تقدر حصة الجباية العادية ب 52,95 % مقابل 47,04 % للجباية البترولية، وهو مؤشر عن الاستقرار النسبي لأسعار النفط مقابل توسع الجباية العادية، وفي نفس السياق تتوقع الحكومة برسم 2020 ايرادات جبائية اجمالية تصل الى 7034,8 مليار دينار أو ما يعادل 61,910 مليار دولار و تحصيل جبائي ب 6624,7 مليار دينار أو ما يعادل 58,268 مليار دولار منها 3003,73 مليار دينار جباية بترولية أو ما يعادل 26,434 مليار دولار و 3621,03 مليار دينار جباية عادية او ما يعادل 31,880 مليار دولار ، أي بنسبة جباية عادية تقدر ب54,71 % مقابل 45,28 % للجباية البترولية.

مما سبق نلاحظ تزايد حصة الجباية العادية مقابل الجباية البترولية، وهي الخطوة التي إنتهجتها الحكومة في إطار إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية خلال السنوات القادمة، والذي يعتبر شرطا أساسيا لإنجاح عملية التمويل غير التقليدي.

المطلب الثالث: مخاطر التمويل غير التقليدي

التمويل غير التقليدي في برنامج الحكومة يعني الاعتماد على التمويل من خلال طباعة أوراق نقدية، أو ما يسمى الإصدار النقدي دون تغطية، وفي الدول التي تمتلك أنظمة مالية قوية لا تطبع النقود إلا بقدر ما يقابلها من احتياطي الذهب، أو بحسب قوة الاقتصاد، وما يقابلها من إنتاج فعلي للسلع والخدمات في البلاد، أو احتياطي النقد الأجنبي .

الفرع الأول: خطر التمويل غير التقليدي على الدين الحكومي

كأي شركة خاصة، تجمع الحكومة إيرادات تستخدمها في الإنفاق ومثلما تمر الشركات الخاصة بفترات تزداد فيها النفقات عن الإيرادات، تشهد الحكومة فترات مشابهة، فقد تود الحكومة أن تنفق على البرامج الاجتماعية للإسكان أو الصحة أو التعليم وغيرها نقودا أكثر مما تجمعه من الضرائب، وعندما تنفق الحكومة أكثر مما تجمع من الضرائب، فإنها تواجه عجزا في الميزانية، يقيس عجز الميزانية الفرق بين النفقات والإيرادات خلال فترة زمنية محددة، فعجز الميزانية سنة

2017 مثلا يبين الفرق بين إيرادات هذا العام ونفقاته، ولمواجهة العجز في الميزانية تلجأ الحكومة إلى الاقتراض و يتشكل هكذا الدين الحكومي.

وفي الولايات المتحدة بلغ إجمالي الدين الحكومي لما وصل ترامب للسلطة 20 تريليون دولار (20 ألف مليار دولار) وكان اوباما خلال عهدته أحدث 9 تريليون دولار (9000 مليار دولار) كديون حكومية جديدة، أي أن الرئيس اوباما ترك الولايات المتحدة و بها ديون داخلية إضافية تسبب فيها هو من خلال برامج الإنفاق.

قالت الحكومة الجزائرية إنها ستلجأ للتمويل غير التقليدي بصفة استثنائية ولمدة 5 سنوات لأنها تدرك مخاطر التضخم الذي ينتج من طبع نقود جديدة لسد العجز في الميزانية ولمواصلة الإنفاق على الشعب حيث سترتفع الأسعار و تنخفض القدرة الشرائية للمواطن، و المستثمرون الوطنيون أو الأجانب الذين سيقرضون الحكومة الجزائرية في المستقبل من خلال شراء السندات الحكومية (القروض السندية) سينتبهون لمس ألة التضخم وارتفاع الأسعار و سيصرون على أن تكون الفوائد عالية على تلك السندات لأنهم يعرفون أن القدرة الشرائية للدينار ستنخفض تدريجيا.

لما تقترض الحكومة مبالغ طائلة من خلال التمويل غير التقليدي للإنفاق على الجيل الحاضر فإنه سيعيش بأكثر مما تسمح له موارده المالية لكن الأجيال في المستقبل ستعاني لأنها ستعيش بموارد مالية قليلة نتيجة ارتفاع الضرائب لتسديد فوائد الديون الحكومية.[1]

[1] مقال بعنوان: التمويل غير التقليدي: أخطار التضخم يمكن التحكم فيها، متاح على الموقع الإلكتروني : https://www.Dzair24.com، تاريخ الاطلاع: 2018/05/03.

الفرع الثاني: خطر التضخم

يعد التضخم من المخاطر التي قد تنعكس عن الية التمويل الغير تقليدي ، حيث يتسبب ضخ السيولة بانهيار اسعار الصرف ومنه يؤدي الى التضخم وارتفاع الاسعار تدريجيا في الاسواق والجدول التالي يوح تطور معدلات التخم في الجزائر من2001 الى غاية 2017 .

جدول رقم (03-05): يوضح معدلات التضخم في الجزائر

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2001	4,2 %	**2010**	3,9 %
2002	1,4 %	**2011**	4,5 %
2003	2,6 %	**2012**	8,5 %
2004	3,6 %	**2013**	3,2 %
2005	1,6 %	**2014**	2,9 %
2006	2,5 %	**2015**	4,8 %
2007	3,7 %	**2016**	6,4 %
2008	4,9 %	**2017**	6,0 %
2009	5,7 %	**الثلاثي الأول 2018**	2,4 %

المصدر: معطيات بنك الجزائر للفترة من 2001 إلى 2018.

عرف الاقتصاد الوطني ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم و ترى الحكومة الجزائرية بان التمويل غير التقليدي لن يكون له أي اثر على التضخم في البلاد، لكن البنك الدولي يرى غير ذلك.

عرفت الفترة 2001 حتى 2012 سياسة مالية توسعية من خلال تنفيذ برنامج الدعم الاقتصادي وبرنامج النمو الاقتصادي، حيث نتجت عنها زيادة كبيرة في الكتلة النقدية m^2 مما أثر بشكل واضح على زيادة الطلب الكلي وارتفاع معدل التضخم الذي وصل الى معدلات قياسية وصل نسبة 8,5 % سنة 2012.

في سنتي 2013 و 2014 تراجع معدل التضخم وصولا عند معدل 3,2 و 2,9 على التوالي ويعود الفضل للسياسة النقدية و تركيزها على معدلات التضخم وجعلها عند معدل 3 %.

مع بداية 2015 عادت مستويات التضخم للارتفاع من جديد وصولا عند 4,8 %، و واصلت ارتفاعها سنة 2016 حيث بلغت 6,4 % وذلك راجع إلى انهيار أسعار النفط والعجز في الموازنة العامة و انخفاض سعر الصرف.

في سنة 2017 عرفت معدلات التضخم انخفاضا طفيفا وصولا عند 6 % وذلك بفضل جهود الحكومة لكبح الاستيراد والحفاظ على احتياطي الصرف من العملات الأجنبية، وتبني النموذج الاقتصادي الجديد و اعتماد آلية التمويل غير التقليدي.

مطلع السنة الحالية عرفت نسبة التضخم للثلاثي الأول عند 2,4 %، و جاء هذا المعدل مخالفا لكل التوقعات التي توقعت بأن يرتفع معدل التضخم سنة 2018 عند مستويات قياسية بفعل التمويل غير التقليدي إلى أكثر من 4 % في الثلاثي الأول من هذا العام. ويتوقع المحللون أن يستقر معدل التضخم بين 4 % و 5 % حتى 2020.

من خلال ما سبق نستنتج أثار التمويل غير التقليدي على التضخم تحقق النتائج التي توقعها الخبراء والمحللون الاقتصاديين بان يفجر التمويل غير التقليدي معدلات التضخم ويدخل البلاد في أزمة حقيقية، ومنه فإستراتيجية الحكومة باعتماد آلية التمويل غير التقليدي حققت مبتغاها ولو في الوقت الحالي بالحفاظ على استقرار معدلات التضخم.

وتأمل الحكومة من خلال الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والمالية الذكورة سالفا، و من خلال النموذج الاقتصادي الجديد بأن تحقق انخفاضا في معدلات التضخم على المدى البعيد.

الفرع الثالث: استقرار العملة

إن من بين الشروط الأساسية لنجاح عملية التمويل الغير تقليدي في الجزائر وجعلها أداة تمويلية فعالة لتمويل عجز الميزانية والنهوض بالاقتصاد الوطني، وجود عملة قوية ومستقرة قادرة على مواجهة ما قد ينتج عن التمويل غير التقليدي.

عرف الدينار الجزائري تغيرات في قيمته، حيث فقد الكثير من قيمته وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم(03-06): يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار .

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج /دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج /يورو
2001	77,2647	69,2002
2002	79,6850	75,3573
2003	77,3683	87,4644
2004	72,0653	89,6425
2005	73,3669	91,3211
2006	72,6459	91,2447
2007	69,3644	95,0012
2008	64,5810	94,8548
2009	72,6467	101,2979
2010	74,3199	103,4953
2011	72,8537	102,2154
2012	77,5519	102,1627
2013	79,3809	105,4374
2014	80,56	106,91
2015	100,46	111,44
2016	109,47	121,18

المصدر : معطيات بنك الجزائر للفترة من 2001 إلى 2016.

عرفت أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و اليورو انخفاضا مستمرا، حيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار 77 دينارا للدولار، فيما بلغ 69 دينارا لليورو الواحد سنة 2001، في سنة 2003 تجاوزت قيمة اليورو الدولار الأمريكي من حيث سعر صرف الدينار حيث بلغ 77 دينارا للدولار و 87 دينارا لليورو الواحد.

استمرت قيمة اليورو في الارتفاع بالنسبة للدينار الجزائري وصولا عند 121 دينارا لليورو والدولار الواحد عند 109 دينار سنة 2016 وهذا بفعل أزمة النفط الأخيرة حيث انهارت أسعار النفط، وتناقصت معها مداخيل الدولة من العملة الصعبة، ومن هنا عمدت الحكومة الى تخفيض قيمة الدينار من اجل الحصول على أموال تساوي أو تقارب تلك التي كانت تجنيها سابقا.

مع انتهاج الحكومة لآلية التمويل الغير تقليدي ينتظر أن تستمر أسعار الصرف في الانهيار وفقدان قيمتها تدريجيا و وخاصة أمام الدولار وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(03-07): يوضح توقعات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي

الأسواق	فعلي	Q2/18	Q3/18	Q4/18	Q1/19	2020
العملة	115.27	115	116	117	118	122

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات بنك الجزائر

من خلال هذا الجدول الذي يوضح توقعات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، نلاحظ تناقص قيمة الدينار الجزائري تدريجيا وصولا عند 118 دينار للدولار سنة 2019 و122 دينارا للدولار سنة 2020.

ومن خلال ما سبق، فان العملة الوطنية في انهيار مستمر قبل أو بعد اعتماد آلية التمويل الغير تقليدي، والذي يعتبر عائقا حقيقيا أمام تحقيق أهداف هذا النوع من التمويل، ومنه يجب على الحكومة العمل على استقرار سعر صرف الدينار، وذلك بتشجيع الإنتاج والتصدير وكبح الاستيراد خارج قطاع المحروقات.

الفرع الرابع :انعكاس التمويل الغير تقليدي على معدلات البطالة .

تعمل الحكومة الجزائرية جاهدة للتخفيض من معدلات البطالة، التي تسجل معدلات مرتفعة خلال السنوات الأخيرة ب10 و 12 بالمائة، ولكن بعد انتهاج آلية التمويل الغير تقليدي تتوقع الحكومة انخفاضا نسبيا في هذه المعدلات، فالتمويل الغير تقليدي موجه لتمويل الاستثمار، والاستثمار بطبيعته يؤدي إلى ارتفاع معدلات التشغيل ومنه التقليل من البطالة.

ومن جهة ثانية فالتمويل الغير تقليدي يؤثر سلبا على أسعار الصرف ومعدلات التضخم، فعند ارتفاع معدلات التضخم يحدث كساد في الأسواق، مما يؤدي إلى غلق المصانع وبالتالي زيادة معدلات البطالة.

ومن هنا نستنتج أن التمويل غير التقليدي المنتهج في الجزائر سلاح ذو حدين، أي انه خيار صعب، والأصعب من ذلك هو إلتزام الحكومة بالإصلاحات الهيكلية التي ستنتهجها في إطار هذا التمويل، حيث كانت توقعات البنك الدولي تصب في صالح الحكومة و توجهاتها وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم(03–08): يوضح معدلات البطالة خلال الفترة من 2010 إلى 2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة %	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على إحصائيات وزارة المالية

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن معدلات البطالة تتراوح نسبتها في حدود ال 10 % خلال سنوات 2010 و2011، ثم ترتفع لتتجاوز ال11 % خلال سنوات 2015 و2017.

جدول رقم(03–09): يوضح توقعات معدل البطالة خلال الفترة من 2018 إلى 2020

نظرة عامة	فعلي	Q2/18	Q3/18	Q4/18	Q1/19	2020
معدل البطالة	11,70	12	12	12	12	11,80

المصدر: بيانات البنك الدولي

من خلال هذا الجدول نلاحظ بان معدلات البطالة ستبقى في حدود ال 12 بالمائة وهذا معدل يعتبر مرتفعا ولو نظريا، أما على ارض الواقع فيعتقد الخبراء بان المعدل الحقيقي للبطالة يتجاوز ال 15 بالمائة، وهذا ما نلاحظه على ارض الواقع .

لقد اعتمدت العديد من الدول الكبرى آلية التمويل غير التقليدي، مما انعكس إيجابيا على اقتصاداتها ويرجع نجاح هذه الآلية لرغبة هذه الدول في التقدم والنمو في الاقتصاد.

اعتمدت الجزائر آلية التمويل غير التقليدي كحل استعجالي بديل عن النفط وبعد دراسة كل الشروط والمقومات اللازمة، وكل تحذيرات الخبراء والمختصين والجهات الدولية، لاتزال الحكومة متمسكة بهذا الخيار، حيث تعد بإصلاحات هيكلية متجاهلة كل المخاطر التي قد تحدث في المستقبل.

خلاصة الفصل :

إن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من قبل الخزينة العمومية يعد أحد البدائل المتوفرة لدى الحكومة الجزائرية ، فقد لجأت إليه العديد من الدول خلال السنوات الماضية، وكانت النتائج جد إيجابية على أداء سياساتها العامة، مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، ويبقى وجه المقارنة ضعيفا مع الاختلاف الهائل بين البنى التحتية الاقتصادية و المالية والنقدية لاقتصاديات هذه الدول مقارنة بالاقتصاد الجزائري .

رغم كل التحذيرات من مخاطر هذا النوع من التمويل من طرف الخبراء الاقتصاديين والقادة السياسيين إلا أن الحكومة الجزائرية دافعت عن هذا النوع من التمويل، الذي ترى بأنه السبيل الوحيد القادر على إخراج الاقتصاد الوطني من أزمته الحالية بدلا عن الاستدانة الخارجية، وفي هذا السياق أعدت العديد من التدابير والإصلاحات الهيكلية على المدى القريب والبعيد التي من شأنها إنجاح هذه العملية، وإخراج الاقتصاد الوطني من هذه الأزمة .

الخاتمــة

لقد ألقت الاضطرابات التي شهدتها أسواق النفط العالمية منذ نهاية سنة 2014 بظلالها على الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الاعتماد الكبير على عائدات هذا المصدر في تمويل الموازنة العامة للدولة، ما أدى إلى ظهور اختلالات عدة جعلت من البدائل المتاحة تنحصر بشكل واضح، ما جعل ناقو س الخطر يدق على مستوى التوازنات الكبرى ودفع بالحكومة إلى محاولة تدارك الوضع ، فتبنت آلية التمويل غير التقليدي حيث يقوم البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية بشكل مباشر من أجل السماح لها بتمويل العجز في الميزانية وتغطية نفقاتها من فواتير الاستثمار، فواتير دعم المواد الاستهلاكية والأجور وغيرها . بالرغم من المخاطر التي يمكن تتأتى من تبني هذه الآلية إلى أنها تبقى حل استعجالي لتجنب تعطل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب مرافقة صارمة، إلا أن كان هناك مساحة خصوصا بالنظر إلى مؤهلات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاعي الزراعة والسياحة كبدائل من شأنها تحقيق قيمة مضافة حقيقية، ومنه تسعى الجزائر للنهوض بهذه القطاعات والرفع من مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة :

1. إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، يعتمد على إيرادات الجباية البترولية بصفة كبيرة، حيث تتأثر إيرادات الموازنة العامة بالصدمات النفطية ما يدفع ويتوجب على الجزائر خلق بدائل لقطاع المحروقات.
2. للجزائر مؤهلات ومقومات كان يمكن ان تغنيها عن الحلول المؤقتة و الترقيعية وهنا قطاعات مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاعي الزراعة والسياحة من شأنها تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهلها لذلك، إلا أن مساهمة هذه القطاعات في الناتج الداخلي الخام تبقى ضئيلة جدا، وتحتاج إلى التفعيل والعديد من المجهودات.
3. هناك العديد من التجارب التي انتهجت آلية التيسير الكمي في تمويل اقتصادياتها وبالأخص الدول الكبرى، حيث أدى ذلك إلى نتائج إيجابية خصوصا على المدى القصير، أما الجزائر فانتهجت آلية التمويل غير التقليدي بأهداف مغايرة لما يتم تنفيذه إلى غاية الآن والحكومة تتوعد بإصلاحات هيكلية مرافقة تبقى أكثر من ضرورة، إضافة لذلك وجوب اعتماد رؤية مستقبلية.
4. يعتبر التمويل غير التقليدي حلا بديلا عن الاستدانة الخارجية، حيث لا يتم إلا بتوفر مقومات وشروط محددة، كما أن له مخاطر عديدة على الدين الحكومي، التضخم وأسعار الصرف والبطالة.
5. إن نجاح آلية التمويل غير التقليدي والتي تراهن عليها الحكومة في تمويل عجز الموازنة العامة يبقى أمرا معقدا بالتالي مرهون بالعديد من المتغيرات والعوامل، ويتطلب متابعة وإصلاحات لتجنب المخاطر الكبيرة الناجمة عنها، ويجعلها أمام تحدي توجيه ميكانزمات هذه الآلية لتمويل الاستثمارا ت المنتجة ودعم التنمية الاقتصادية من خلال ربطها بإطار النموذج الاقتصادي الجديد، وصولا إلى تحسين وضعية الاقتصاد الوطني.

اختبار الفرضيات

1. من خلال هذه الدراسة تم التطرق الى التحولات الاقتصادية في الجزائر وما انجر عنها من اضطرابات واختلالات كانت نتاج عدة عوامل مثل أهمها تذبذب أسعار النفط فقد عرف الاقتصاد الجزائري عديد الأزمات المالية والاقتصادية، بينت هشاشته ومدى اعتماده على مصدر واحد، لذا فإنه تم إثبات صحة الفرضية الأولى التي تعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي دائم التأثر بتذبذب أسعار النفط.
2. تمتلك الجزائر العديد من المؤهلات حيث يمكن أن يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الزراعة والسياحة وأيضا الصناعات التحويلية دورا هاما وتمثل بدائل تمويلية متاحة للاقتصاد الجزائري التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة وخلق اقتصاد متنوع، بالتالي تم إثبات صحة الفرضية الثانية القائلة إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية، من البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري نظرا لما تمتلكه الجزائر من مقومات مادية وطبيعية وبشرية في هذه المجالات.
3. تبين من خلال الدراسة أن المؤشرات التي تم تحليلها والخاصة بتوازنات الاقتصاد الجزائري تجعل من نجاح آلية التمويل غير التقليدي أمرا معقدا بالتالي مرهون بالعديد من المتغيرات والعوامل، ويتطلب متابعة وإصلاحات لتجنب المخاطر الكبيرة الناجمة عنها، لذا فان الفرضية الثالثة أي يعتبر التمويل غير التقليدي آلية تمويل قصيرة الأجل حيث يتم استعماله لفترة محددة يتم خلالها القيام بإصلاحات هيكلية لنجاحها وتجنب المخاطر الناجمة عنها مثل خطر التضخم وانهيار أسعار الصرف فقد تحققت جزئيا.

توصيات الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكن استخلاص التوصيات التالية:

1. العمل على التنويع الاقتصادي، من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية، والنهوض بقطاع الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، كذلك جعل القطاع السياحي موردا للعملة الصعبة بدل صادرات المحروقات.
2. إن انتهاج آلية التمويل غير التقليدي من طرف الجزائر خيار غير مقنع بالنسبة للكثيرين، فالجزائر لا تملك مؤهلات الدول الكبرى لتتمكن من توفير شروط نجاح هذه الآلية، لذا نوصي بضرورة تكييفها مع خصائص الاقتصاد الوطني.
3. ضرورة العمل على بناء إستراتيجية ودراسة كل التحذيرات بشأن مخاطر آلية التمويل غير التقليدي وتأطيرها ومرافقة آلياتها من أجل تجنب انعكاساتها الكثيرة.
4. على الجزائر تقديم رؤية مستقبلية واضحة للتنمية خارج المحروقات.

آفاق الدراسة:

1. أثر التمويل غير التقليدي على خلق التنويع اللازم في الاقتصاد الجزائري.
2. النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر وسبل وآليات تمويله.
3. تفاعل السياسة المالية والنقدية في الجزائر من أجل ضمان التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

قائمـة المراجع

قائمــة المراجـع

أولا : الكتب

باللغة العربيـة:

- محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب،** ش.و.ن.ت، الجزائر.
- أحمد بعلبكي (ترجمة)، **المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث،** معهد الإنماء العربي، بيروت، 1997.
- أحمد بعلبكي : **المسألة الزراعية في ريف الجزائر،** منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1985.
- عادل أحمد حشيش، " **أساسيات المالية العامة"**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.
- علي خليل، سليمان اللوزي، " **المالية العامة"**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- **اللغة الأجنبية:**

- A. Benachenho**, L'expérience algérienne de planification et de développement (1962 -1982),** Algérie, OPU, 1982.
- ONT**, Mois du patrimoine, Algérie tourisme,** Publication d'information, N :° 04, Avril 2001.
- Office Nationale du tourisme**, Les organisateurs Algériens du tourisme,** Publication d'information, 1996
- Alain Mesplier, Pierre Bloc- Duraffour**, Le tourisme dans le monde,** Bréal édition, 6^{ême} édition, 2005.
- Kamel bouadam**, The National of tourisme Developpement in Algeria, issues, opportunities and limitations,** Review of Applied socio economicresearch, Research, issue2, 2011.
- Ministre de l'Aménagement du territoire et de l'environnement et du Tourisme, Livre 03**, les sept poles Touristiques d'exellences (POT),** Janvier 2008.

ثانيا : المجلات والدوريات العلمية :

باللغة العربيـة:

- جمال سويح، بن طيرش عطاء الله، **– تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات،** مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، مارس 2017.
- المادة 12 من القانون رقم 05-07 الصادر بتاريخ 28 أفريل 2005 الموافق لـ 19 ربيع الأول 1426 هـ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر في 19 يوليو 2005.
- زغيب شهرزاد ، حليمي حليمة، " **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"** ، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد11، أوت 2008.

- عبد الحميد مرغيث، مقال بعنوان : " **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015.
- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion de PME**، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع 1428هـ، 2007م
- كلثوم بوهنة، أويحيى نصيرة، **تقييم الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة مؤسسات قطاع النسيج بولاية تلمسان**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن عشر، ديسمبر 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر).
- شريف غياط، محمد بوقموم : **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد24 – العدد الأول – 2008.
- أحمد بن قطاف، **فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي، قراءة في تجارب، ماليزيا، مصر، الأردن**، دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد5، 2016.
- جامعة الدول العربية، م.ع.ت.ز. **السياسات الزراعية في عقد التسعينيات**، نوفمبر 2000.
- محمد أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر 2005.
- علي صاري، **السياسة النقدية غير التقليدية : الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013.
- لحسن دردوري : **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، ديسمبر 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

باللغة الأجنبية:

- Banque D'Algérie,**« Evolution Economique et Monétaire en Algérie »,**Rapport 2012, Juillet 2013.
- Mark Gertler and Peter Karadi, **Model of unconventional Monetary Policy,** NY University, April 2010.

ثالثا : المؤتمرات و الملتقيات العلمية

باللغة العربية:

- بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية –** ، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة سطيف 01، من 11 إلى 12 مارس2013.
- علام عثمان، مداخلة بعنوان: **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2014**، الملتقى العربي الأول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، من 25 إلى 28 جانفي 2015.

- عبد الصمد سعودي، مسعودة بن لخضر: مداخلة بعنوان: " **تفعيل ميكانيزمات التنويع الاقتصادي لمجابهة الأزمة النفطية في الجزائر– دراسة تطبيقية نموذج التنويع –هريشمانهرفندل–**"، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر.
- عبد المالك بضياف، وليد بوعظم: مداخلة بعنوان: " **دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري (2000–2016)** "، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر.
- لطيفة بهلول، خضرة عثمانية: مداخلة بعنوان: " **تداعيات تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة (1990–2014)** "، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر.
- أحلام هواري، مداخلة بعنوان: " **تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري** "، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر.
- أسماء فريحة، مداخلة بعنوان: " **فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر**"، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر.
- علي حميدوش، زهير بوعكريف، **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر– تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية–**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و 30 أكتوبر 2016.
- أحمد بوسهمين، بلحاج فراجي ، **إستراتيجية العناقيد الصناعية كوسيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإشارة إلى حالة الجزائر**. الملتقى الدولي حول المقاولاتية والاحتواء المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة المنعقد يومي 28 و 29 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)

- مروى شوادر، مداخلة بعنوان : **تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل آلية الحكم الرّاشد كبديل تنموي خارج المحروقات،** الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 15/14 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، عنابة.
- شريف بوقصبة وعلي بوعبدالله : **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 5- 6 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.
- بارد عبد القادر .حيدوشي خير الدين ، **سياسات ومخططات الإصلاح الاقتصادي في قطاعي السياحة والزراعة كاستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2015)،** الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر.
- رضا جاوحدو: مداخلة بعنوان: **" النهوض بقطاع الفلاحة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية"،** الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14-15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية **، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية،** الدورة16، نوفمبر 2000.
- عيسى مرازقة ، **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر،** الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010.
- عيسى روابحية، حورية بدارنية، مداخلة بعنوان **التوجه السياحي كبديل للتنويع الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال (1995-2015)**، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط " سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي" يومي 14 و 15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير – قسم العلوم الاقتصادية.
- الحواس زواق ، **كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة،** بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 5 و6 ماي 2014، جامعة المسيلة.

- مصطفى العرابي، سعدية حمو، مداخلة بعنوان " **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2004–2013)**، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14–15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، عنابة.
- خديجة بتقة، مداخلة بعنوان " **الأمن النفطي وتأثيره على مسار التنمية للدولة الريعية: دراسة في انعكاس انخفاض أسعار النفط على الجزائر اقتصاديا واجتماعيا،** الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14–15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، الجزائر.
- فضيل رايس، سمير أيت يحي: مداخلة بعنوان: **"تحديات تنويع الاقتصاد الجزائري لمواجهة تراجع أسعار النفط"**، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، يومي 14–15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، عنابة، الجزائر.

رابعا : الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

باللغة العربية:

- عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988 – 2011)**، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقا يد – تلمسان ، 2014.
- باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية – حالة: الطريق السيّار شرق–غرب**، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر03، 2011.
- بلقاسم سرايري، **"دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في أفق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"** رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2008.
- شريفق العابد برينيس، **تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إستراتيجيات التنمية – استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة** – أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)، 2015.
- ساسية عناني، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة ولايتي قالمة و عنابة –** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، (الجزائر)، 2015.

- خديجة عياشي، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، سنة 2010-2011.
- محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي،- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-، 2011-2012.
- زكرياء يوب، كريمة هلال، **السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر 1999-2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د- مولاي الطاهر، سعيدة (الجزائر).
- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع الاقتصاد، قسنطينة، 2007-2008.
- سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي – وكالة جيجل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، شعبة بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005-2006.
- عبد القادر هدير ، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011-2012.
- لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر– تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

خامسا : مواقع الأنترنيت الرسمية

باللغة العربية:

- **المادة العاشرة من الدستور الجزائري 1963**، متحصل عليه من :

Http// www.El-mouradia.dz/Arabe/Symbol/Textes/Constitutions.htm

- بيانات وزارة المالية متوفرة على الموقع:www.dgpp-mf.gov.dz
- تقارير بنك الجزائر:http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
- حامد عبد الحسين الجبوري ، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، متاح على الموقع الإلكتروني**www.fcdrs.com**
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع الإلكتروني**www.andi.dz**
- مقال بعنوان:**الزراعة في الجزائر**، متاح على الموقع الإلكتروني: **www.algeria.cropscience.bayer.com**
- علي محمد، مقال بعنوان: **التيسير الكمي، مفهومه وتطبيقه في الاقتصاديات العالمية**، متاح على الموقع : **https : //www.b2b-sy.com**، تاريخ الاطلاع: 2018/04/25.
- مقال بعنوان: **التيسير الكمي**، متاح على الموقع : **https : //www.tradimo.com**، تاريخ الإطلاع: 2018/04/25.
- محمد الآني مقال بعنوان :**ماهر برنامج التيسير الكمي الأوروبي؟** متاح على الموقع : **https : //www.linkedin.com** ، تاريخ الإطلاع 2018/04/25
- وكالة الانباء الجزائرية .مقال بعنوان: **الاستغناء عن التمويل غير التقليدي سيتم ما ان تسمح الظروف المالية بذلك**، متلح على الموقع: www.infosaps.dz.
- مقال بعنوان: التمويل غير التقليدي: أخطار التضخم يمكن التحكم فيها، متاح على الموقع الإلكتروني : https://www.Dzair24.com، تاريخ الاطلاع: 2018/05/03.
- **المديرية العامة للضرائب متاح على الموقع:-**
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-04-02-10-13-46